جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

التقرير السنوي

الثالث والثلاثون

2011

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

التقرير السنوي الثالث والثلاثون
٢٠١١

جمعية البنوك في الأردن
عمان - وادي صقره - شارع موسى بن نصير - بناية ٦٢
ص.ب ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الأردن
هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ - ٥٦٦٩٣٢٨
فا كس : ٥٦٨٧٠١١ - ٥٦٨٤٣١٦
البريد الإلكتروني : info@abj.org.jo
الموقع الإلكتروني : www.abj.org.go

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم

رؤيتنا

المحافظة على دورنا الريادي بكوننا من أكفأ جمعيات البنوك في المنطقة من حيث تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء لدعم قدراتها وتمكينها من تعظيم مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

رسالتنا

نسعى إلى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به، وذلك من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتحقيق أعلى درجات التنسيق فيما بينهم ومع الشركاء الآخرين، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية، وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

قيمنا

- العمل المشترك: نعمل مع الأعضاء بروح الفريق الواحد بما فيه من خدمة للمجتمع والاقتصاد الوطني.
- التطور والحداثة: نسعى لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
- الابتكار والتميز: نعمل على تطوير الأفكار الخلاقة بما يخدم الأعضاء ويضفي على خدماتهم طابع الجودة والتميز.
- النزاهة والشفافية: نقل المعرفة وتبادل المعلومات وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية.
- المهنية: نمارس عملنا باحترافية عالية وتغطية شاملة وإحاطة تامة لكل ما يحدث في البيئة المصرفية الأردنية والعربية والعالمية.
- المصداقية: نتبع نهج الدقة والموثوقية ونتحرى عن مصادر معلوماتنا بدقة عالية.
- الاستمرارية في التعلم والتدريب: نعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي والعملي ومواكبة كل ما هو جديد في المجالات المصرفية والمالية لكافة العاملين في الجهاز المصرفي الأردني.

مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

يتكون مجلس إدارة الجمعية كما في نهاية عام ٢٠١١ من أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة التالية أسماؤهم:

- معالي السيد باسم خليل السالم / بنك المال الأردني / رئيساً
- معالي السيدة ناديه السعيد / بنك الاتحاد/ نائباً للرئيس
- سعادة السيد نعمة صباغ / البنك العربي / عضواً
- سعادة السيد عمر ملحس / بنك الإسكان للتجارة والتمويل / عضواً
- سعادة السيد محمد ياسر الأسمر / البنك الأردني الكويتي / عضواً
- سعادة السيد شاكر فاخوري / بنك الأردن / عضواً
- سعادة السيد كمال البكري / بنك القاهرة عمان / عضواً
- سعادة السيد مهدي علاوي/ البنك التجاري / عضواً
- سعادة السيد كروسي زكريان/ بنك الكويت الوطني / عضواً
- عطوفة الدكتور ماهر الشيخ حسن / البنك المركزي الأردني / عضواً مراقباً

المدير العام

الدكتـور عدلي قندح

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن, وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام ٢٠١١ من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية:

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
١	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
٢	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
٣	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
٤	بنك الأردن	1960	www.bankofjordan.com
٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
٦	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jordan-kuwait-bank.com
٧	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
٨	البنك التجاري الأردني	1978	www.jgbank.com.jo
٩	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
١٠	البنك الاستثماري	1989	www.jifbank.com
١١	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1989	www.arabbanking.com.jo
١٢	بنك الاتحاد	1991	www.unionbankjo.com
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993	www.sgbj.com.jo
١٤	بنك المال الأردني	1996	www.capitalbank.jo
١٥	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
١٦	بنك الأردن دبي الإسلامي	2009	www.jdib.jo

ثانياً: البنوك غير الأردنية:

الرقم	اسم العضو	سنة الترخيص	الموقع الالكتروني
١	HSBC	1949	www.jordan.hsbc.com
٢	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.arakari.com.jo
٣	مصرف الرافدين	1957	www.rafidain-bank.org
٤	سيتي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
٥	بنك ستاندرد تشارترد	2002	www.standardchartered.com
٦	بنك عودة	2004	www.audi.com.lb
٧	بنك الكويت الوطني	2004	www.nbk.com
٨	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.lb
٩	بنك أبو ظبي الوطني	2009	www.nbad.com
١٠	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٧
كلمة المدير العام	١٩
الفصل الأول: آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية	٢١
١. آفاق الاقتصاد العالمي	٢٣
٢. آفاق الاقتصاد الإقليمي	٢٣
الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠١١	٢٧
١. الإنتاج والأسعار والشركات	٢٩
٢. المالية العامة	٢٩
٣. الدين العام	٣٠
٤. القطاع الخارجي	٣١
٥. الاستثمار	٣١
٦. القطاع النقدي والمصرفي	٣١
الفصل الثالث: تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠١١	٣٣
١. تطورات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١١	٣٥
٢. الاحتياطيات الأجنبية	٣٦
٣. السيولة المحلية	٣٧
٤. موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن	٣٨
٥. الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية	٤٠
٦. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	٤١
٧. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	٤١
أ. بطاقات الائتمان	٤٤
ب. القروض الشخصية	٤٨
ت. قروض السيارات	٥٠
ث . القروض المصرفية المجمعة	٥٢
٨. الودائع لدى البنوك المرخصة	٥٢
الفصل الرابع: تطور عدد البنوك والفروع	٥٥
١. تطور عدد الفروع	٥٧
أ. الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١١	٥٧
ب. عدد الفروع داخل وخارج الأردن	٥٩
ت. التوزيع الجغرافي للفروع داخل الأردن	٦١
٢. تطور عدد المكاتب	٦٢
أ. المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١١	٦٢
ب. عدد المكاتب داخل وخارج الأردن	٦٢
ت. التوزيع الجغرافي للمكاتب داخل الأردن	٦٣

الموضوع	الصفحة
٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي	٦٤
أ. عدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها على المحافظات	٦٤
ب. أنواع الأجهزة المستخدمة	٦٦
ت. أنظمة التشغيل المستخدمة	٦٦
ث. الخدمات التي تقدم من خلال أجهزة الصراف الآلي	٦٦
الفصل الخامس: أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١١	٦٩
١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم	٧١
٢. حجم التداول	٧٤
٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية	٧٦
الفصل السادس: تقاص الشيكات	٧٧
الفصل السابع: هيكل أسعار الفوائد	٨١
١.تطور أسعار الفوائد على الودائع	٨٣
٢. تطور أسعار الفوائد على التسهيلات	٨٥
٣. هامش سعر الفائدة	٨٨
٤. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية	٨٨
٥. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجوديبر)	٩٠
الفصل الثامن: تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١١	٩٥
أولاً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي	٩٧
أ. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات كما في نهاية عام ٢٠١١	٩٧
ب. ترتيب البنوك حسب إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية عام ٢٠١١	٩٩
ج. ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع كما في نهاية عام ٢٠١١	١٠٠
د. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية في نهاية عام ٢٠١١	١٠١
هـ. ترتيب البنوك حسب رأس المال كما في نهاية عام ٢٠١١	١٠٢
ثانياً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل	١٠٣
أ. ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة في عام ٢٠١١	١٠٣
ب. ترتيب البنوك حسب صافي الربح بعد الضريبة في عام ٢٠١١	١٠٤
ثالثاً: ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية	١٠٥
أ. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات في عام ٢٠١١	١٠٥
ب. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١١	١٠٦
رابعاً: ترتيب البنوك حسب مؤشرات التفرع المصرفي	١٠٧
أ. ترتيب البنوك حسب عدد الفروع داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١	١٠٧
ب. ترتيب البنوك حسب عدد أجهزة الصراف الآلي داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١	١٠٨
خامساً: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن	١٠٩
أ. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين في نهاية عام ٢٠١١	١٠٩
سادساً: ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن	١١٠

الموضوع	الصفحة
الفصل التاسع: الخدمات المصرفية الجديدة	١١٣
الفصل العاشر: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن	١٢١
١. عدد العاملين	١٢٣
٢. توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي	١٢٣
٣. توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية	١٢٤
٤. الوضع الاجتماعي للعاملين	١٢٤
٥. التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة	١٢٥
٦. الدورات التدريبية	١٢٧
٧. الاستقالات والتعيينات	١٢٨
الفصل الحادي عشر: نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١١	١٢٩
أ- قضايا السياسة العامة	١٣١
ب- منجزات الخطة التنفيذية لجمعية البنوك خلال عام ٢٠١١	١٣٢
ج- اجتماعات لجان الجمعية	١٣٤
د- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية	١٣٦
هـ. نشاطات وأخبار أخرى	١٤٦
و. إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١١	١٧٤
الفصل الثاني عشر: البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠١١	١٧٧

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	توقعات النمو العالمي والإقليمي	٢٤
٢	الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة	٣٩
٣	موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	٤٠
٤	مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	٤٠
٥	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام ٢٠١١	٤١
٦	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١١	٤٢
٧	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام ٢٠١١	٤٣
٨	بطاقات الائتمان الممنوحة من البنك خلال عام ٢٠١١	٤٤
٩	القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١١	٤٨
١٠	شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١١	٤٩
١١	قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١١	٥٠
١٢	شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١١	٥١
١٣	القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١١	٥٢
١٤	توزيع الودائع حسب أصنافها الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١	٥٣
١٥	توزيع الودائع حسب نوع الوديعة في نهاية عام ٢٠١٠ و عام ٢٠١١	٥٤
١٦	تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٢-٢٠١١	٥٧
١٧	الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١١	٥٨
١٨	عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١١	٦٠
١٩	توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠١١	٦١
٢٠	المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١١	٦٢
٢١	عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١١	٦٣
٢٢	توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية ٢٠١١	٦٤
٢٣	توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠١١	٦٥
٢٤	الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠١١	٦٧
٢٥	خدمات أخرى تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي	٦٨
٢٦	بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على بوصة عمان خلال عام ٢٠١١	٧١
٢٧	تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١١)	٧٢
٢٨	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١١	٧٣
٢٩	حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١)	٧٤
٣٠	التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١١	٧٥
٣١	مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١١	٧٦
٣٢	الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية ٢٠١٠- ٢٠١١	٧٩

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٣٣	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١١	٨٣
٣٤	الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١١	٨٤
٣٥	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها ٢٠٠٢ - ٢٠١١	٨٦
٣٦	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها لعام ٢٠١١	٨٧
٣٧	أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ٢٠٠٢ – ٢٠١١	٨٩
٣٨	أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لعام ٢٠١١	٨٩
٣٩	معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر ـ الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١	٩٠
٤٠	أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر ـ الأسعار المعلنة) لعام ٢٠١١	٩١
٤١	حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١١	٩٣
٤٢	إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١	٩٨
٤٣	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١	٩٩
٤٤	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١	١٠٠
٤٥	حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١	١٠١
٤٦	رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١	١٠٢
٤٧	الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١	١٠٣
٤٨	صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١	١٠٤
٤٩	معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١١	١٠٥
٥٠	معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١١	١٠٦
٥١	عدد فروع البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١	١٠٧
٥٢	عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١	١٠٨
٥٣	عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١	١٠٩
٥٤	الخدمات المصرفية الجديدة التي قام البنك بإدخالها عام ٢٠١١	١١٥
٥٥	توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس ٢٠٠٤-٢٠١١	١٢٣
٥٦	توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي ٢٠٠٤-٢٠١١	١٢٤
٥٧	توزيع العاملين حسب الفئة العمرية ٢٠٠٤-٢٠١١	١٢٤
٥٨	توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي ٢٠٠٤-٢٠١١	١٢٥
٥٩	التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠١١	١٢٥
٦٠	توزيع العاملين لدى البنوك حسب المحافظة والبنك لعام ٢٠١١	١٢٦
٦١	عدد الموظفين الذين اشتركوا في دورات تدريبيه عام ٢٠١١	١٢٧
٦٢	الاستقالات والتعيينات ٢٠٠٤- ٢٠١١	١٢٨

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	٣٧
٢	السيولة المحلية	٣٧
٣	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام ٢٠١١	٤١
٤	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١١	٤٢
٥	توزيع التسهيلات حسب القطاعات الاقتصادية كما في نهاية عام ٢٠١١	٤٣
٦	توزيع الودائع حسب أنواعها كما في نهاية عام ٢٠١١	٥٣
٧	توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١١	٥٤
٨	التطور السنوي للرقم القياسي لأسعار الأسهم (٢٠٠٥ – ٢٠١١)	٧٢
٩	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال عام ٢٠١١	٧٣
١٠	التطور السنوي لحجم التداول خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١١)	٧٤
١١	التطور الشهري لحجم التداول خلال عام ٢٠١١	٧٥
١٢	نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٢-٢٠١١)	٧٦
١٣	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها (٢٠٠٢-٢٠١١)	٨٤
١٤	التطور الشهري لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١١	٨٥
١٥	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٢-٢٠١١)	٨٦
١٦	التطور الشهري لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١١	٨٧
١٧	التطور السنوي لهامش سعر الفائدة (٢٠٠٢-٢٠١١)	٨٨
١٨	التطور الشهري لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠١١	٩٢
١٩	تطور عدد عمليات الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١١	٩٤
٢٠	تطور مجموع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١١	٩٤
٢١	أسعار فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية)ليلة واحدة خلال عام ٢٠١١	٩٤

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين،،،
يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الثالث والثلاثون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام ٢٠١١, وبياناتها المالية المدققة للسنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١، بالإضافة إلى تقرير مدققي الحسابات الموجه لجمعيتكم الموقرة حول نتائج فحصهم لتلك البيانات.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،
تشير البيانات المتوفرة إلى أن الاقتصاد الأردني تمكن من تحقيق انتعاش طفيف في عام ٢٠١١ مقارنةً مع العام السابق، إلا أن مستويات النمو ظلت دون المستويات السابقة المحققة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ حوالي ٢,٦٪، بالمقارنة مع ٢,٣٪ في عام ٢٠١٠.

أما القطاع المصرفي الأردني فقد ظل محافظاً على متانته واستقراره، واستطاع أن يسجل تطوراتٍ ملموسة خلال العام ٢٠١١. حيث ارتفع رصيد موجودات البنوك المرخصة بنسبة بلغت ٧,٧٦٪ ليصل إلى ٣٧,٦٩ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١. كما حقق رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة ارتفاعاً بنسبة ٩,٧٪ ليصل إلى ١٥,٨٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١. وارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة بنسبة ٨,٣٪ في نهاية عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢٤,٣٨ مليار دينار.

وعلى صعيد مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن، فقد أثبتت نسب كفاية رأس المال قوة القطاع المصرفي الأردني بتسجيلها مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ومعايير بازل (٢). كما أن نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون بقيت عند مستويات مقبولة حيث أنها وصلت إلى ٨,٥٪ حتى نهاية عام ٢٠١١. وبالنسبة لسيولة البنوك العاملة في الأردن فقد ارتفعت نسبتها وبهامش كبير عن متطلبات البنك المركزي لتصل إلى ١٥٢,٩ بالمائة في نهاية عام ٢٠١١.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،
أخيراً اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الجمعية على جهودهم التي بذلوها طوال العام لتحقيق أهداف الجمعية, كما يسرني أن أعرب عن شكري وتقديري لمحافظ البنك المركزي الأردني وجميع أجهزة وموظفي البنوك الأعضاء على تعاونهم المستمر مع الجمعية لما فيه مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل في ظل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١١ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية، وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية والتي أبدت استجابةً على درجة عالية من الجدية، من خلال اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا. وقد ناقشت الجمعية من خلال لجانها القانونية والمالية والفنية الأخرى عدداً من المواضيع والقوانين المتعلقة بالبنك المركزي وبالسياسة العامة والتشريعات المتعلقة بعمل الاقتصاد الكلي والجهاز المالي والمصرفي الأردني.

وفي مجال التدريب والتثقيف المالي والمصرفي، عقدت الجمعية سلسلة من المحاضرات والندوات وورش العمل تناولت مواضيع مختلفة تهم القطاع المصرفي. حيث عقدت الجمعية خمسة ورش عمل واثنا عشر دورة تدريبية، بالإضافة إلى تنظيم منتدى عمان المصرفي وملتقى المسؤولية المجتمعية الثاني للبنوك.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١١ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. حيث قامت الجمعية خلال عام ٢٠١١ بإصدار ثلاثة كراسات ضمن سلسلة كراسات الجمعية والتي بحثت في عددٍ من القضايا المصرفية. كما أصدرت الجمعية التقرير السنوي الثاني والثلاثون عن عام ٢٠١٠ باللغتين العربية والانجليزية. هذا وقد أصدرت الجمعية دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني (٢٠٠٠-٢٠١٠).

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والذين لم يألوا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية.

الدكتور عدلي قندح
المدير العام

الفصل الأول
آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية

يستعرض هذا الفصل البيئة الاقتصادية العالمية واتجاهاتها المتوقعة، وآفاق الاقتصاد الإقليمي ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك من خلال مناقشة التطورات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط والدول المستوردة للنفط.

١. آفاق الاقتصاد العالمي

أشارت التقارير الدولية الأخيرة[١] إلى أن معدلات نمو الاقتصاد العالمي شهدت تراجعاً واضحاً خلال عام ٢٠١١، حيث انخفض معدل النمو العالمي من ٥,٣٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٣,٩٪ في عام ٢٠١١.

وقد أظهرت اقتصاديات الدول المتقدمة تراجعاً ملموساً من ٣,٢٪ إلى ١,٦٪ في عام ٢٠١١، وذلك نتيجة التراجع في الاقتصاد الأمريكي من ٣٪ إلى ١,٦٪، والأداء المتواضع لمنطقة اليورو والتي انخفض فيها معدل النمو من ١,٩٪ إلى ١,٤٪، وانخفاض النمو في المملكة المتحدة من ٢,١٪ إلى ٠,٧٪، والتراجع الحاد في نمو الاقتصاد الياباني من ٤,٤٪ إلى -٠,٧٪.

أما على صعيد الدول الناشئة والنامية فقد انخفضت فيها معدلات النمو فيها من ٧,٥٪ عام ٢٠١٠ إلى ٦,٢٪ في عام ٢٠١١. وبالرغم من ارتفاع معدل النمو في دول أوروبا الوسطى والشرقية من ٤,٥٪ إلى ٥,٣٪ وفي دول الكومنولث من ٤,٨٪ إلى ٤,٩٪، إلا أن معدلات النمو انخفضت في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من ٦,٢٪ إلى ٤,٥٪، وفي دول آسيا النامية من ٩,٧٪ إلى ٧,٨٪، كما انخفض النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٤,٩٪ إلى ٣,٥٪.

وفيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي خلال العامين القادمين، فتشير التوقعات إلى أن معدل نمو الاقتصاد العالمي سيشهد المزيد من التراجع خلال عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٣,٥٪، ليبدأ بعد ذلك بالعودة إلى أطوار النمو محققاً معدل نمو متوقع ٤,١٪ في عام ٢٠١٣، والذي سيكون أعلى من معدلات النمو المحققة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ويعود السبب في الانتعاش الاقتصادي المتوقع إلى العديد من العوامل منها تحسن الأوضاع المالية عموماً وإتباع سياسات نقدية ميسرة والتشدد في الإنفاق المالي من قبل الحكومات.

لكن عملية الانتعاش ستظل بطيئة عموماً نتيجة تعرضها لمخاطر التراجع المختلفة، وفي مقدمتها المخاطر الآتية من منطقة اليورو بما فيها مخاطر الديون السيادية ومخاطر الضغوط على النظام المصرفي في منطقة اليورو.

٢. آفاق الاقتصاد الإقليمي

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العديد من التطورات والتحولات غير المسبوقة وخاصةً في دول الربيع العربي. حيث أن التحولات السياسية وما رافقها من ارتفاع وتيرة المطالب الاجتماعية أدت إلى زيادة المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد الكلي.

فالتحولات السياسية التي شهدتها وتشهدها عدة دول في المنطقة أسهمت في زيادة حالة عدم التأكد مما انعكس على حجم الاستثمار في تلك الدول، وأثر على نشاط القطاع السياحي وعلى الأداء الاقتصادي ككل. حيث تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٤,٤٪ عام ٢٠١٠ إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠١١. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي للمنطقة بحوالي ٤,٢٪ في عام ٢٠١٢.

كما كان لارتفاع الأسعار على المستوى العالمي انعكاساته السلبية على مستويات التضخم في دول المنطقة. حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالي ٩,٦٪ خلال عام ٢٠١١، مع التوقع بأن يبقى مستوى التضخم قريباً من هذا المستوى في عام ٢٠١٢.

١ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO، صندوق النقد الدولي، نيسان، ٢٠١٢.

وقد كان لارتفاع الأسعار آثاره السلبية على موازنات دول المنطقة ليصل عجز الموازنة إلى حوالي ٨٪ من الناتج المحلي، وهو ما دفع باتجاه تصاعد الدين العام وارتفاع مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل. كما تراجع أداء القطاع الخارجي وانخفاض مستوى الاحتياطيات الرسمية لدول المنطقة، مع تراجع نشاط الأسواق المالية بشكلٍ لافت للنظر.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠١٢، إلا أنه لا بد من العمل على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وخلق المزيد من فرص العمل لتخفيض معدلات البطالة المرتفعة. كذلك لا بد من العمل على تعزيز قطاع السياحة والذي يعتبر من القطاعات المهمة في الدول المستوردة للنفط. ومن الضروري استمرار جهود الإصلاح والتطوير لتشمل توفير بيئة اقتصادية فعالة وأكثر عدالة وشفافية، وإعادة هيكلة شبكات الأمان الاجتماعي بشكل يضمن وصول الدعم الحكومي لمستحقيه.

في نفس الوقت، فإن ارتفاع معدلات البطالة وأسعار المواد الغذائية بالإضافة لأسباب أخرى تسببت في انتشار حالة من الاضطراب الاجتماعي في بعض الدول، مما قد يثبط من مسيرة النمو فيها على المدى القصير.

جدول رقم (١)
توقعات النمو العالمي والإقليمي (٪)

التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٪	التغير السنوي			
	فعلي		متوقع	
	2010	2011	2012	2013
العالم	5.3	3.9	3.5	4.1
الاقتصاديات المتقدمة	3.2	1.6	1.4	2.0
الاقتصاديات الناشئة والنامية	7.5	6.2	5.7	6.0
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	4.4	3.5	4.2	3.7
البلدان المصدرة للنفط *	4.4	4.0	4.8	3.7
البلدان المستوردة للنفط **	4.5	2.0	2.2	3.6

- المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، ابريل، ٢٠١٢.
* تشمل الجزائر، البحرين، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، السودان، الإمارات، واليمن.
** تشمل مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، جيبوتي، وموريتانيا.

ساعد ارتفاع أسعار النفط الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على التخفيف من أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠١١. وقد انخفض معدل النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط من ٤,٤٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٤٪ في عام ٢٠١١. كما ارتفع معدل التضخم في الدول المصدرة للنفط ليصل إلى ١٠,٣٪ في عام ٢٠١١، مع التوقع بتحقيق نفس معدل التضخم في عام ٢٠١٢.

وقد شهد العام ٢٠١١ ارتفاعاً في مستويات الإنفاق الحكومي للدول المصدرة للنفط وذلك كنتيجة لزيادة الضغوطات الاجتماعية، إلا أن ارتفاع أسعار النفط خفف من الأثر السلبي لزيادة الإنفاق على موازنات تلك الدول.

ومن المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ٤,٨٪ خلال عام ٢٠١٢، وذلك على خلفية التوقع بارتفاع أسعار النفط عالمياً.

عانت الدول المستورة للنفط خلال عام ٢٠١١ من تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي حيث انخفض معدل النمو فيها من ٤,٥٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٠٪ في عام ٢٠١١، مع التوقع بأن يتحسن معدل النمو قليلاً في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢,٢٪. ويأتي هذا التباطؤ الاقتصادي نتيجة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية في كل من مصر وسوريا وتونس والذي نجم عنه تراجع أداء القطاع السياحي في تلك البلدان وانخفاض حجم الاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الاقتصاد الكلي بشكلٍ عام.

وقد اتخذت حكومات الدول المستوردة للنفط مجموعة من الإجراءات لمواجهة الضغوط الاجتماعية تمخض عنها زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة الموجه لزيادة الرواتب و دعم السلع الأساسية، وهذا ما نجم عنه تدهور كبير في الموازنات العامة لتلك الدول، وزيادة المديونية الداخلية نتيجة اعتماد الحكومات على التمويل المحلي. كما أن السياسات النقدية التيسيرية والضغوطات التي واجهتها أسعار عملات تلك الدول فرضت تحديات كبيرة على الاحتياطيات الدولية والتي انخفضت بشكلٍ لافت خلال عام ٢٠١١.

ولازالت الآفاق الاقتصادية لعام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ غير واضحة المعالم نتيجة استمرار الاضطرابات الاجتماعية وعدم استقرار الأوضاع السياسية بشكلٍ كامل حتى الآن. كذلك تبقى مشكلة ارتفاع أسعار النفط أحد أهم التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول المستوردة للنفط. ويذكر في هذا الصدد أن معدل التضخم بلغ في تلك الدول ٧,٥٪ في عام ٢٠١١، مع التوقع أن ينخفض قليلاً في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٦,٩٪.

الفـصل الثانـي
التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠١١

على الرغم من أن الاقتصاد الأردني تمكن من تحقيق انتعاش طفيف في عام ٢٠١١ مقارنةً مع العام السابق، إلا أن مستويات النمو ظلت دون المستويات السابقة المحققة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، كما سجلت المؤشرات الاقتصادية الكلية ارتفاعاً في عجز الموازنة وازدياد المديونية العامة و ارتفاع العجز في الميزان التجاري، كما تراجعت حوالات العاملين وانخفض حجم الاستثمار المباشر في الأردن. وبالنسبة للمؤشرات النقدية والمصرفية فقد أظهرت تراجعاً في رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، في حين حققت أرصدة الموجودات والتسهيلات والودائع للبنوك المرخصة نمواً ملحوظاً في عام ٢٠١١. وفيما يلي سنستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية في الأردن خلال عام ٢٠١١.

١. الإنتاج والأسعار والشركات

- **الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة ١٠,٢٤ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١ بالمقارنة مع ٩,٩٨ مليار دينار خلال عام ٢٠١٠ وبهذا فقد بلغ معدل النمو حوالي ٢,٦٪ في عام ٢٠١١ بالمقارنة مع معدل نمو مقداره ٢,٣٪ في عام ٢٠١٠، ويمكن في هذا الصدد ملاحظة أن الاقتصاد الأردني استطاع تحقيق انتعاشاً طفيفاً في عام ٢٠١١ بالمقارنة مع العام السابق، لكنه يظل دون المستويات السابقة المحققة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) والتي بلغ متوسط النمو فيها ٧,٤٪.

  وعلى الصعيد القطاعي، فقد سجلت جميع القطاعات الاقتصادية في المملكة معدلات نمو موجبة خلال عام ٢٠١١ باستثناء قطاع التشييد والذي تراجع بنسبة ٤,٢٥٪، وقطاع منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح والذي تراجع بنسبة طفيفة تبلغ (-٠,٢٪).

  وقد حافظ قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال وقطاع الصناعات التحويلية على مرتبتهما باعتبارهما أكثر القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمتهما على التوالي ١٩,٤ ٪ و ١٧,٢٪ في عام ٢٠١١، وهو ما يشكل ٣٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠١١ ليصل إلى ١٣٠,٠ بالمقارنة مع ١٢٤,٥ في عام ٢٠١٠. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٤,١٪ وخاصة أسعار اللحوم والدواجن والأسماك والسكر، إضافة لارتفاع أسعار المساكن بحوالي ٣,٨٪. وبذلك بلغ معدل التضخم ٤,٤٪ في نهاية عام ٢٠١١، بالمقارنة مع ٥,٠٪ في عام ٢٠١٠.

- **الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين:** شهد الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١١ بلغت نسبته ١٤,٧٪، بالمقارنة مع انخفاض نسبته ٢,٤٪ خلال عام ٢٠١٠.

٢. المالية العامة

- **الإيرادات المحلية:** شهدت الإيرادات المحلية للحكومة خلال عام ٢٠١١ تراجعاً طفيفاً وبنسبة بلغت ١,٤٦٪ لتبلغ ٤,٢٠ مليار دينار بالمقارنة مع ٤,٢٦ مليار دينار في عام ٢٠١٠. كما ارتفع حجم المساعدات الخارجية للمملكة خلال عام ٢٠١١ بنسبة ملحوظة بلغت ٢٠٢,٥٪ لترتفع قيمتها من ٤٠١,٧ مليون دينار عام ٢٠١٠ إلى ١٢١٥ مليون دينار في عام ٢٠١١. أما إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية فقد حقق ارتفاعاً نسبته ١٦,١٪ في عام ٢٠١١ ليصل إلى ٥,٤١ مليار دينار.

- **الإنفاق الحكومي:** ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي بشكل ملموس خلال عام ٢٠١١ وبنسبة بلغت ١٩,٢٪ ليصل إلى ٦,٨٠٢ مليار دينار بالمقارنة مع ٥,٧٠٨ مليار دينار خلال عام ٢٠١٠. وقد جاء ارتفاع الإنفاق الحكومي على خلفية ارتفاع النفقات الجارية بنسبة ٢١٪ وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة ١٠,١٪.

- **العجز في الموازنة:** نظراً لأن الزيادة في الإنفاق الحكومي كانت أكبر من الزيادة في الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية، فقد توسع العجز في موازنة عام ٢٠١١ بنسبة ٣٢,٨ ٪ ليصل إلى -١,٣٨٨ مليار دينار بالمقارنة مع عجز مقداره -١,٠٤٥ مليار دينار عام ٢٠١٠. وبهذا بلغت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦,٨٪ في عام ٢٠١١ بالمقارنة مع نسبة عجز ٥,٦٪ في عام ٢٠١٠.

أشار رئيس الوزراء الأردني فايز الطراونة إلى أن الوضع المالي والاقتصادي في الأردن تفاقم منذ صدور قانون الموازنة العامة بحيث تجاوز العجز كل السقوف المأمونة، وأوضح أن الحكومة اتخذت جملةً من الإجراءات للتعامل مع هذا الوضع وبالشكل الذي يراعي عدم المساس بالطبقتين المتوسطة والفقيرة. وقد أكد رئيس الوزراء على أن ارتفاع عجز الموازنة مرتبط بالتحدي الرئيسي الذي تواجهه المملكة والمتمثل بمشكلة الطاقة، حيث أن الدعم الذي تقدمه الحكومة الأردنية أصبح خارج السيطرة، إذ أن كل دولار من سعر النفط الخام يحمل الحكومة ٤٠ مليون دينار بشكل دعم مقدم. وكما أن هناك عدداً من العوامل الأخرى والتي ساهمت في زيادة عجز الموازنة منها المستجدات الإقليمية التي أثرت على قطاع السياحة، والانقطاع في الغاز المصري، وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج.

٣. الدين العام

- **الدين العام الداخلي:** ارتفع إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية من ٧,٩٨٠ مليار دينار في عام ٢٠١٠ إلى ٩,٩٩٦ مليار دينار في عام ٢٠١١ محققاً بذلك ارتفاع نسبته ٢٥,٣٪. وبهذا فقد ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٢,٥٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٤٨,٨٪ في عام ٢٠١١.

- **الدين العام الخارجي:** انخفض رصيد الدين العام الخارجي من ٤,٦١١ مليار دينار في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٤٨٧ مليار دينار عام ٢٠١١، وبنسبة انخفاض بسيطة تبلغ ٢,٧٪. وقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي للناتج المحلي الإجمالي من ٢٤,٦٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٢١,٩٪ في عام ٢٠١١.

- **الدين العام الكلي:** ارتفع رصيد الدين العام الكلي خلال عام ٢٠١١ بنسبة ١٥٪ ليصل إلى ١٤,٤٨٣ مليار دينار مقارنةً مع ١٢,٥٩١ مليار دينار مليار دينار في عام ٢٠١٠. وبهذا ارتفعت نسبة الدين الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٧,١٪ في عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٧٠,٧٪ في عام ٢٠١١. ويلاحظ هنا أن نسبة الدين العام الكلي للناتج المحلي تتجاوز الحد الأقصى المحدد في قانون الدين العام وإدارته والبالغ ٦٠٪.

نص قانون الدين العام وإدارته رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠١ في المادة رقم (٢١) على أنه لا يجوز ان يزيد صافي الرصيد القائم للدين العام الداخلي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. كذلك نصت المادة (٢٢) على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما المادة (٢٣) فنصت على أنه لا يجوز ان يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

٤. القطاع الخارجي

- **الصادرات الوطنية:** ارتفعت الصادرات الوطنية في عام ٢٠١١ بنسبة ١٤٪ لتصل إلى ٤,٨٠٦ مليار دينار مقارنةً بقيمة ٤,٢١٧ مليار دينار في عام ٢٠١٠.

- **المعاد تصديره:** ارتفعت قيمة المعاد تصديره خلال العام ٢٠١١ بنسبة ١٣,٧٪ لتصل إلى ٨٧٩ مليون دينار مقارنةً مع ٧٧٣ مليون دينار في عام ٢٠١٠.

- **الصادرات الكلية:** ارتفع حجم الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام ٢٠١١ بنسبة ١٣,٩٪ لتبلغ ٥,٦٨٥ مليار دينار، مقارنةً مع ٤,٩٩٠ مليار دينار في عام ٢٠١٠.

- **المستوردات:** ارتفعت المستوردات خلال عام ٢٠١١ بنسبة ٢١,٦٪ لتصل إلى ١٣,٤٤٠ مليار دينار مقارنةً مع ١١,٠٥٠ مليار دينار في عام ٢٠١٠.

- **عجز الميزان التجاري:** بالرغم من النمو الواضح في حجم الصادرات، إلا أن نمو المستوردات كان أكبر من حيث النسبة والقيمة، وهذا ما أسفر عن ارتفاع العجز في الميزان خلال عام ٢٠١١ بنسبة ٢٨٪، ليصل عجز الميزان التجاري إلى ٧,٧٥٦ مليار دينار مقارنةً مع عجز مقداره ٦,٠٦٠ مليار دينار في عام ٢٠١٠.

- **حوالات العاملين:** تراجعت حوالات العاملين خلال عام ٢٠١١ بنسبة ٤,٢٤٪ لتصل إلى ٢,١٥٢ مليار دينار تقريباً بالمقارنة مع ٢,٢٤٧ مليار دينار في عام ٢٠١٠.

٥. الاستثمار

- **الاستثمار المباشر:** انخفض حجم الاستثمار المباشر في الأردن في عام ٢٠١١ بنسبة ١١٪ ليصل إلى ١٠٤٣ مليون دينار بالمقارنة مع ١١٧٢ مليون دينار في عام ٢٠١٠.

٦. القطاع النقدي والمصرفي

- **السيولة المحلية:** ارتفعت السيولة المحلية (ع٢) خلال عام ٢٠١١ بمقدار ١,٨١٢ مليار دينار تقريباً لتصل إلى ٢٤,٧٦ مليار دينار، محققةً بذلك ارتفاعاً بنسبة ٨,١٢ ٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٠.

- **رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي:** انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية بمقدار ١,٧٣٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١ والتي تشكل نسبة انخفاض ١٤,٢٪ عن رصيد الاحتياطيات في عام ٢٠١٠، حيث انخفض الرصيد من ١٢,٢٤ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٥١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (٦,٢) شهر تقريباً.

- **موجودات البنوك المرخصة:** حقق رصيد موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١١ ارتفاعاً بنسبة ٧,٧٦٪ ليصل إلى ٣٧,٦٨٦ مليار دينار بالمقارنة مع ٣٤,٩٧٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠.

- **التسهيلات الائتمانية:** ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام

٢٠١١ بمقدار ١,٤ مليار دينار ليصل إلى ١٥,٨٥ مليار دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره ٩,٧٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠.

- **الودائع:** ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار ١,٨٧ مليار دينار تقريباً ليصل إلى ٢٤,٣٨ مليار دينار، محققاً بذلك ارتفاعاً نسبته ٨,٣٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠.

- **الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحا بالقيمة السوقية للأسهم الحرة:** انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحا بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية عام ٢٠١١ بنحو ٣٧٨,٥ نقطة ليصل إلى ١٩٩٥,١ نقطة، وبانخفاض نسبته ١٥,٩٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠.

الأسهم الحرة هي الأسهم المتاحة للتداول من قبل المستثمرين، وتمثل عدد الأسهم الكلي المدرج في البورصة مطروحاً منه الأسهم المملوكة من قبل كل من أعضاء مجلس الإدارة وأقرباؤهم والشركات الأم أو التابعة أو الحليفة والمساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأسمال الشركة والحومة والمؤسسات العامة والشركة المالكة للأسهم نفسها.

الفـصل الثالث
تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠١١

تابعت مؤشرات النقود والبنوك في الأردن تطورها خلال عام ٢٠١١ وفي شتى المجالات. وقد جاءت هذه التطورات لتعكس قوة ومتانة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على تحقيق نمو مستمر عبر السنوات بشكلٍ يعكس استقراره. وفي هذا الفصل سنتناول أهم مؤشرات النقود والبنوك وتطوراتها خلال عام ٢٠١١ بما في ذلك تطّورات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١١ والتطورات التي شهدتها بنود الاحتياطيات الأجنبية والسيولة المحلية والموجودات والتسهيلات والودائع لدى البنوك العاملة في الأردن.

١. تطورات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١١

➢ المركزي يرفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية بمقدار ٢٥ نقطة أساس

قرر محافظ البنك المركزي الأردني رفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية بمقدار (٢٥) نقطة أساس اعتباراً من ٢٠١١/٦/١، وعلى النحو التالي:

- رفع سعر نافذة الإيداع من ٢,٠٠٪ إلى ٢,٢٥٪ سنوياً.
- رفع سعر اتفاقيات إعادة الشراء من ٤,٠٠٪ إلى ٤,٢٥٪ سنوياً.
- رفع سعر إعادة الخصم من ٤,٢٥٪ إلى ٤,٥٠٪ سنوياً.

ويهدف قرار البنك المركزي بالدرجة الأولى إلى تأكيد الحرص على الاستقرار النقدي والالتزام بخلق البيئة المناسبة لاحتواء الضغوط التضخمية . كما ويهدف هذا الإجراء إلى الحفاظ على تنافسية العائد للأدوات المالية المدخرة بالدينار الأردني وذلك من أجل تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمساهمة في إعادة التوازن الداخلي المتمثل في العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة والخارجي المتمثل في العجز المتزايد في الميزان التجاري لميزان المدفوعات.
وقد جاء هذا القرار تعزيزاً لأهمية المحافظة على السياسة النقدية الحصيفة والتي تهدف إلى حماية المدخرات الوطنية بالدينار الأردني وأهميتها في تعزيز استقرار سعر صرف الدينار الأردني وفي الحفاظ على البيئة الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي والتي تمكن الاقتصاد الأردني من الاستمرار في تحقيق معدلات نمو أعلى ، هذا و سيستمر البنك المركزي الأردني في متابعته للمتغيرات الاقتصادية والمالية الرئيسية المحلية والدولية واتخاذ الإجراءات النقدية والمصرفية المناسبة.

➢ إصدار تعليمات التسهيلات المباشرة بالعملات الأجنبية الممنوحة لقطاعي التصدير وإعادة التصدير رقم (٢٠١١/٥٣)

انطلاقاً من حرص البنك المركزي على تشجيع القطاع الخارجي وتحفيز نشاطات التصدير وإعادة التصدير، أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١١/٢/٩ تعليمات التسهيلات المباشرة بالعملات الأجنبية الممنوحة لقطاعي التصدير وإعادة التصدير رقم (٢٠١١/٥٣) والتي جاءت لتسمح للبنوك المرخصة بمنح تسهيلات ائتمانية بالعملات الأجنبية لغايات التصدير وإعادة التصدير إذا توفرت فيها مجموعة من الشروط التي بينتها التعليمات. وأكدت التعليمات على ضرورة عدم استغلال هذه التسهيلات لتمويل مباني أو أصول ثابتة باستثناء الآلات والمعدات والأدوات التي ترتبط بأغراض التصدير، وأن تقتصر التسهيلات على العملاء المسموح لهم بممارسة أنشطة تجارية في المملكة بما فيها المناطق الحرة والتنموية والخاصة. كما أكدت التعليمات على أن تخضع هذه التسهيلات لتعليمات تركزات الائتمان وأن تكون التسهيلات الممنوحة بموجبها ضمن النسب الخاصة بالتسهيلات بالعملات الأجنبية.

➢ إصدار تعليمات منح سلف متوسطة الأجل رقم (٢٠١١ /٥٤)

سعياً من البنك المركزي لتوفير تمويل متوسط الأجل للبنوك المرخصة بهدف إعادة إقراض قطاع الصناعة وبما يساهم في تدعيم النمو الاقتصادي في المملكة، أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤ تعليمات منح سلف متوسطة

الأجل للبنوك المرخصة رقم ٢٠١١/٥٤. حيث سمحت هذه التعليمات للبنك المركزي منح سلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة لأجل لا يزيد عن تسعة أشهر بسعر إعادة الخصم النافذ في يوم منح السلفة وبحد لا يتجاوز ٥ ملايين دينار للسلفة، ويتم تجديد الرصيد القائم للسلفة بعد إطفائه لمدة مماثلة وبحد أقصى خمس سنوات بنفس سعر الفائدة. ونصت التعليمات على أن يكون الحد الأعلى لإجمالي السلف الممكن منحها للبنك الواحد ٥٪ من إجمالي تسهيلات البنك المباشرة بالدينار الأردني، مع إمكانية تجاوز هذه النسبة بعد الحصول على موافقة خطية من البنك المركزي. وأكدت التعليمات على وجوب إعادة إقراض هذه السلف لشركات ومؤسسات صناعية حسب تعريف وزارة الصناعة والتجارة، وذلك لتمويل أنشطة صناعية حصراً. وبينت التعليمات الشروط التي يجب توفرها في الضمانات التي تقدمها البنوك المرخصة للبنك المركزي والنواحي المرتبطة بتسديد السلفة والتزامات البنوك الأخرى المرتبطة بهذه السلف.

➢ إصدار تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة رقم (٢٠١١/٥٥)

أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٤ تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة رقم (٢٠١١/٥٥) والتي تأتي انطلاقاً من حرص البنك المركزي على تنظيم العمل بالشيكات المرتجعة من خلال وحدة الشيكات المرتجعة في البنك المركزي الأردني. وقد بينت التعليمات أن تطبيقها سيكون على جميع الشيكات المرتجعة سواء عرضت من خلال المقاصة الالكترونية أو على كاونتر البنك. وتسري أحكام هذه التعليمات على جميع عملاء البنوك من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وأصحاب الحساب المشترك.

٢. الاحتياطيات الأجنبية

تراجع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام ٢٠١١ ليصل إلى ١٠,٥٠٦ مليار دولار، منخفضاً بمقدار ١٧٣٥,١ مليون دولار عن المستوى المسجل في نهاية عام ٢٠١٠ أو ما يعادل نسبة انخفاض ١٤,٢٪. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (٦,٢) شهر تقريباً.

يعرّف البنك المركزي الأردني احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية على أنها النقد و الأرصدة والودائع الجاهزة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وسندات و أذونات بعملات أجنبية، ونقد وأرصدة وودائع بعملات أجنبية غير قابلة للتحويل مطروحاً منه ودائع كل من البنوك المرخصة وغير المقيمين بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي. أما تغطية الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية للبنك المركزي لمستوردات المملكة فتمثل احتياطي البنك المركزي الجاهز للاستخدام مقسوماً على قيمة المتوسط الشهري للمستوردات من السلع والخدمات مطروحاً منها قيمة المتوسط الشهري للمعاد تصديره.

شكل رقم (١)

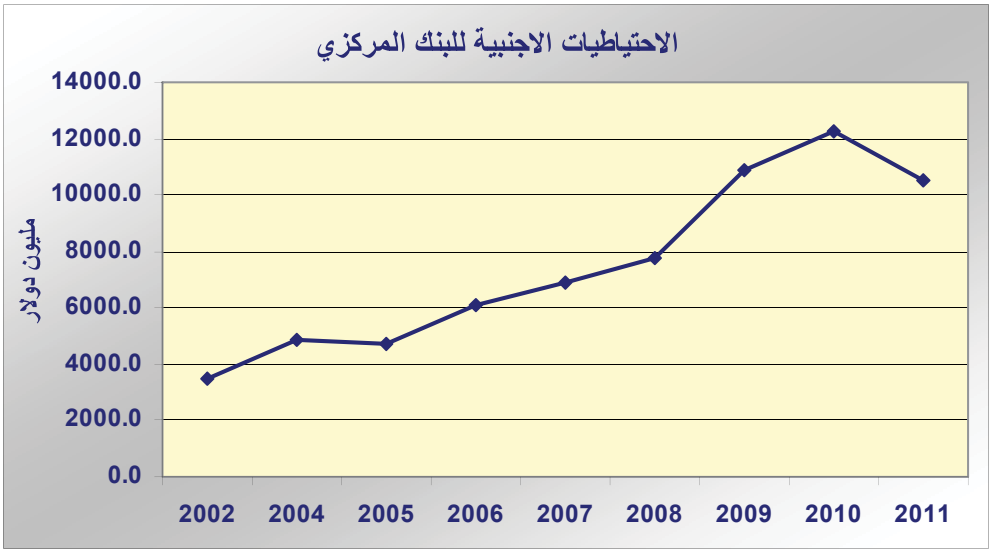

٣. السيولة المحلية

ارتفعت السيولة المحلية (عرض النقد – ع٢) في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار ١٨١٢,٢ مليون دينار أو ما نسبته (٨,١ %) عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٠ لتبلغ ٢٤,١١٩ مليار دينار، بالمقارنة مع ارتفاع في السيولة المحلية بلغ ٢٢٩٣,٤ مليون دينار (١١,٥%) خلال العام السابق.

شكل رقم (٢)

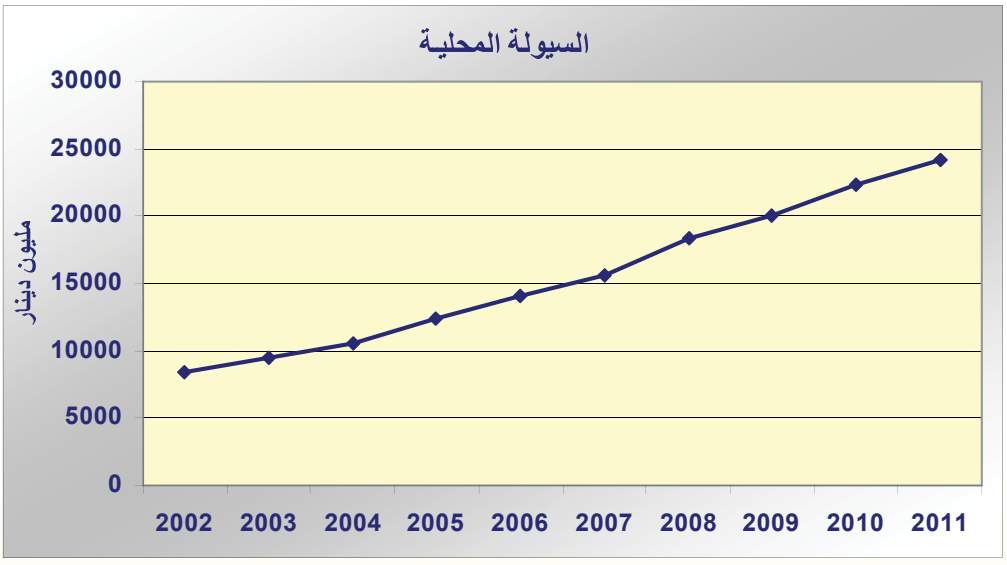

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال عام ٢٠١١ مع نهاية عام ٢٠١٠ يمكننا ملاحظة ما يلي:

- ارتفاع الودائع في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار ١٦٣٦,٥ مليون دينار (٨,٤٪) عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٢١,١٠٠ مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره ٢١٢٩,٣ مليون دينار (١٢,٣٪) خلال عام ٢٠١٠.
- ارتفاع النقد المتداول في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار ١٧٥,٧ مليون دينار (٦,٢ ٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠ ليبلغ ٣,٠١٩ مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره ١٦٤,١ مليون دينار (٦,١٪) في نهاية عام ٢٠١٠.

٤. موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن مع نهاية عام ٢٠١١ ارتفاعاً نسبته ٧,٨٪ ليصل إلى ٣٧,٦٨٦ مليار دينار، مقابل ٣٤,٩٧٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠. حيث ارتفعت الديون على القطاع الخاص (مقيم) من ١٣,٥٩٤ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ١٤,٩٠٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١ أو ما نسبته ٩,٦٪. كذلك ارتفع رصيد الديون على القطاع العام من ٥,٦٨٦ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٧,٤٠٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١ أو ما نسبته ٣٠,٢٪.

أ. الموجودات المحلية

ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار ٢,٥٣٢ مليار دينار (٨,٨٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية للبنوك المرخصة إلى ٣١,٤٠٠ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١ مقارنة مع ٢٨,٨٦٩ مليار دينار عام ٢٠١٠.
ويأتي هذا الارتفاع في الموجودات المحلية للبنوك العاملة في الأردن نتيجة ارتفاع الديون على القطاعين العام والخاص بنسبة ٣٠,٢٪ و ٩,٦٪ على التوالي.

ب. الموجودات الأجنبية

ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار ١٨١,٤ مليون دينار (٣٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة ٦,٢٨٦ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١ مقارنة مع ٦,١٠٤ مليار دينار عام ٢٠١٠.
وقد جاء الارتفاع المسجل خلال عام ٢٠١١ محصلة للارتفاع في بند نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية) بمقدار ٢٠,٨ مليون دينار أو ما نسبته ١٨,٢٪، وارتفاع بند أرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار ٤٠١ مليون دينار أو ما نسبته ١٠,٣٪ عن الرصيد في عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٢): الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2010	2011	التغير	نسبة التغير٪
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	**6104.5**	**6285.9**	**181.4**	**3.0%**
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	114.5	135.3	20.8	18.2%
أرصدة لدى بنوك في الخارج	3897.5	4298.6	401.1	10.3%
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	816.2	637.5	-178.7	-21.9%
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	1020.1	974.0	-46.1	-4.5%
موجودات أجنبية أخرى	256.2	240.5	-15.7	-6.1%
الموجودات المحلية	**28868.6**	**31400.5**	**2531.9**	**8.8%**
الديون على القطاع العام	5686.3	7402.7	1716.4	30.2%
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	13593.7	14905.2	1311.5	9.6%
الديون على المؤسسات المالية	146.4	128.1	-18.3	-12.5%
الاحتياطيات	6477.8	5639.0	-838.8	-12.9%
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	6243.0	5291.4	-951.6	-15.2%
موجودات أخرى	2553.2	2798.1	244.9	9.6%
إجمالي الموجودات	**34973.1**	**37686.4**	**2713.3**	**7.8%**
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب	**5053.8**	**5807.1**	**753.3**	**14.9%**
مؤسسات عامة غير مالية	25.2	29.7	4.5	17.9%
البلديات والمجالس القروية	20.2	3.4	-16.8	-83.2%
المؤسسات المالية	57.8	88.0	30.2	52.2%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	45.6	43.5	-2.1	-4.6%
القطاع الخاص (مقيم)	4905.0	5642.5	737.5	15.0%
ودائع التوفير ولأجل	**14377.3**	**15272.2**	**894.9**	**6.2%**
مؤسسات عامة غير مالية	276.7	299.0	22.3	8.1%
البلديات والمجالس القروية	15.3	13.0	-2.3	-15.0%
المؤسسات المالية	144.9	189.0	44.1	30.4%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	501.5	507.9	6.4	1.3%
القطاع الخاص (مقيم)	13438.9	14263.3	824.4	6.1%
المطلوبات الأجنبية	**5990.8**	**6164.0**	**173.2**	**2.9%**
ودائع الحكومة المركزية	**665.8**	**637.4**	**-28.4**	**-4.3%**
الاقتراض من البنك المركزي	**414.6**	**449.0**	**34.4**	**8.3%**
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	**4949.7**	**5397.2**	**447.5**	**9.0%**
المطلوبات الأخرى	**3521.1**	**3959.5**	**438.4**	**12.5%**
إجمالي المطلوبات	**34973.1**	**37686.4**	**2713.3**	**7.8%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

٥. الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية

ارتفعت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من ٧,٤٤٩ مليار دينار عام ٢٠١٠ إلى ٨,٠٣٠ مليار دينار عام ٢٠١١، والتي تشكل نسبة ارتفاع ٧,٨٪ عن رصيد العام السابق. وقد نجم هذا الارتفاع أساساً عن ارتفاع بند أرصدة لدى البنوك بقيمة ٤٨٨ مليون دينار أو ما نسبته ١٩,٣٪، إضافة لارتفاع بند أرصدة لدى البنك المركزي بقيمة ١١٦ مليون دينار (٢٨,٣٪) وارتفاع بند التسهيلات الائتمانية بقيمة ١٠٦ مليون دينار (٦,٥٪).

جدول رقم (٣)
موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2010	2011	التغير	نسبة التغير٪
النقد في الصندوق	114.5	135.3	20.8	18.2%
أرصدة لدى البنك المركزي	411.2	527.4	116.2	28.3%
أرصدة لدى البنوك	4004.0	4492.1	488.1	12.2%
محفظة الأوراق المالية	932.9	759.3	-173.6	-18.6%
التسهيلات الائتمانية	1629.2	1734.9	105.7	6.5%
أخرى	357.6	381.3	23.7	6.6%
الموجودات من العملات الأجنبية	**7449.4**	**8030.3**	**580.9**	**7.8%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

كما ارتفعت مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية بقيمة ٧٤٢,٧ مليون دينار لتصل إلى ٧,٩٥٦ مليار دينار عام ٢٠١١ والتي تشكل نسبة ارتفاع ١٠,٣٪ عن العام السابق. وتعود هذه الزيادة لارتفاع ودائع العملاء بنسبة ٧,٦٪، وودائع البنوك بنسبة ١١,٣٪.

جدول رقم (٤)
مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2010	2011	التغير	نسبة التغير
ودائع العملاء	**4887.6**	**5258.8**	**371.2**	**7.6%**
الحكومة المركزية	4.9	6.2	1.3	26.5%
المؤسسات العامة	23.9	22.4	-1.5	-6.3%
مؤسسات مالية غير مصرفية	50.0	87.6	37.6	75.2%
قطاع خاص	4808.9	5142.6	333.7	6.9%
التأمينات النقدية	**343.8**	**505.0**	**161.2**	**46.9%**
ودائع البنوك	**1678.1**	**1867.7**	**189.6**	**11.3%**
أخرى	**303.8**	**324.5**	**20.7**	**6.8%**
المطلوبات من العملات الأجنبية	**7213.3**	**7956.0**	**742.7**	**10.3%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

٦. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

حقق حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن نمواً ملحوظاً خلال العام ٢٠١١ بلغت نسبته ٩,١٪، ليصل إلى ٥,٣٩٧ مليار دينار مع نهاية عام ٢٠١١.

٧. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة ١٥,٨٥١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١، وبارتفاع مقداره ١,٤ مليار دينار (٩,٧٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠.

وقد تركزت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن على شكل قروض وسلف والتي تمثل حوالي ٨٥,٤٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية. أما الجاري مدين فقد شكلت نسبته ١٢,٨٪، بينما كانت حصة الكمبيالات والإسناد المخصومة في حدود ١,٨٪.

جدول رقم (٥)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام ٢٠١١ (مليون دينار)

نوع التسهيلات	2010	2011	التغير	نسبة التغير
جاري مدين	1782.0	2025.5	243.5	13.7%
قروض وسلف	12403.8	13538.0	1134.2	9.1%
كمبيالات وإسناد مخصومة	265.6	287.7	22.1	8.3%
إجمالي التسهيلات الائتمانية	**14451.4**	**15851.2**	**1399.8**	**9.7%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٣)

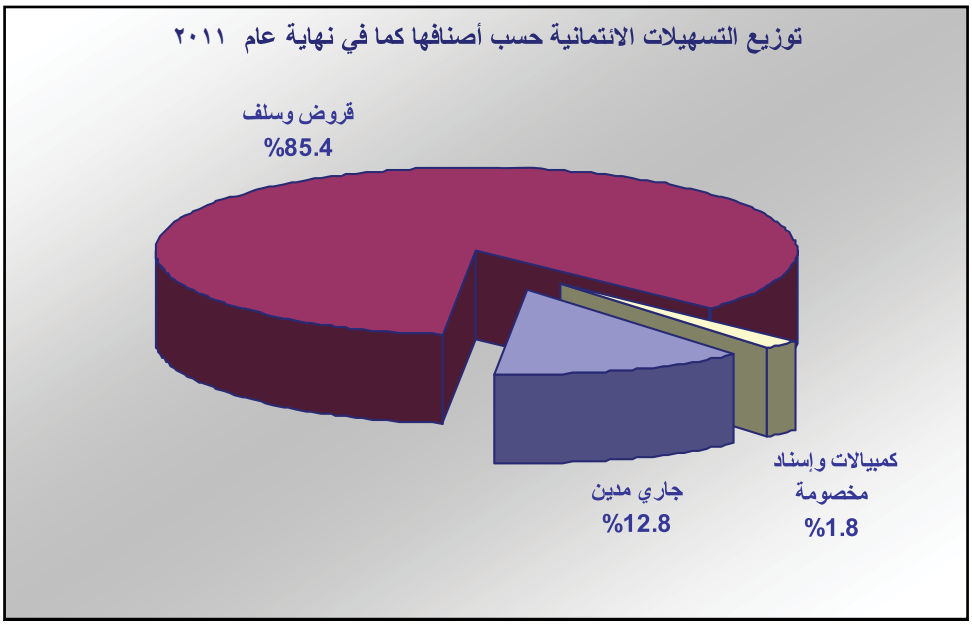

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته ٨٨,٦% في نهاية عام ٢٠١١ من إجمالي التسهيلات بالمقارنة مع نسبة ٨٨,٢% في عام ٢٠١٠. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية ١١,٤% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في عام ٢٠١١.

جدول رقم (٦)
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١١

التسهيلات الائتمانية	2010		2011	
	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪
بالدينار الأردني	12750.7	88.2%	14044.9	88.6%
بالعملات الأجنبية	1700.7	11.8%	1806.3	11.4%
المجموع	**14451.4**	**100.0%**	**15851.2**	**100.0%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٤)

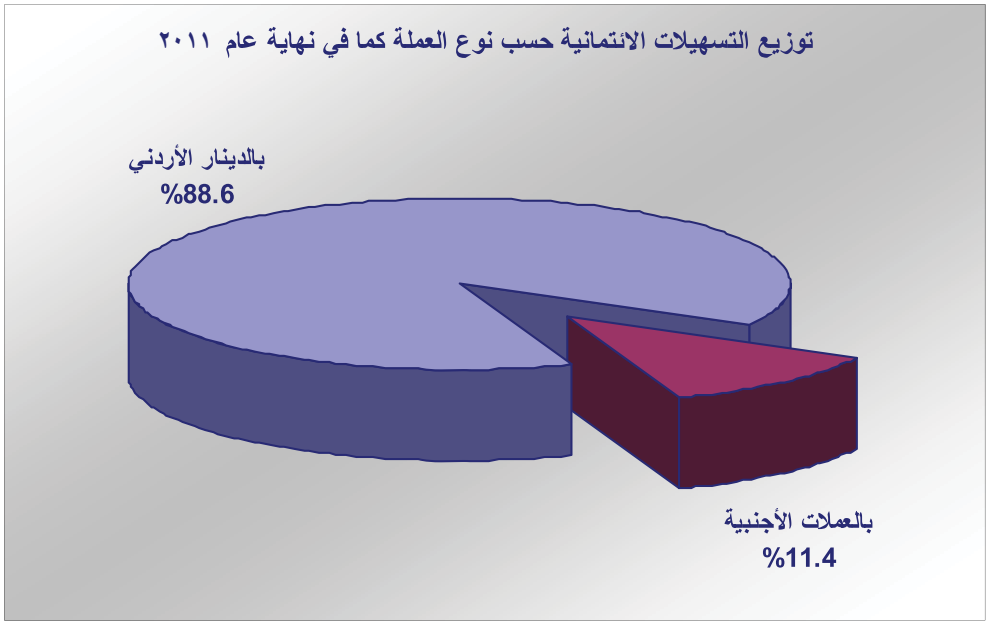

وبالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١١، فقد استحوذت قطاعات التجارة والإنشاءات والصناعة على حوالي ٦٠% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن. حيث ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار ٣٦٨,٢ مليون دينار (١٩,١%)، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار ٢٩٥,٩ مليون دينار (٩,٣%)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار ١٨٥ مليون دينار (٥,١%).

جدول رقم (٧)
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام ٢٠١١

	2010		2011	
	مليون دينار	النسبة	مليون دينار	النسبة
الزراعة	211.8	1.5%	229.2	1.4%
التعدين	55.4	0.4%	79.5	0.5%
الصناعة	1929.0	13.3%	2297.2	14.5%
التجارة العامة	3594.0	24.9%	3779.0	23.8%
الإنشاءات	3167.7	21.9%	3463.6	21.9%
خدمات النقل	484.1	3.3%	531.6	3.4%
السياحة والفنادق والمطاعم	457.3	3.2%	493.7	3.1%
خدمات ومرافق عامة	1050.0	7.3%	1135.3	7.2%
الخدمات المالية	408.3	2.8%	430.5	2.7%
أخرى	3093.8	21.4%	3411.6	21.5%
المجموع	**14451.4**	**100.0%**	**15851.2**	**100.0%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٥)

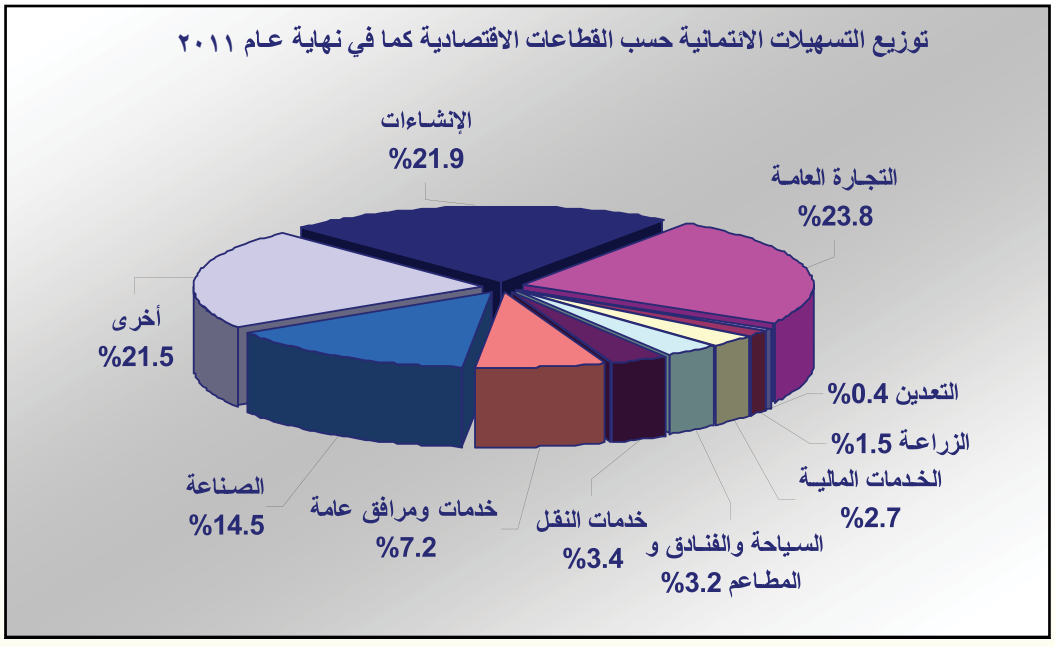

أ. بطاقات الائتمان

بلغ عدد بطاقات الائتمان الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن ما يزيد عن ٨٧ ألف بطاقة. وتتضمن البطاقات التي تصدرها البنوك في الأردن على أربعة أنواع رئيسية هي: الفيزا والماستر والأمريكان اكسبرس وناشونال اكسبرس. والجدول التالي يعطي بعض المعلومات حول سوق البطاقات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١١.

جدول رقم (٨): بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١١

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل *	سقف البطاقة **
البنك العربي	-	-	0-100 JOD	2-2.25%	2.49%	حسب مصدر دخل العميل	حسب مصدر دخل العميل	حسب مصدر دخل العميل
البنك الأهلي الأردني	ماستر كارد فيزا كارد	8823	معفاة للسنة الأولى 25 دينار للعادية 50 دينار ذهبية	2% شهرياً	4%	غير مشروط	200 دينار (قطاع الحكومة) في حال تحويل الراتب 300 دينار (قطاع خاص) في حال تحويل الراتب 350 دينار (قطاع حكومة وخاص) في حال عدم تحويل الراتب 500 دينار لأصحاب الأعمال الحرة والمهنيين في حال عدم تحويل الراتب	بحد أقص 6 أضعاف الراتب (للراتب المحول) بحد أقص 4 أضعاف الراتب للراتب غير المحول ولأصحاب الأعمال الحرة والمهنيين
بنك القاهرة عمان	فيزا كارد	46583	15-75	2%	حد أدنى 4، 3 دنانير	مشروط	5 أضعاف الراتب كحد أقصى	10 آلاف دينار تحويل الراتب أو 90% من التأمينات النقدية
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	فيزا دولية	10586	30 دينار	2%	4%	حسب شروط وأحكام البنك	حسب شروط وأحكام البنك	لا يوجد حد أعلى للسقف وإنما حد أدنى فيزا الدولية 200 دينار ذهبية 3500 دينار البلاتينية 7000 دينار
	فيزا ذهبية	1875	60 دينار					
	فيزا بلاتينية	1028	80 دينار					
	ماستر دولي	255	30 دينار	2%	4%	حسب شروط وأحكام البنك	حسب شروط وأحكام البنك	لا يوجد حد أعلى للسقف وإنما حد أدنى ماستر الدولية 500 دينار ذهبية 3500 دينار البلاتينية 7000 دينار المحلية 200 دينار
	ماستر ذهبي	207	60 دينار					
	ماستر بلاتنيوم	53	350 دولار					
	ماستر محلي	110	15 دينار					
البنك الأردني الكويتي	فيزا دوارة	1226	ذهبية 30، فضية 15	2.00٪	4٪			
	فيزا Charge	84	ذهبية 100، فضية 50	بدون	4٪			
	فيزا Infinite	16	150	بدون	4٪			
	ماستر كارد	729	ذهبية 50، فضية 25، بلاتينية 75	2.20٪	4٪			
	Amex	29	ذهبية 175$، خضراء 95، بلاتينية 750	بدون	لا يوجد سحب نقدي			
	فيزاإلكترون	15827	مجانية	لا توجد فائدة	0.500 فلس من البنوك الأخرى و 2 دينار من البنوك الأجنبية			

تابع/ جدول رقم (٨): بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١١

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل *	سقف البطاقة **
بنك الأردن	فيزا كارد	6452	مجانا للسنة الأولى و رسوم التجديد 30 دينار للبطاقة الذهبية و 20 دينار للفضية	2.24%	٤٪ بحد أدنى دينارين	غير مشروط	100 دينار للراتب المحمول و250 دينار للراتب الغير محول (للقطاع الحكومي)	10 أضعاف في حال تحويل الراتب من الشركات المعتمدة
بنك الاستثمار العربي الأردني	فيزا Revolving	623	لا يوجد	١,٥٪ شهرياً	٤٪	غير مشروط	300 دينار	30 ألف دينار
	فيزا Charge	61	- محلية 15 دينار - فضية 50 دينار - ذهبية 100 دينار	لا يوجد	٤٪	غير مشروط	300 دينار	50 ألف دينار
البنك التجاري الأردني	Visa Card	1640	(25,50)	1.75	4%		350	فما فوق350
	Master Card	800	(25,50)	1.75	4%		350	فما فوق350
	National	35	Free	1.5	4%			
البنك الاستثماري	فيزا		- الذهبية 40 دينار - الفضية 25 دينار	2.00%	4% بحد أدنى 4 دنانير			
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	فيزا كارد	2563	- ذهبية 50 دينار - فضية 25 دينار - محلية 10 دنانير	2% شهرياً	4%	غير مشروط	عام 200 دينار خاص 300 دينار	15 ألف
	ماستر كارد		- ذهبية 50 دينار - فضية 25 دينار - محلية 10 دنانير	2% شهرياً	4%	غير مشروط	عام 200 دينار خاص 300 دينار	15 ألف
بنك الاتحاد	فيزا كادر كلاسيك	631	مجانا	2%	4% وبحد أدنى 3دنانير	غير مشروط	300 دينار	تصل لغاية 3,500 دينار
	فيزا كادر ذهبية	122	30 ينار	1.75%	4% وبحد أدنى 3دنانير	غير مشروط	300 دينار	تصل لغاية 50,000 دينار
	فيزا كادر بلاتينوم	116	70 دينار	1.75%	4% وبحد أدنى 3دنانير	غير مشروط	1000 دينار	تصل لغاية 50,000 دينار
	فيزا كارد الأعمال	22	25 دينار	1.5%	لا يوجد	تعامل بنكي من المؤسسة	1000 دينار	تصل لغاية 50,000 دينار

تابع/ جدول رقم (٨): بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١١

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل *	سقف البطاقة **
بنك سوسيته جنرال - الأردن	ماستر كارد Charge	44	35	0	2%	مشروط	200 دينار قطاع عام 350 دينار قطاع خاص	1000 دينار
	ماستر كارد Revolving	129	35	21%	2%	مشروط	200 دينار قطاع عام 350 دينار قطاع خاص	1000 دينار
	ماستر كارد Co Brand	237	35	21%	2%	مشروط	200 دينار قطاع عام 350 دينار قطاع خاص	1000 دينار
	ماستر كارد USD	66	60	0	2%	غير مشروط	200 دينار قطاع عام 350 دينار قطاع خاص	5000 دولار
	ماستر كارد EURO	39	60	0	2%	غير مشروط	200 دينار قطاع عام 350 دينار قطاع خاص	5000 يورو
	ماستر كارد – ويب سيرف E Surf	85	12	0	0	غير مشروط	200 دينار قطاع عام 350 دينار قطاع خاص	-
	فيزا	64	35	0	2%	غير مشروط	200 دينار قطاع عام 350 دينار قطاع خاص	1000 دينار
بنك المال الأردني	ماستر كارد	1040	إعفاء	2.25%	4%	غير مشروط	350 دينار	150 دينار
	فيزا كارد	2020	إعفاء	2.25%	4%	غير مشروط	350 دينار	150 دينار
البنك الإسلامي الأردني	ماستر كارد ذهبية	52	50	لا يوجد نسبة مرابحة	عمولة بمبالغ مقطوعة طبقاً لنظام الشرائح	غير مشروط	حسب سقف البطاقة	حسب الوضع المالي والاجتماعي للعميل (ملاءة العميل)
	فيزا كارد ذهبية	1351	50					
	فيزا كارد عادية (فضية)	3022	25					
	فيزا كارد محلية	1674	15					
البنك العربي الإسلامي الدولي	فيزا	3303	25دينار – 50 دينار	لا يوجد	1,96دينار + 2%	تحويل راتب / تأمينات نقدية / بدون تحويل راتب	150 دينار	50 ألف دينار
بنك الأردن دبي الإسلامي	فيزا كارد	465	0-50	-	4%	حسب الفئة	300 دينار	15 ألف دينار
مصرف الراجحي	لا يوجد							

تابع/ جدول رقم (٨): بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١١

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل *	سقف البطاقة **
بنك HSBC	-	-	-	-	-	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	ماستر كارد	982	25 دينار للفضية 50 دينار للذهبية	2,4%	4% بحد أدنى 4 دنانير	مشروط	300	200 فما فوق
	فيزا كارد	281	25 دينار للفضية 50 دينار للذهبية	2,5%	4% بحد أدنى 4 دنانير	مشروط	300	200 فما فوق
مصرف الرافدين	لا يوجد							
سيتي بنك	-	-	-	-	-	-	-	-
بنك ستاندرد تشارترد	Classic & Gold Master Card Master Card Platinum	MASTER CARD 37	Classic 25 Gold 50 Platinum 75	شهريا 2.55% البطاقة البلاتينية 1.99%	4% بحد أدنى 4 دنانير	غير ملزم	500	3 أضعاف الراتب المحول
	Classic & Gold Visa Card	VISA 254	Classic 25 Gold 50	2.55%	4% بحد أدنى 4 دنانير	غير ملزم	500	3 أضعاف الراتب المحول
بنك عودة	فيزا كارد	1102	20	1.99%	4%	غير مشروط	-	-
	ماستر كارد	845	20	1.99%	4%	غير مشروط	-	-
بنك الكويت الوطني	فيزا كارد	685	-	2.0% شهري	1% 4 دنانير بحد أدنى	مشروط	750 دينار	-
بنك لبنان والمهجر	ماستر كارد	الذهبية 1666	مجانية	2 %	4 %	-	-	-
		الكلاسيكية 49	مجانية	1.5 %	4 %	-	-	-
بنك أبو ظبي الوطني	فيزا الكلاسيكية	29	35	2%	4%	مشروط	600	6000
	فيزا كارد الذهبية	40	65	2%	4%	مشروط	3000	30 ألف
	Infinite Visa	81	مجاني	2%	4%	غير مشروط	N/A	50 ألف

- غير متوفر
* الحد الأدنى للدخل هو القيمة الدنيا لدخل العميل لمنحه البطاقة
** هو مقدار الحد الأعلى المسموح به للبطاقة (إما بالدينار أو بمضاعفات الراتب ....)

ب. القروض الشخصية

منحت البنوك العاملة في الأردن ما يزيد عن ٢٠٧ آلاف قرض شخصي خلال عام ٢٠١١، تجاوزت قيمتها ١٢٣١ مليون دينار، وبمعدل سعر فائدة تراوح ما بين ٥,٥٪ إلى ١٢٪، وبعمولة تراوحت ما بين صفر إلى ٢٪، وبفترة سداد تراوحت ما بين سنة إلى ١٠ سنوات. وقد اشترطت معظم البنوك تحويل الراتب لمنح القروض الشخصية.

جدول رقم (٩): القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١١

البنك	عدد طلبات القروض الشخصية المقدمة للبنك خلال عام ٢٠١١	عدد القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١١	قيمة القروض (مليون دينار)
البنك العربي	-	-	-
البنك الأهلي الأردني	15585	14100	80.900
بنك القاهرة عمان	51386	34679	132.500
بنك الأردن	19785	16452	112.900
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	33177	32689	279.857
البنك الأردني الكويتي	2539	2056	11.400
بنك الاستثمار العربي الأردني	968	862	8.555
البنك التجاري الأردني	3364	2377	18.000
البنك الاستثماري	880	729	8.855
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	10480	10195	57.824
بنك الاتحاد	902	579	10.069
بنك سوسيته جنرال - الأردن	1441	972	5.900
بنك المال الأردني	1887	1508	26.643
البنك الإسلامي الأردني [1]	43493	42309	403.000
البنك العربي الإسلامي الدولي* [1]	384	258	0.145
بنك الأردن دبي الإسلامي [1]	917	722	4.013
مصرف الراجحي [1]	1447	1193	13.512
بنك HSBC	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	3330	2775	17.300
مصرف الرافدين	12	39260	-
سيتي بنك	-	-	-
بنك ستاندرد تشارترد	670	559	7.642
بنك عودة	2630	1400	16.500
بنك الكويت الوطني	157	108	1.200
بنك لبنان والمهجر	1485	723	9.035
بنك أبو ظبي الوطني	80	75	5.252
المجموع	**196999**	**206580**	**1231.002**

- غير متوفر

* إن التمويلات المدرجة تحت هذا المسمى تشمل (قرض الحسن / سلف الموظفين)

[1] تمثل التمويلات الشخصية للأفراد

جدول رقم (١٠): شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١١

البنك	تحويل الراتب	الضمانات المطلوبة	الحد الأقصى للقرض*	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة ٪	العمولة السنوية %	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	حسب مصدر دخل العميل	حسب مصدر دخل العميل	50 ألف دينار أردني	10.5%	1% سنوياً	6
البنك الأهلي الأردني	مشروط	تحويل الراتب	بحد أقصى 50 ألف دينار	9.5%-10%	1% للسنة الأولى	8.3
بنك القاهرة عمان	مشروط	الاكتفاء بتحويل الراتب	100 ألف دينار	11.0%	بدون	10
بنك الأردن	مشروط	كتاب تعهد باستمرارية تحويل الراتب ووثيقة إثبات شخصية وشهادة راتب حديثة تبين التفاصيل	50 ألف	تتراوح ما بين 10.99% إلى 12%	1%	7
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	مشروط	عقار، سيارة، أسهم، نقدي، كفالة شخصية	100 ألف وأكثر من ذلك بصلاحية اللجنة العليا للائتمان	8.5% - 9%	0 – 1%	8-10
البنك الأردني الكويتي	مشروط	تحويل الراتب	50 ألف	9.5% - 12%	0-1%	6
بنك الاستثمار العربي الأردني	مشروط	تحويل الراتب، كفيل	50 ألف دينار	8% حكومة، 9% خاص	1%	7
البنك التجاري الأردني	مشروط	راتب + كفيل	25 ألف	10.5-%11.5	0	10
البنك الاستثماري	مشروط		50 ألف	10% - 11%	1%	6
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	غير مشروط	تحويل راتب أو كفيل	50 ألف	11.25%-11.75%	1%	لغاية 9 سنوات للقطاع العام، و لغاية 6 سنوات للقطاع الخاص
بنك الاتحاد	غير مشروط	الاكتفاء بتحويل الراتب، وفي بعض الحالات يتم طلب كفيل	30 ضعف ولغاية 50 ألف دينار	يتراوح بين 10٪ و 12.5٪ حسب قطاع العميل	0.75٪ سنوية مقبوضة مقدما	7
بنك سوسيته جنرال - الأردن	مشروط	تحويل راتب، وكفيل عند الحاجة	20 ألف	11.00%	1%	6
بنك المال الأردني	مشروط	كفيل للشركات الغير معتمدة	70 ألف دينار	اقل سعر فائدة 9,5% متناقصة	1% أو 2%	8.3
البنك الإسلامي الأردني	مشروط	كفيل، وضمانات أخرى	أن لا يتجاوز القسط الشهري 50% من الدخل	5.5%	-	5
البنك العربي الإسلامي الدولي**	مشروط	تحويل الراتب	-	نسبة المرابحة صفر	صفر	سنة واحدة
بنك الأردن دبي الإسلامي	مشروط لأصحاب الرواتب، ولا ينطبق تحويل الراتب لأصحاب المهن الحرة	الاكتفاء بتحويل الراتب، كمبيالة عند الطلب	50 ألف	تبدأ من 5.75%	75 دينار مقطوعة ولمرة واحدة	5
مصرف الراجحي	مشروط	تحويل راتب	50 ألف	6-6.5	0	8 سنوات حكومي و 7 سنوات خاص
بنك HSBC	-	-	-	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	مشروط	كفالات شخصية رهونات عقارية	٥٠ ألف	9-11%	1%	5-9
مصرف الرافدين	مشروط	كفيل حكومي	4000	8%	-	4
سيتي بنك	-	-	-	-	-	-
بنك ستاندرد تشارترد	مشروط	تحويل راتب أو مقابل ضمانات نقدية	٦٠ ألف أو ٣٥٠ ألف مقابل ضمانات نقدية	9.50%	1%	5
بنك عودة	مشروط	تحويل راتب + كفيل + تأمينات	حد أقصى ٤٠ ألف دينار أو ٢٥ ضعف الراتب	11%	1%	6
بنك الكويت الوطني	مشروط	حسب العميل	-	حسب الضمانات	1%	-
بنك لبنان والمهجر	مشروط	-	-	10.75%	-	5
بنك أبو ظبي الوطني	مشروط	الاكتفاء بتحويل الراتب	50ألف	10.75%	1%	6

- غير متوفر

* القيمة القصوى للقرض الشخصي الذي يستطيع العميل الحصول عليه (بالدينار أو بمضاعفات الراتب)

** إن التمويلات المدرجة تحت هذا المسمى تشمل (قرض الحسن / سلف الموظفين)

ت. قروض السيارات

منحت البنوك العاملة في المملكة خلال عام ٢٠١١ أكثر من ٣١٩٠٠ قرض لشراء سيارة تجاوزت قيمتها ٢٦٢ مليون دينار، ليتراوح بهذا متوسط التمويل للسيارة الواحدة من ٧٠٠٠ دينار إلى ٣١٠٠٠ دينار تقريباً، وبمعدل سعر فائدة تراوح ما بين ٤,٩٩% إلى ١٢,٠%، وبعمولة تراوحت بين صفر و ١,٥%، وبفترة سداد تراوحت ما بين ٣ سنوات إلى ١٠ سنوات، الإضافة إلى اشتراط اغلب البنوك رهن السيارة.

جدول رقم (١١) :

قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١١

البنك	عدد قروض السيارات المقبولة خلال عام ٢٠١١	قيمة قروض السيارات الممنوحة خلال ٢٠١١ (بالدينار)	متوسط قيمة التمويل بالدينار للسيارة الواحدة خلال ٢٠١١
البنك العربي	-	-	16435
البنك الأهلي الأردني	148	2590000	16928
بنك الأردن	292	4100000	14151
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	200	3835696	19178
البنك الأردني الكويتي	801	12468339	15565
بنك الاستثمار العربي الأردني	8	56100	7000
البنك التجاري الأردني	37	800000	22277
البنك الاستثماري	227	3930103	17300
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	4	127000	31000
بنك الاتحاد	16	321520	20095
بنك سوسيته جنرال - الأردن	215	3192000	12000
بنك المال الأردني	110	2274806	20680
البنك الإسلامي الأردني	17623	127300000	7200
البنك العربي الإسلامي الدولي	5487	30364547	5533
بنك الأردن دبي الإسلامي	494	5379268	11000
مصرف الراجحي	77	1423115	18596
بنك HSBC	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	476	7869455	10000
مصرف الرافدين	-	-	-
سيتي بنك	-	-	-
بنك ستاندرد تشارترد	-	-	-
بنك عودة	193	349000	18000
بنك الكويت الوطني	-	-	-
بنك لبنان والمهجر	5524	55460000	10040
بنك أبو ظبي الوطني	-	-	-
المجموع	31961	262340949	310218.7

- غير متوفر

جدول رقم (١٢): شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١١

البنك	شروط القرض	نسبة التمويل من قيمة السيارة (الجديدة والمستعملة)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪ (الجديدة والمستعملة)	العمولة السنوية ٪	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	تحويل راتب + رهن سيارة + تأمين شامل	تصل إلى 100%	5%-5.5%	1% لسنة الأولى	6
البنك الأهلي الأردني	رهن سيارة	بتحويل الراتب (100٪) للسيارات الجديدة والمستعملة بدون تحويل الراتب (90%) للسيارات الجديدة و (80٪) للسيارات المستعملة	9.25%-10.5%	بدون عمولة	8.3
بنك القاهرة عمان	رهن المركبة + تحويل راتب + تأمين شامل + الصرف لأمر البائع + الحصول على تقدير للمركبة من مركز معتمد	75%-100%	قطاع عام 8.5%، قطاع خاص 12%	بدون عمولة	3-8.3
بنك الأردن	البرنامج شامل رسوم التسجيل والترخيص ويستثنى السيارات السياحية وتعليم السواقة	للسيارات الجديدة من 90% إلى 50% وللسيارات المستعملة من 75% إلى 65%	تتراوح ما بين 4.49% إلى 5.99%	1% 1.25% 1.50%	7
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	رهن السيارة التامين الشامل	تصل لغاية 90%	5.5% إلى 6%	بدون عمولة	7
البنك الأردني الكويتي	رهن السيارة	90% للسيارات الجديدة، 75% للمستعملة	5.50%	بدون عمولة	6
بنك الاستثمار العربي الأردني	رهن السيارة	70%	7.00%	بدون عمولة	7
البنك التجاري الأردني	رهن السيارة والتأمين الشامل	للجديدة 90% ، للمستعملة 75%	5.25% - 5.75%	بدون عمولة	6
البنك الاستثماري	رهن المركبة	جديدة ٪80، مستعملة 70%	5.5% flat	بدون عمولة	5
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	رهن السيارة	جديدة لغاية 90%، قديمة لغاية 80%	10% - 11.5%	بدون عمولة	سيارات جديدة لغاية 7 سنوات، وسيارات قديمة لغاية 6 سنوات
بنك الاتحاد	رهن السيارة	حسب قطاع العميل وتصل لغاية ٪100 للسيارات الجديدة و90% للسيارات المستعملة	السيارات الجديد: 9.5% متناقصة.السيارات المستعملة: ٪10.5	1% للسنة الأولى فقط	تصل لغاية 7 سنوات للسيارات الجديدة و6 سنوات للمستعملة
بنك سوسيته جنرال - الأردن	تحويل راتب ورهن أو تأمينات نقدية	80% مستعملة، و90% جديدة	8.15%	بدون عمولة	7
بنك المال الأردني	رهن السيارة + تحويل الراتب أو شيكات	نسب التمويل تختلف حسب الشرائح المرتبطة بمصدر الدخل ومكان العمل حيث اقل نسبة تمويل 50% وأقصى نسبة 100% لكل من السيارات الجديدة والسيارات المستعملة وذلك حسب الشريحة	أقل سعر 10% متناقصة	1%	8.3
البنك الإسلامي الأردني	تحويل راتب ورهن السيارة	75%-100%	5.50%	بدون عمولة	5
البنك العربي الإسلامي الدولي	• الشركات المصنفه A والقطاع الحكومي . • تحويل راتب أو إقتطاع + تقديم رهن للسيارات التي تزيد قيمة مبلغ التمويل عن 6000 دينار يطلب التأمين الشامل + إضافة كفيل له راتب		تبدأ من4% ولغاية6%	بدون عمولة	10
بنك الأردن دبي الإسلامي	رهن السيارة	تصل لغاية 100%	تبدأ من 5%	بدون عمولة	7
مصرف الراجحي	تحويل راتب	90% جهات معتمدة، 80% جهات غير معتمدة	جهات معتمدة ٪4.5، جهات غير معتمدة 5.5%	بدون عمولة	8 سنوات شركات معتمدة، 7 سنوات شركات غير معتمدة
بنك HSBC	-	-	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	رهن، تأمين، كفالات شخصية، شيكات بنكية، تحويل رواتب	70-90% جديدة، 40-60% قديمة	5-7%	بدون عمولة	7
مصرف الرافدين	-	-	-	-	-
سيتي بنك	-	-	-	-	-
بنك ستاندرد تشارترد	-	-	-	-	-
بنك عودة	رهن سيارة	جديدة 90%، قديمة ٪80	5-5.5% flat	بدون عمولة	6
بنك الكويت الوطني	-	-	-	-	-
بنك لبنان والمهجر	رهن السيارة	80%	5.75%	بدون عمولة	6
بنك أبو ظبي الوطني	-	-	-	-	-

- غير متوفر

ث . القروض المصرفية المجمعة

شاركت تسعة بنوك في القروض المصرفية المجمعة الممنوحة عام ٢٠١١، وقد عملت تلك البنوك على منح أكثر من ١٤٧ مليون دينار. وقد استفاد من تلك القروض الكثير من القطاعات الاقتصادية كان أهمها قطاع الإنشاءات والقطاع السياحي، والخدمي، والصناعي والتعديني.

جدول رقم (١٣)

القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١١

البنك	عدد القروض المشارك بها البنك	القطاعات الاقتصادية المستفيدة	حجم المشاركة		نسبة مساهمة البنك في القروض التي شارك بها	
			مليون دينار	مليون دولار	(%) مليون دينار	(%)مليون دولار
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	الخدمات، الإنشاءات	19	26.8	30.6	30.7
البنك الأردني الكويتي	1	السياحي	3	0	11.8	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	1	الصناعة	6	8.45	20.0	20.0
بنك الاتحاد	4	السياحي، الخدمات	21	3	24.0	8.3
بنك سوسيته جنرال - الأردن	1	السياحي	2	2.82	7.8	7.8
بنك المال الأردني	1	الصناعة والتعدين	42	0	49.4	0
بنك HSBC	1	الخدمات	0	8.5	0	40.5
البنك العقاري المصري العربي	1	الإنشاءات	3	0	15.0	0
بنك عودة	3	خدمات ومرافق عامة، السياحي	26	10.1	34.7	21.7

- البنوك التي تم إدراجها في الجدول هي فقط البنوك التي شاركت بقروض مصرفية مجمعة خلال عام 2011.

٨. الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢٤,٣٧٨ مليار دينار، وبارتفاع مقداره ١٨٧٣ مليون دينار (٨,٣%) عن رصيد الودائع في نهاية عام ٢٠١٠.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال عام ٢٠١١ نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار ١٥٦٢ مليون دينار (٨,٥%)، وارتفاع ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمبلغ ٢٥٣ مليون دينار (١٠,٥%)، وارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار ٧٤ مليون دينار (٣٦,٦%) وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام ٢٠١٠. فيما شهدت ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) انخفاضاً طفيفاً بمقدار ١٦,٥ مليون دينار (١,١%).

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها ٥٧,٩٪ من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١١ بالمقارنة مع نسبة ٦٠,٣% في عام ٢٠١٠. وقد جاء هذا التراجع البسيط في أهمية الودائع نتيجة ارتفاع الودائع تحت الطلب لتصل نسبتها إلى ٢٨,٢%، وارتفاع ودائع التوفير لتصل إلى ١٣,٨٪ في نهاية عام ٢٠١١.

جدول رقم (١٤)
توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١

نوع الوديعة	2010		2011		نسبة التغير ٪
	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	
تحت الطلب	5971.1	26.5%	6876.8	28.2%	15.2%
توفير	2976.9	13.2%	3374.7	13.8%	13.4%
لأجل	13556.8	60.3%	14126.4	57.9%	4.2%
إجمالي الودائع	**22504.8**	**100%**	**24377.9**	**100%**	**8.3%**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٦)

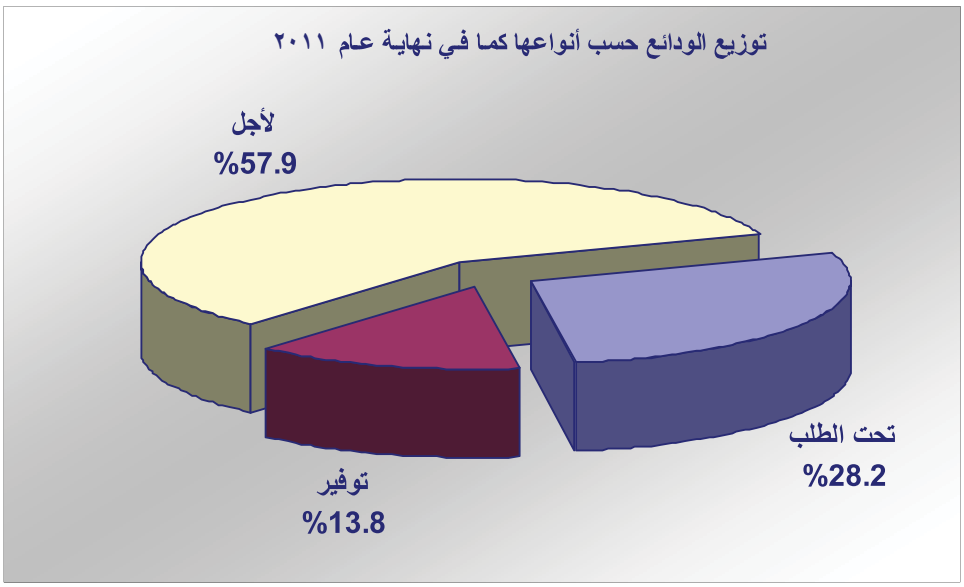

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام ٢٠١١ وفقاً لنوع العملة، يلاحظ وجود ارتفاع في بند الودائع بالدينار بواقع ١٥,٢ مليون دينار وبنسبة ارتفاع ٨,٥% عن قيمتها في نهاية عام ٢٠١٠، كما سجل بند الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً مقداره ٣٧١ مليون دينار أو ما نسبته ٧,٦% عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠.

جدول رقم (١٥)
توزيع الودائع حسب نوع الوديعة في نهاية عام ٢٠١٠ و عام ٢٠١١

نوع العملة	٢٠١٠		2011		نسبة التغير ٪
	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	
الودائع بالدينار الأردني	17617.2	78.3%	19119.1	78.4%	8.5%
الودائع بالعملات الأجنبية	4887.6	21.7%	5258.8	21.6%	7.6%
إجمالي الودائع	**22504.8**	**100%**	**24377.9**	**100%**	**8.3%**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٧)

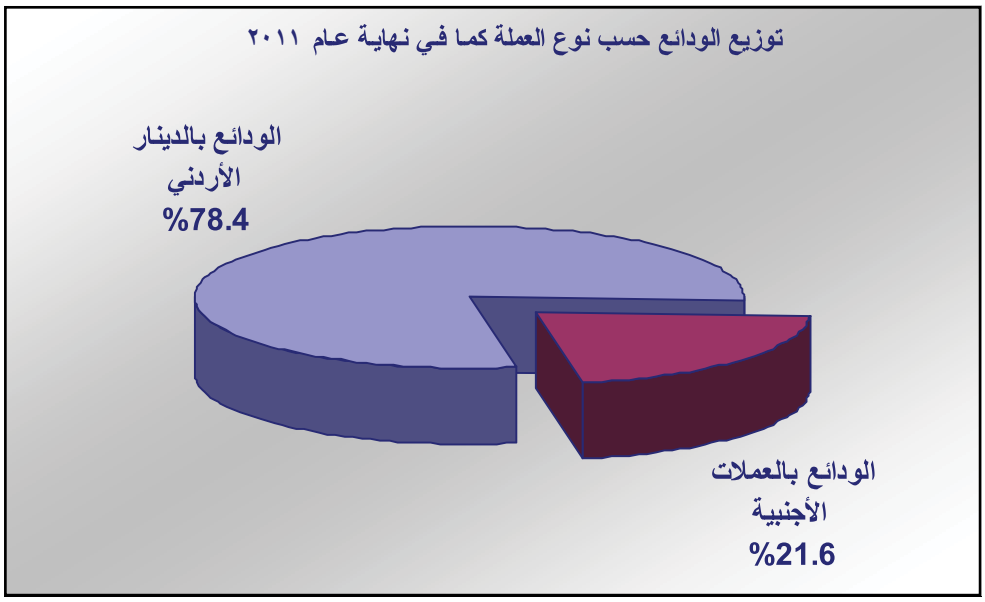

الفـصل الرابع
تـطور عـدد البـنوك والـفروع

بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن ٢٦ بنكاً مع نهاية عام ٢٠١١، تتوزع ١٦ بنكاً أردنياً (ثلاثة منها بنوك إسلامية)، وعشرة بنوك أجنبية (منها بنك واحد إسلامي). وتغطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من ٧٠٢ فرعاً و ٧٢ مكتباً. وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام ٢٠١١ نحو ٨٩٠٢ نسمة لكل فرع.

جدول رقم (١٦): تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٢-٢٠١١

السنة	عدد البنوك الأردنية		عدد البنوك الأردنية		المجموع	عدد الفروع
	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	بنوك تجارية	بنوك إسلامية		
2002	14	2	5	0	21	471
2003	14	2	5	0	21	449
2004	14	2	8	0	24	447
2005	13	2	8	0	23	506
2006	13	2	8	0	23	516
2007	13	2	8	0	23	559
2008	13	2	8	0	23	593
2009	13	2	8	0	23	619
2010	13	3	9	0	25	666
2011	13	3	9	1	26	702

١. تطور عدد الفروع

أ. الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١١

حرصاً من البنوك على التواصل مع عملائها وتسهيلاً عليهم للحصول على أفضل الخدمات المصرفية، تقوم البنوك بشكل دائم بزيادة عدد فروعها لتكون منتشرة في مختلف أنحاء المملكة. حيث قام ١٥ بنكاً خلال عام ٢٠١١ بافتتاح فروع جديدة داخل الأردن ليبلغ عدد الفروع الجديدة بنهاية عام ٢٠١١ داخل الأردن ٤٠ فرعاً جديداً، بينما بلغ عدد الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١١ خارج الأردن ٩ فروع تم افتتاحها من قبل ثلاثة بنوك.

جدول رقم (١٧): الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١١

البنك	داخل الأردن			خارج الأردن		
	العدد	اسم الفرع	المدينة/ المحافظة	العدد	اسم الفرع	الدولة / المدينة
البنك العربي	0			6	فرع وهران	الجزائر
					فرع الشيراتون	مصر
					فرع المنصورة	مصر
					فرع المهندسين / جامعة الدول العربية	مصر
					فرع طوباس	فلسطين
					فرع سلفيت	فلسطين
البنك الأهلي الأردني	4	فرع تاج مول	العاصمة / عمان	0		
		فرع سوق ام اذينة	العاصمة / عمان			
		فرع أرابيلا مول	اربد			
		فرع جامعة البلقاء	البلقاء			
بنك القاهرة عمان	4	فرع السلط / ش. الملك عبد الله	البلقاء	0		
		فرع الكرك / الثنية	الكرك			
		فرع الحسين الغربي	العاصمة / عمان			
		فرع ش. المدينة الطبية	العاصمة / عمان			
بنك الأردن	3	فرع تاج مول	العاصمة / عمان	2	فرع عرابة	جنين / فلسطين
		فرع المدينة الرياضية	العاصمة / عمان		تحويل مكتب قباطية إلى فرع	جنين / فلسطين
		فرع أم العمد	مأدبا		-	-
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	فرع ش.مكة	العاصمة / عمان	0		
البنك الأردني الكويتي	3	فرع ش.مكة	العاصمة / عمان	0		
		فرع الرونق	العاصمة / عمان			
		فرع صويلح الجنوبي	العاصمة / عمان			
بنك الاستثمار العربي الأردني	1	فرع طبربور	العاصمة / عمان	0		
البنك التجاري الأردني	2	فرع المفرق	المفرق	1	فرع بيت لحم	فلسطين
		فرع ياجوز	الزرقاء		-	-
بنك الاتحاد	4	فرع عبدون	العاصمة / عمان	0		
		فرع عبدون الشمالي	العاصمة / عمان			
		فرع أم اذينة	العاصمة / عمان			
		فرع تاج مول	العاصمة / عمان			

تابع / جدول رقم (١٧): الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١١

البنك	داخل الأردن			خارج الأردن		
	العدد	اسم الفرع	المدينة/ المحافظة	العدد	اسم الفرع	الدولة / المدينة
البنك الإسلامي الأردني	2	فرع الضليل	الزرقاء	0		
		فرع وادي الحجر	الزرقاء			
البنك العربي الإسلامي الدولي	5	فرع جرش	جرش	0		
		فرع مرج الحمام	العاصمة / عمان			
		فرع اربد الهاشمي	اربد			
		فرع المدينة المنورة	العاصمة / عمان			
		فرع سيتي مول	العاصمة / عمان			
بنك الأردن دبي الإسلامي	5	فرع الصويفية	العاصمة / عمان	0		
		فرع الخالدي	العاصمة / عمان			
		فرع خلدا	العاصمة / عمان			
		فرع تاج مول	العاصمة / عمان			
		فرع الجبيهة	العاصمة / عمان			
مصرف الراجحي	2	الفرع الرئيسي (الشميساني)	العاصمة / عمان	0		
		فرع ش. عبد الله غوشة	العاصمة / عمان			
بنك ستاندرد تشارترد	1	فرع الدوار السادس	العاصمة / عمان	0		
بنك لبنان والمهجر	2	فرع وادي صقرة	العاصمة / عمان	0		
		فرع تاج مول	العاصمة / عمان			
بنك أبو ظبي الوطني	1	فرع عبدون	العاصمة / عمان	0		
المجموع	40			9		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح فروع جديدة داخل أو خارج الأردن خلال عام ٢٠١١.

ب. عدد الفروع داخل وخارج الأردن

بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في الأردن ٧٠٢ فرع داخل الأردن منتشرة على مختلف مناطق المملكة و ١٦٥ فرع خارج الأردن بنهاية عام ٢٠١١.

جدول رقم (١٨)
عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١١

أسم البنك	عدد الفروع	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	79	105
البنك الأهلي الأردني	50	6
بنك القاهرة عمان	66	18
بنك الأردن	67	13
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	106	13
البنك الأردني الكويتي	44	3
بنك الاستثمار العربي الأردني	11	1
البنك التجاري الأردني	28	5
البنك الاستثماري	9	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	25	0
بنك الاتحاد	24	1
بنك سوسيته جنرال - الأردن	16	0
بنك المال الأردني	15	0
البنك الإسلامي الأردني	62	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	34	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	12	0
مصرف الراجحي	2	0
بنك HSBC	6	0
البنك العقاري المصري العربي	9	0
مصرف الرافدين	2	0
سيتي بنك	2	0
بنك ستاندرد تشارترد	6	0
بنك عودة	12	0
بنك الكويت الوطني	4	0
بنك لبنان والمهجر	9	0
بنك أبو ظبي الوطني	2	0
المجموع	702	165

ت. التوزيع الجغرافي للفروع داخل الأردن

تنتشر فروع البنوك البالغ عددها ٧٠٢ فرع على مختلف محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٦٢,٨% من إجمالي عدد الفروع لتأتي بعدها محافظة اربد التي تستحوذ على ما نسبته ١٠% من إجمالي الفروع تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٩% من إجمالي الفروع، ليتبقى ما نسبة ١٨,٢% من إجمالي الفروع منتشرة على باقي المحافظات.

جدول رقم (١٩)
توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠١١

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	52	5	7	5	2	1	1	2	1	1	1	1
البنك الأهلي الأردني	31	4	4	4	1	1	1	1	1	0	1	1
بنك القاهرة عمان	36	9	5	6	2	3	1	1	1	0	0	2
بنك الأردن	42	10	6	1	1	1	1	1	1	2	0	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	56	13	13	8	1	4	1	4	1	2	2	1
البنك الأردني الكويتي	33	3	4	2	1	0	1	0	0	0	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	8	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	16	3	2	3	1	1	1	0	0	0	0	1
البنك الاستثماري	6	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	18	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	1
بنك الاتحاد	17	3	2	0	1	0	1	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	11	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	31	8	7	3	1	4	1	2	1	2	1	1
البنك العربي الإسلامي الدولي	18	2	5	2	1	1	1	0	1	1	1	1
بنك الأردن دبي الإسلامي	10	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الراجحي	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	5	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1
مصرف الرافدين	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	4	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	10	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	8	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	441	70	63	35	20	18	12	11	7	8	6	11

٢. تطور عدد المكاتب

أ. المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١١

بهدف إيصال خدماتها إلى اكبر عدد في المجتمع تقوم البنوك بافتتاح مكاتب لها بالأسواق التجارية والجامعات وغيرها لتقدم من خلالها عدة خدمات. حيث تم افتتاح ٦ مكاتب داخل الأردن من قبل ٤ بنوك خلال العام ٢٠١١.

جدول رقم (٢٠)
المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١١

البنك	داخل الأردن			خارج الاردن		
	العدد	اسم المكتب	المدينة	العدد	اسم المكتب	المدينة
بنك القاهرة عمان	2	مكتب الجامعة الأردنية فرع العقبة	العقبة	0		
		مكتب جامعة الحسين بن طلال	معان			
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	مكتب الأمير نايف	اربد	0		
بنك الاستثمار العربي الأردني	1	مكتب تاج مول	عمان	0		
البنك الإسلامي الأردني	2	مكتب بصيرا	الطفيلة	0		
		مكتب الطيبة	اربد			
المجموع	6			0		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح مكاتب جديدة داخل أو خارج الأردن خلال عام 2011.

ب. عدد المكاتب داخل وخارج الأردن

بلغ عدد مكاتب البنوك المرخصة ٧٢ مكتب منتشرة بعدة مناطق داخل الأردن و٩ مكاتب خارج الأردن بنهاية عام ٢٠١١.

جدول رقم (٢١)
عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١١

اسم البنك	المكاتب	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	0	0
البنك الأهلي الأردني	2	1
بنك القاهرة عمان	7	3
بنك الأردن	13	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	6	3
البنك الأردني الكويتي	9	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	11	1
البنك التجاري الأردني	2	0
البنك الاستثماري	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	0	0
بنك الاتحاد	3	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0
بنك المال الأردني	1	0
البنك الإسلامي الأردني	13	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	0	0
مصرف الراجحي	0	0
بنك HSBC	0	0
البنك العقاري المصري العربي	3	0
مصرف الرافدين	0	0
سيتي بنك	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	0
بنك عودة	2	0
بنك الكويت الوطني	0	0
بنك لبنان والمهجر	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	0	0
المجموع	72	9

ت. التوزيع الجغرافي للمكاتب داخل الأردن

تنتشر مكاتب البنوك داخل الأردن والبالغ عددها ٧٢ مكتب في معظم محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٤٣,١% من إجمالي عدد المكاتب، تليها محافظة اربد بنسبته ٢٢,٢% من إجمالي عدد المكاتب، ومحافظة العقبة بنسبة ١٢,٥%، لتتوزع باقي المكاتب على باقي محافظات المملكة باستثناء محافظة مادبا وجرش وعجلون التي لم تحتوي على أي مكتب خلال عام ٢٠١١.

جدول رقم (٢٢)
توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية ٢٠١١

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الأهلي الأردني	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك القاهرة عمان	2	1	0	0	3	0	0	1	0	0	0	0
بنك الأردن	2	5	1	2	2	0	0	0	0	0	0	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	3	2	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0
البنك الأردني الكويتي	6	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	1
بنك الاستثمار العربي الأردني	7	2	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الاستثماري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد	2	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	6	3	2	0	0	1	0	0	0	0	1	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الراجحي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	1	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	31	16	6	3	9	2	0	2	0	0	1	2

٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي

أ. عدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها على المحافظات

لمواكبة تطور قطاع الخدمات المالية واستيعاباً للعدد المتزايد من مستخدمي أجهزة الصراف الآلي، تقوم البنوك بزيادة أعداد أجهزة الصراف الآلي لديها، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ١٢١٩ جهاز في نهاية عام ٢٠١١ مقارنةً بـ ١١٢٩ جهاز في نهاية عام ٢٠١٠. بحيث تنتشر هذه الأجهزة في جميع محافظات المملكة وبنسبٍ متفاوتة لتحصل العاصمة

عمان على الحصة الأكبر وبنسبة ٦٦,٥% من إجمالي عدد الأجهزة، تأتي بعدها محافظة اربد بنسبة ١٠,٣%من إجمالي عدد الأجهزة، تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٦,٩% من إجمالي عدد الأجهزة، وتنتشر باقي الأجهزة في باقي محافظات المملكة.

جدول رقم (٢٣)

توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠١١

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق	المجموع	منها في نفس مبنى فروع البنك
البنك العربي	102	8	10	6	3	1	3	2	1	1	1	1	139	89
البنك الأهلي الأردني	52	5	4	5	2	1	1	1	1	0	1	1	74	48
بنك القاهرة عمان	97	34	8	12	7	6	2	4	2	2	0	5	179	80
بنك الأردن	76	14	7	3	2	1	2	1	1	2	0	3	112	74
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	116	25	17	8	5	9	3	6	1	2	3	3	198	118
البنك الأردني الكويتي	59	3	4	2	2	1	1	0	0	0	0	1	73	57
بنك الاستثمار العربي الأردني	19	1	1	0	3	0	0	0	0	0	0	0	24	-
البنك التجاري الأردني	20	4	3	3	2	1	1	0	0	0	0	1	35	29
البنك الاستثماري	10	1	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	15	7
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	36	2	2	2	3	1	2	0	0	0	0	1	49	26
بنك الاتحاد	25	3	2	0	2	0	2	0	0	0	0	0	34	29
بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0	16	15
بنك المال الأردني	30	4	3	0	3	0	0	0	0	0	0	0	40	16
البنك الإسلامي الأردني	53	14	13	2	3	5	2	3	4	3	2	2	106	78
البنك العربي الإسلامي الدولي	21	0	4	1	0	0	1	0	0	0	0	0	27	23
بنك الأردن دبي الإسلامي	12	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	14	13
مصرف الراجحي	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	-
بنك HSBC	23	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	23	10
البنك العقاري المصري العربي	7	1	2	0	2	0	0	0	0	0	0	1	13	12
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	5	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	7	-
بنك عودة	16	2	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	19	-
بنك الكويت الوطني	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7	-
بنك لبنان والمهجر	8	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9	9
بنك أبو ظبي الوطني	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2
المجموع	811	125	84	44	44	27	21	17	10	10	7	19	1219	735

ب. أنواع الأجهزة المستخدمة

تستخدم البنوك العاملة في الأردن عدة أنواع من أجهزة الصراف الآلي، إلا أن أغلب الأنواع المستخدمة في الأردن هي أجهزة من نوع (NCR)، كما أنه يتم استخدام نوع (Diebold) و (Wincor) وغيرها.

ت. أنظمة التشغيل المستخدمة

تعمل أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن بأنظمة تشغيل مختلفة، إلا أن أغلب أجهزة الصراف الآلي المستخدمة داخل المملكة تعمل على نظام (Windows) ونظام (Aptra).

ث. الخدمات التي تقدم من خلال أجهزة الصراف الآلي

تقدم أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن شريحة واسعة من الخدمات المصرفية وعلى مدار ٢٤ ساعة. حيث تتيح جميع الأجهزة للعملاء القيام بعملية السحب النقدي بالدينار الأردني والاستفسار عن الرصيد بالإضافة إلى خدمات أخرى تتوفر في أغلب الأجهزة من أهمها الحصول على كشف حساب مختصر، وخدمة تغيير PIN، وخدمة تحويل الأموال لحسابات داخل نفس البنك، وخدمة تقديم طلب دفتر شيكات، وغيرها من الخدمات المبينة بالجدول التالي.

جدول رقم (٢٤): الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠١١

البنك	السحب النقدي بالدينار	السحب النقدي بعملات أخرى	الإيداع النقدي المباشر	الإيداع النقدي من خلال مغلف	إيداع الشيكات	الاستفسار عن الرصيد	الحصول على كشف حساب مختصر	دفع الفواتير (مياه، كهرباء، هاتف)	تحويل الأموال لحسابات داخل نفس البنك	تحويل الأموال لحسابات في بنوك أخرى	تسديد البطاقات الإئتمانية	تقديم طلب دفتر شيكات	تقديم طلب الحصول على قرض	طلب كشف حساب	تغيير PIN	بصمة العين	Anti Skimming*
البنك العربي	√	√	√	√	√	√	√	√	√		√	√		√	√		√
البنك الأهلي الأردني	√		√	√	√	√	√		√			√		√	√		√
بنك القاهرة عمان	√	√	√	√		√	√		√			√	√	√	√	√	√
بنك الأردن	√		√	√	√	√	√	√	√			√		√	√		√
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	√	√	√	√	√	√	√	√	√		√	√	√	√	√		√
البنك الأردني الكويتي	√	√	√	√	√	√	√		√		√	√		√	√		√
بنك الاستثمار العربي الأردني	√					√	√		√			√		√	√		
البنك التجاري الأردني	√			√	√	√	√		√			√		√	√	√	√
البنك الاستثماري	√			√		√	√	√	√					√	√		
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	√		√	√		√			√			√		√	√		√
بنك الاتحاد	√		√	√	√	√	√		√			√		√	√		√
بنك سوسيته جنرال - الأردن	√					√	√		√			√			√		
بنك المال الأردني	√		√	√	√	√	√		√			√		√	√	√	
البنك الإسلامي الأردني	√					√	√		√			√		√	√		√
البنك العربي الإسلامي الدولي	√			√	√	√	√		√			√		√	√		√
بنك الأردن دبي الإسلامي	√					√	√								√		√
مصرف الراجحي	√					√	√		√					√	√		√
بنك HSBC	√	√	√	√	√	√	√		√		√	√		√	√		√
البنك العقاري المصري العربي	√					√	√		√			√		√	√		√
مصرف الرافدين**																	
سيتي بنك**																	
بنك ستاندرد تشارترد	√			√	√	√	√		√		√	√		√	√		√
بنك عودة	√					√	√		√						√		
بنك الكويت الوطني	√					√	√		√			√			√		√
بنك لبنان والمهجر	√					√									√		
بنك أبو ظبي الوطني	√			√	√	√	√		√			√			√		

* عبارة عن جزء إضافي يركب على قارئ البطاقة لحماية بيانات العميل أثناء استخدامه لجهاز الصراف الآلي.
** لا يوجد لديها أجهزة صراف آلي.
ليس بالضرورة أن تكون جميع الأجهزة لدى البنك تقدم نفس الخدمات.

وإضافة للخدمات السابقة فان هنالك خدمات أخرى تقوم البنوك بتقديمها من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة لها كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم (٢٥)
خدمات أخرى تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي

البنك	خدمات أخرى تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي
البنك العربي	الاشتراك بخدمة هلا عربي (الخدمة المصرفية عبر الهاتف)
	إيداع التعليمات
	التبرع ضمن برنامج معا (للمؤسسات الغير ربحية)
	الاستعلام عن معلومات البطاقة الائتمانية
	الاستعلام عن حركات البطاقة الائتمانية
	تسديد البطاقة الائتمانية (الإيداع النقدي الفوري)
	طلب كشف حساب بالبريد
بنك القاهرة عمان	السحب النقدي بالدولار (جهاز واحد)
بنك الأردن	خدمة شحن البطاقة المدفوعة مسبقاً
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	تقديم طلب الحصول على بطاقة ائتمانية
البنك الأردني الكويتي	بيع بطاقات المدفوعة مسبقاً (لشركة زين)

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي البنوك التي تقدم خدمات أخرى من خلال أجهزة الصراف الآلي.

الفـصل الخامس
أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان
خلال عام ٢٠١١

بلغ عدد البنوك المدرجة في بورصة عمان ١٥ بنكاً مع نهاية عام ٢٠١١، تراوحت أسعار إغلاقها بين ١,٢١ دينار و ٨,٠٠ دينار. ويمكن في هذا الصدد ملاحظة تراجع القيمة السوقية لأسهم البنوك الأردنية خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بالعام السابق. وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها ١٣٩,٥ مليون سهم فيما بلغ حجم التداول لهذه الأسهم ٤٠٥,٨ مليون دينار. والجدول التالي يبين أبرز مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على البورصة خلال عام ٢٠١١.

جدول رقم (٢٦)

بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على بورصة عمان خلال عام ٢٠١١

	البنك	الرمز	سعر الإغلاق (نهاية ٢٠١٠)	أعلى سعر خلال ٢٠١١	أدنى سعر خلال ٢٠١١	سعر الإغلاق (نهاية ٢٠١١)	معدل السعر	حجم التداول (مليون دينار)	عدد الأسهم (مليون)
1	البنك العربي	ARBK	9.98	10.20	7.17	7.85	8.54	175.90	20.6
2	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	THBK	8.10	8.40	7.80	8.00	8.01	6.02	0.8
3	بنك الأردن	BOJX	2.96	3.38	1.99	2.05	2.56	27.10	10.6
4	البنك الأهلي الأردني	AHLI	1.92	2.28	1.30	1.43	1.81	17.37	9.6
5	بنك المال الأردني	EXFB	1.54	1.50	1.24	1.36	1.35	4.27	3.2
6	البنك الإسلامي الأردني	JOIB	3.00	3.37	2.58	2.75	2.90	7.05	2.4
7	بنك القاهرة عمان	CABK	3.18	3.44	2.53	2.77	3.08	7.00	2.3
8	بنك الاستثمار العربي الأردني	AJIB	1.42	1.50	1.25	1.31	1.35	2.88	2.1
9	بنك الأردن دبي الإسلامي	JDIB	1.28	1.38	0.80	0.87	0.96	23.22	24.2
10	بنك الإتحاد	UBSI	2.01	2.51	1.40	1.44	1.94	92.72	47.7
11	بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن	ABCO	1.15	1.27	0.98	0.98	1.14	1.51	1.3
12	البنك الاستثماري	INVB	1.61	1.92	1.30	1.34	1.58	9.53	6.0
13	البنك الأردني الكويتي	JOKB	4.32	5.21	3.50	3.62	4.79	27.97	5.8
14	بنك سوسيته جنرال - الأردن	SGBJ	1.08	1.21	0.85	0.95	1.03	0.73	0.7
15	البنك التجاري الأردني	JCBK	1.75	1.73	1.00	1.10	1.25	2.55	2.0

المصدر: بورصة عمان / النشرة السنوية

١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم

انخفض الرقم القياسي (المرجح بالقيمة السوقية) لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان بحوالي ١٣٠٦ نقطة (١٤,٨٪) ليصل إلى ٧٥٤٢,٣ نقطة في نهاية عام ٢٠١١، مقارنة مع انخفاض مقداره ٥١٩,٧ نقطة (٥,٥٪) في عام ٢٠١٠. ويأتي هذا الانخفاض متزامناً مع انخفاض الرقم القياسي للسوق بشكلٍ عام والذي تراجع بنسبة ١٢,٦٪ خلال عام ٢٠١١. ويذكر في هذا الصدد أن أداء الأسهم المدرجة في بورصة عمان قد تراجع بشكلٍ كبير منذ الأزمة المالية العالمية دون أن تعاود أسعار الأسهم مستوياتها السابقة حتى العام ٢٠١١.

جدول رقم (٢٧)

تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١١)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (نقطة)	
	البنوك	السوق
2005	16892.0	8191.5
2006	10704.7	5518.1
2007	13886.7	7519.3
2008	11380.1	6243.1
2009	9368.0	5520.1
2010	8848.3	5318.0
2011	7542.3	4648.4

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٨)

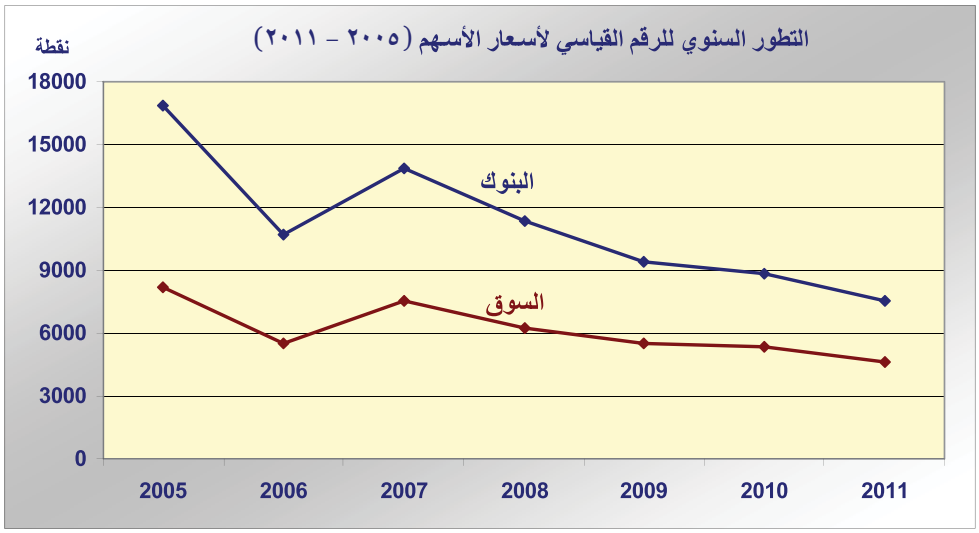

جدول رقم (٢٨)

التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١١

الشهر	الرقم القياسي لأسعار الأسهم (نقطة)	
	البنوك	السوق
كانون الثاني	8808.8	5302.1
شباط	8464.5	5042.6
آذار	8339.0	4883.5
نيسان	8284.4	4962.1
أيار	8287.2	4902.3
حزيران	8002.9	4787.3
تموز	8100.6	4838.5
آب	7970.9	4727.4
أيلول	7698.0	4545.4
تشرين الأول	7644.7	4658.6
تشرين الثاني	7293.5	4493.0
كانون الأول	7542.3	4648.4

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٩)

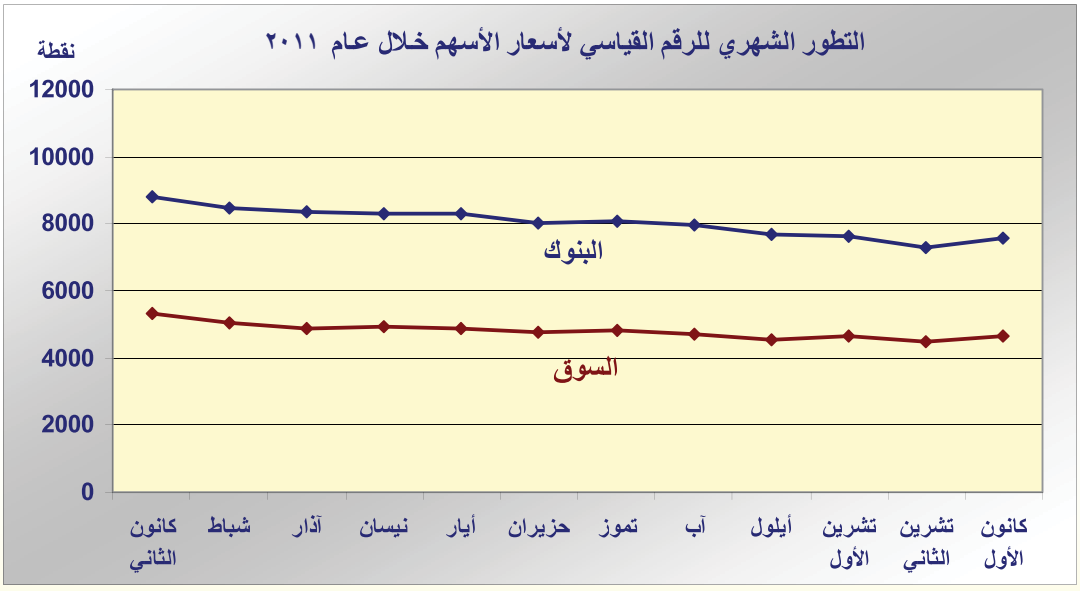

٢. حجم التداول

استمر حجم التداول في بورصة عمان بالتراجع خلال العام ٢٠١١ ليعكس بذلك التخوفات التي سادت لدى المستثمرين تجاه الأوضاع الاقتصادية العامة في المملكة منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. حيث أن الانخفاض الكبير الذي شهدته بورصة عمان شكل حالة من عدم التأكد لدى المستثمرين دفعتهم لتقليص تداولاتهم في أسهم الشركات في السوق. وقد انعكست العوامل السابقة في انخفاض حجم التداول للسوق ككل من ٦,٠٨٩ مليار دينار خلال عام ٢٠١٠ إلى ٢,٧٦٣ مليار خلال عام ٢٠١١. كما تراجع حجم التداول في أسهم البنوك المدرجة في البورصة من ٥١٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٠ إلى ٤٠٦ مليون دينار في عام ٢٠١١.

جدول رقم (٢٩)
حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١)

السنة	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (%)
2005	6,043.4	16,871.0	35.8
2006	2,867.8	14,209.9	20.2
2007	2,460.8	12,348.1	19.9
2008	2,983.9	20,318.1	14.7
2009	826.5	9,134.2	9.0
2010	514.8	6,088.6	8.5
2011	405.8	2,762.7	14.7

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية السنوية

شكل رقم (١٠)

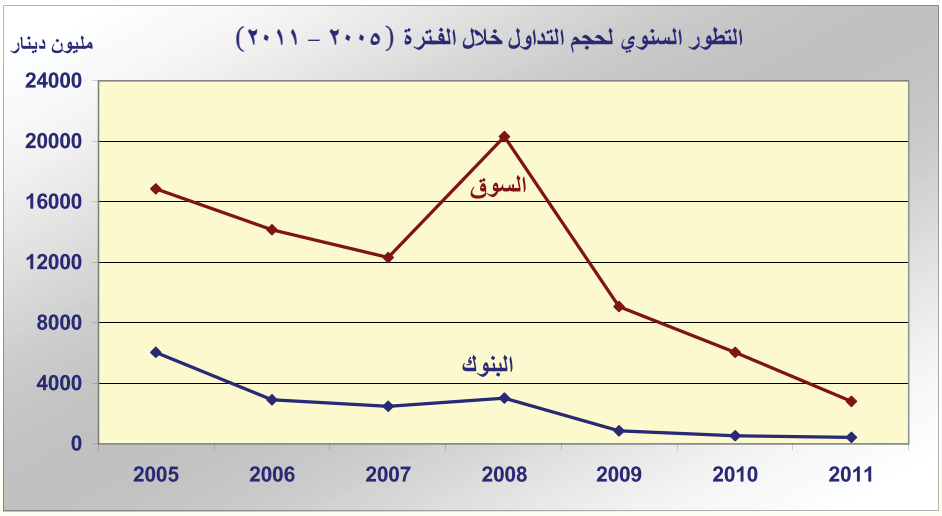

جدول رقم (٣٠)
التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١١

الشهر	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (%)
كانون الثاني	39.61	396.83	10.0
شباط	31.25	206.34	15.1
آذار	60.79	278.88	21.8
نيسان	26.28	225.84	11.6
أيار	37.66	309.66	12.2
حزيران	38.69	248.50	15.6
تموز	30.08	229.76	13.1
آب	25.65	176.13	14.6
أيلول	28.46	198.25	14.4
تشرين الأول	40.77	175.93	23.2
تشرين الثاني	16.18	138.32	11.7
كانون الأول	30.38	178.24	17.0
المجموع	405.80	2762.68	14.7

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١١)

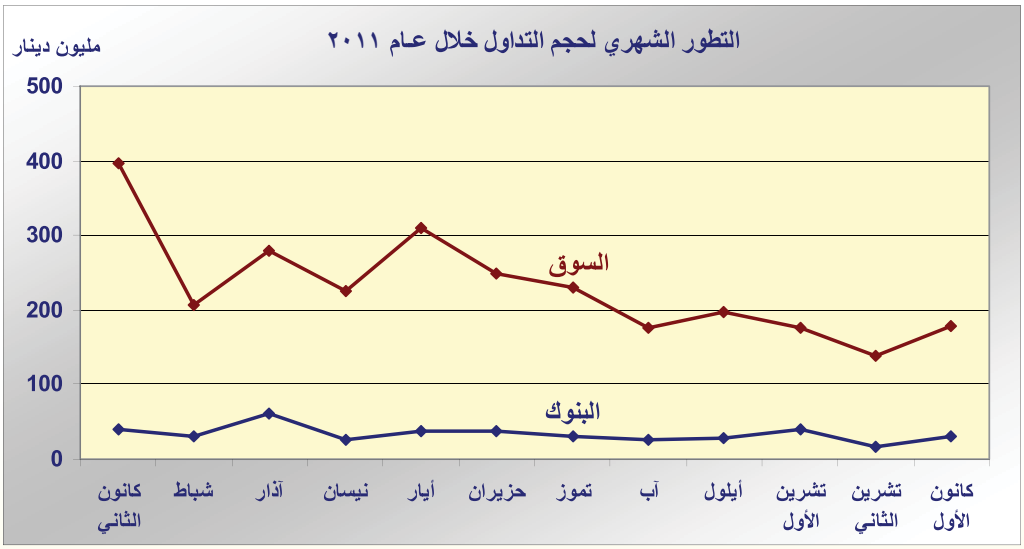

٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية

حققت نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية استقراراً واضحاً خلال السنوات الأخيرة، حتى في خلال الأزمة المالية العالمية وما بعدها. ويأتي هذا كنتيجة للمؤشرات المالية الجيدة للجهاز المصرفي الأردني، ونظراً للقوة والمتانة المالية التي يتمتع بها، مما جعله محط أنظار المستثمرين من خارج المملكة. وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة على بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١ ما يقارب ٥٥,٣٪، ووصلت النسبة إلى ٥٩,٤٪ في عام ٢٠١١.

جدول رقم (٣١)

مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١١)

السنة	نسبة مساهمة غير الأردنيين %
2002	50.20
2003	49.80
2004	51.20
2005	54.70
2006	54.95
2007	57.35
2008	58.84
2009	58.25
2010	57.90
2011	59.40

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٢)

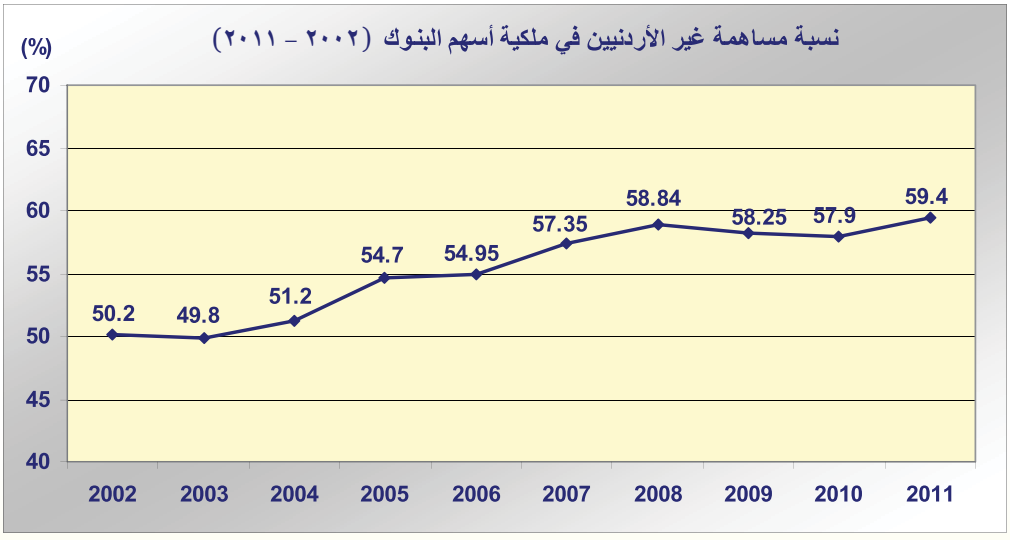

الفـصل السادس
تقاص الشيكات

شهد عدد الشيكات المقدمة للتقاص نمواً من ١٠٤٩٨,٨ ألف شيك خلال عام ٢٠١٠ إلى ١٠٩٠٨,٨ ألف شيك خلال عام ٢٠١١، كما وانخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص من ٣٤٣٠٥,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٠ إلى ٣٧٤٤٨,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١١.

جدول رقم (٣٢)
الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية ٢٠١٠- ٢٠١١

البيان	2010	2011	نسبة التغير %
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	10498.8	10908.8	3.91
القيمة (مليون دينار)	34305.3	37448.7	9.16
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	712.5	603.8	-15.26
القيمة (مليون دينار)	1877.7	1566.8	-16.56
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (%)	6.79	5.53	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)	5.47	4.18	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	405.7	367.7	-9.37
القيمة (مليون دينار)	1079.4	939.0	-13.01
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (%)	3.86	3.37	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)	3.15	2.51	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	306.8	236.1	-23.04
القيمة (مليون دينار)	798.3	627.8	-21.36
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (%)	2.92	2.16	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)	2.33	1.68	-

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

كما يلاحظ انخفاض الشيكات المعادة خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بما كانت عليه في العام الماضي من حيث العدد والقيمة بنسبة ١٥,٢٦% و ١٦,٥٦% على التوالي، كما انخفض عدد وقيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بما كانت عليه في العام الماضي حيث بلغت نسبتها ٣,٤٪ من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص و ٢,٥% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

الفـصل السابع
هيكل أسعار الفوائد

يستعرض هذا الفصل تطورات الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات الائتمانية بأصنافها المختلفة، بالإضافة إلى تطور هامش سعر الفائدة. كما يستعرض الفصل تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وتطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر).

١.تطور أسعار الفوائد على الودائع

شهدت أسعار الفوائد على الودائع بمختلف أشكالها انخفاضاً ملموساً خلال عام ٢٠١١ كما يلي:

- **ودائع تحت الطلب:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية ٢٠١١ بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠ ليبلغ ٠,٤٣%.

- **ودائع التوفير:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار ٧ نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٠ ليبلغ ٠,٧٠%.

- **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار ٦ نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠ ليبلغ ٣,٤٦%.

جدول رقم (٣٣)
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١١

السنة	تحت الطلب (%)	توفير (%)	لأجل (%)
2002	0.91	1.84	3.97
2003	0.50	0.88	2.75
2004	0.38	0.73	2.49
2005	0.47	0.83	3.52
2006	0.87	0.99	5.13
2007	0.94	1.10	5.56
2008	1.01	1.04	5.66
2009	0.67	0.84	4.23
2010	0.44	0.77	3.40
2011	0.43	0.70	3.46

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٣)

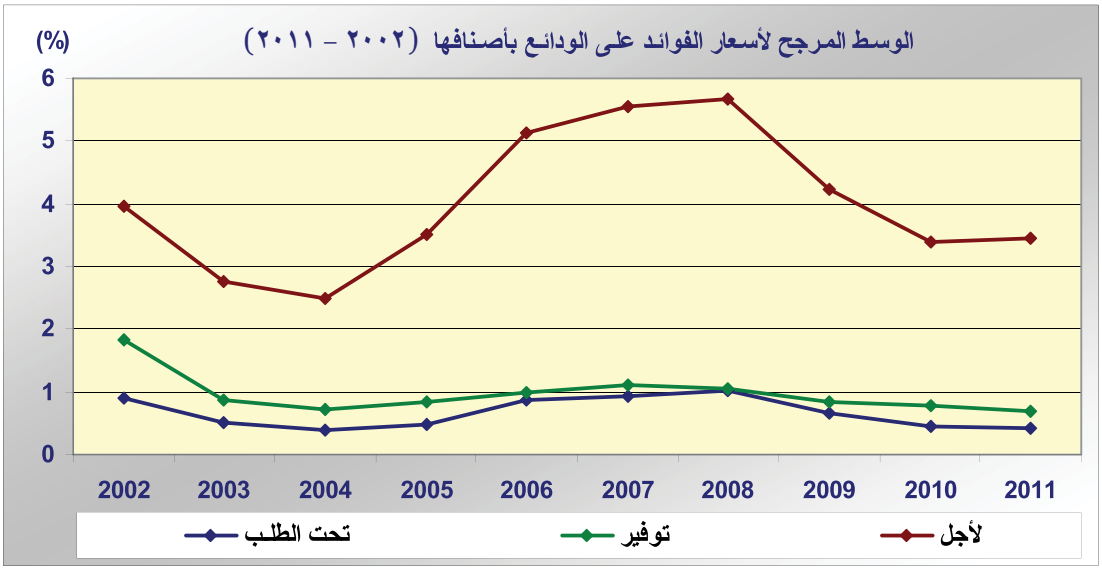

جدول رقم (٣٤)

الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١١

الشهر	تحت الطلب (%)	توفير (%)	لأجل (%)
كانون الثاني	0.42	0.74	3.39
شباط	0.42	0.76	3.31
آذار	0.42	0.69	3.35
نيسان	0.44	0.70	3.36
أيار	0.44	0.64	3.37
حزيران	0.38	0.69	3.35
تموز	0.48	0.65	3.42
آب	0.47	0.66	3.42
أيلول	0.47	0.71	3.41
تشرين الأول	0.43	0.66	3.44
تشرين الثاني	0.41	0.64	3.46
كانون الأول	0.43	0.70	3.46
المعدل	**0.43**	**0.69**	**3.40**
أعلى سعر	**0.48**	**0.76**	**3.46**
أدنى سعر	**0.38**	**0.64**	**3.31**

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٤)

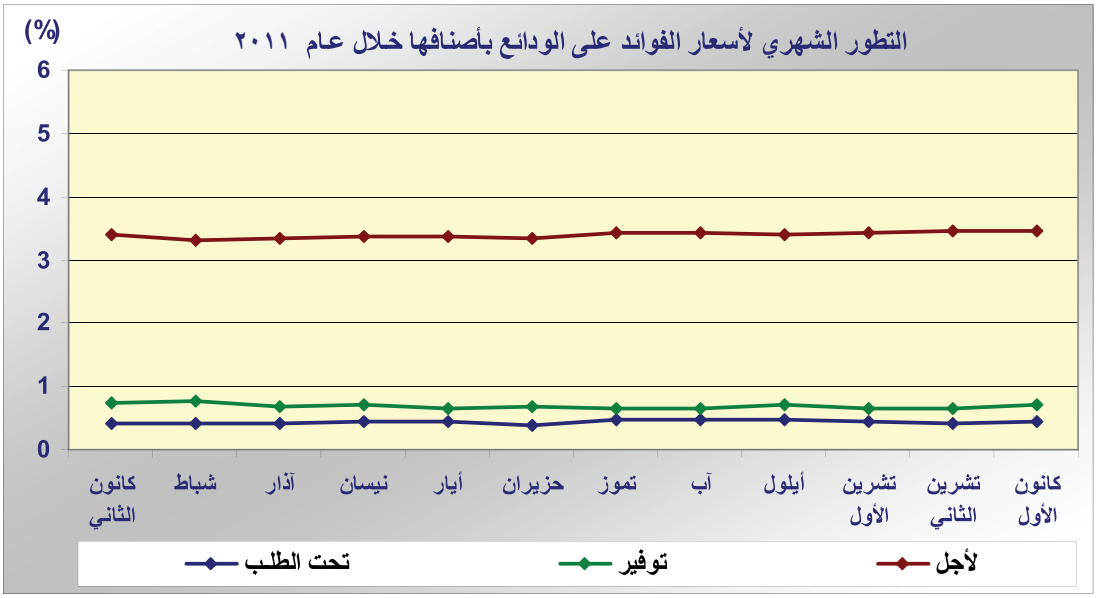

٢. تطور أسعار الفوائد على التسهيلات

شهدت أسعار الفائدة على التسهيلات بمختلف أشكالها خلال عام ٢٠١١ التغيرات التالية:

- **الجاري مدين:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار ٣٢ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠ ليبلغ ٨,٨٪.

- **القروض والسلف:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار ٣٤ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٠ ليبلغ ٨,٦٧٪.

- **الكمبيالات والإسناد المخصومة:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار ٧ نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٠ ليبلغ ٩,٣٤٪.

- **سعر الفائدة لأفضل العملاء:** ارتفع سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية عام ٢٠١١ بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٨,٢٢٪.

جدول رقم (٣٥)
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها ٢٠٠٢ - ٢٠١١

السنة	جاري مدين (%)	قروض وسلف (%)	كمبيالات وإسناد مخصومة (%)	سعر الإقراض لأفضل العملاء (%)
2002	9.35	9.85	10.95	7.25
2003	9.43	8.92	10.24	6.50
2004	8.79	7.59	8.98	6.00
2005	9.26	8.10	7.92	7.00
2006	9.23	8.56	8.72	7.50
2007	9.83	8.86	9.45	8.15
2008	9.31	9.48	8.89	8.45
2009	9.03	9.07	9.17	8.34
2010	9.12	9.01	9.41	8.20
2011	8.80	8.67	9.34	8.22

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٥)

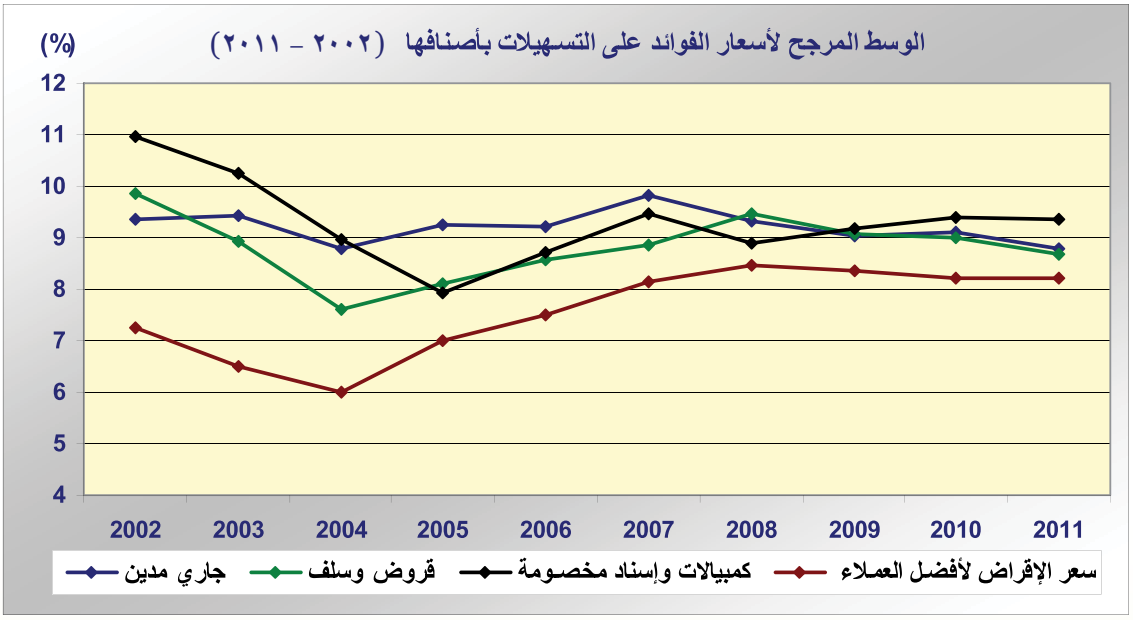

جدول رقم (٣٦)
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١١

الشهر	جاري مدين (%)	قروض وسلف (%)	كمبيالات وإسناد مخصومة (%)	سعر الإقراض لأفضل العملاء (%)
كانون الثاني	8.94	8.87	9.34	8.18
شباط	8.89	8.80	9.16	8.18
آذار	8.83	8.83	9.28	8.18
نيسان	8.80	8.69	9.11	8.18
أيار	8.89	8.67	9.32	8.18
حزيران	8.79	8.67	9.13	8.19
تموز	8.83	8.78	9.19	8.19
آب	8.73	8.57	9.00	8.19
أيلول	8.76	8.68	9.28	8.22
تشرين الأول	8.72	8.69	9.36	8.22
تشرين الثاني	8.88	8.64	9.26	8.22
كانون الأول	8.80	8.67	9.34	8.22
المعدل	**8.82**	**8.71**	**9.23**	**8.20**
أعلى سعر	**8.94**	**8.87**	**9.36**	**8.22**
أدنى سعر	**8.72**	**8.57**	**9.00**	**8.18**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٦)

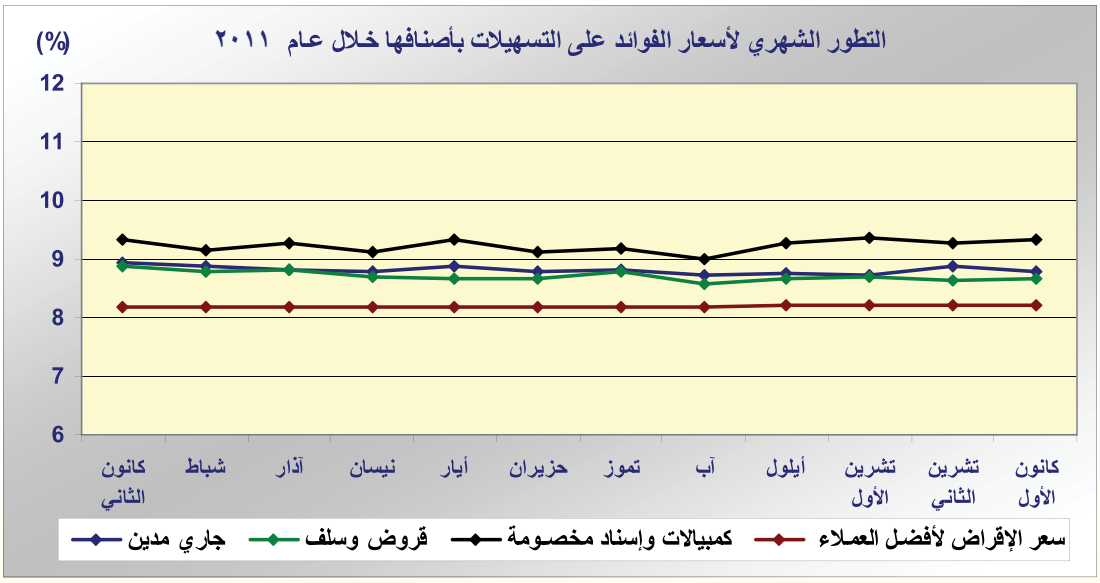

٣. هامش سعر الفائدة

عادةً ما يقاس هامش سعر الفائدة من خلال الفرق بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف وبين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل باعتبار أنهما أهم وأكبر أنواع التسهيلات والودائع.

وقد شهد هامش سعر الفائدة خلال عام ٢٠١١ تراجعاً بمقدار ٤٠ نقطة أساس ليصل إلى ٥,٢١٪ بالمقارنة مع هامش مقداره ٥,٦١٪ في عام ٢٠١٠. ويأتي هذا التراجع في الهامش على الرغم من ارتفاع أسعار الفوائد على الودائع لأجل بستة نقاط أساس، لأن الانخفاض في أسعار الفوائد على القروض والسلف كان كبيراً ويصل إلى ٣٤ نقطة أساس.

شكل رقم (١٧)

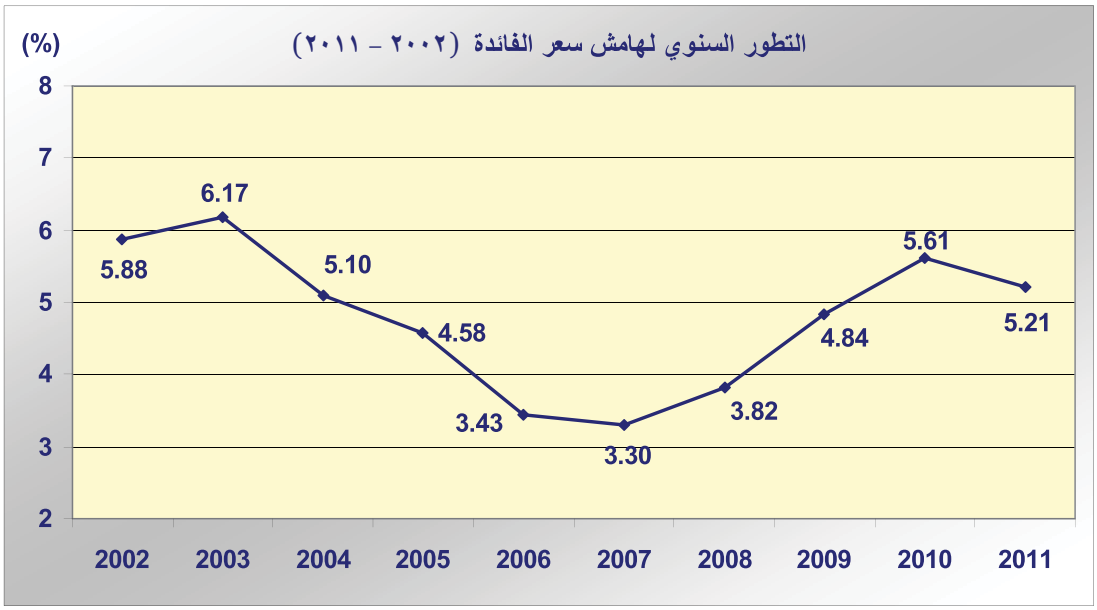

٤. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

سعياً من البنك المركزي الأردني لزيادة جاذبية وتنافسية العائد للأدوات المالية المدخرة بالدينار الأردني، وبهدف احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والمواد الأساسية عالمياً، قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية مرة واحدة في شهر حزيران ٢٠١١ وبواقع ٢٥ نقطة أساس لتصبح كما يلي:

- سعر إعادة الخصم: تم رفعه بمقدار ٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٤,٥٪، بالمقارنة مع ٤,٢٥٪ في نهاية عام ٢٠١٠.
- سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: تم رفعه بمقدار ٢٥ نقطة أساس ليصبح ٤,٢٥٪ بدلاً من ٤,٠٪ في نهاية عام ٢٠١٠.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: تم رفعه بمقدار ٢٥ نقطة أساس ليصبح ٢,٢٥٪ بدلاً من ٢,٠٪ في نهاية عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٣٧)
أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ٢٠٠٢ – ٢٠١١

السنة	سعر إعادة الخصم (%)	اتفاقيات إعادة الشراء (%)	شهادات الإيداع		نافذة الإيداع لليلة واحدة (%)
			ثلاثة شهور (%)	ستة شهور (%)	
2002	4.500	5.500	3.000	3.450	2.750
2003	2.500	3.500	2.100	2.150	2.000
2004	3.750	4.750	2.850	3.200	2.250
2005	6.500	7.500	6.200	6.950	4.500
2006	7.500	8.500	6.700	6.862	5.250
2007	7.000	6.750	5.750	5.867	4.750
2008	6.250	6.000	5.641	5.936	4.000
2009	4.750	4.500	–	–	2.500
2010	4.250	4.000	–	–	2.000
2011	4.500	4.250	–	–	2.250

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

جدول رقم (٣٨)
أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لعام ٢٠١١

الشهر	سعر إعادة الخصم (%)	اتفاقيات إعادة الشراء (%)	نافذة الإيداع لليلة واحدة (%)
كانون الثاني	4.25	4.00	2.000
شباط	4.25	4.00	2.000
آذار	4.25	4.00	2.000
نيسان	4.25	4.00	2.000
أيار	4.25	4.00	2.000
حزيران	4.50	4.25	2.250
تموز	4.50	4.25	2.250
آب	4.50	4.25	2.250
أيلول	4.50	4.25	2.250
تشرين الأول	4.50	4.25	2.250
تشرين الثاني	4.50	4.25	2.250
كانون الأول	4.50	4.25	2.250

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

٥. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجوديبر)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠١١ إلى ما يلي :

- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة عام ٢٠١١ مقارنةً مع عام ٢٠١٠ بمقدار ٤٣ نقطة ليبلغ (٢,٦٦٨%) .
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع عام ٢٠١١ مقارنةً مع عام ٢٠١٠ بمقدار ٦٦ نقطة ليبلغ (٣,٠٧٣%) .
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد عام ٢٠١١ مقارنةً مع عام ٢٠١٠ بمقدار ٦٥ نقطة ليبلغ (٣,٤٣٥%) .
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر خلال العام ٢٠١١ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠١٠ بمقدار ٥٨ نقطة ليصل إلى (٣,٨٤٠%).
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر خلال العام ٢٠١١ مقارنة بمعدله لسنة ٢٠١٠ بمقدار ٤٩ نقطة ليصل إلى (٤,٢٣٥%) .
- ارتفاع معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠١٠ بمقدار ٤٦ نقطة ليصل إلى (٤,٨٧١%) .

جدول رقم (٣٩)

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر ـ الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2006	5.552	5.885	6.372	6.814	7.364	7.780
2007	5.904	6.219	6.492	6.756	7.005	7.411
2008	5.066	5.419	5.748	6.107	6.397	6.939
2009	3.438	3.797	4.363	4.916	5.459	6.176
2010	2.236	2.409	2.783	3.257	3.745	4.414
2011	2.668	3.073	3.435	3.840	4.235	4.871

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية

كما ويلاحظ من الجدول أدناه التطور الشهري على معدلات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك خلال عام ٢٠١١، والذي يبين أن جميع الاستحقاقات قد سجلت أدنى معدلاتها في الشهر الأول من العام، ثم بدأت بالارتفاع التدريجي إلى أن سجلت معدلات أسعار فائدة الإقراض للاستحقاقات قصيرة الأجل أعلى معدلاتها في الشهر الأخير من العام، في حين سجلت معدلات أسعار فائدة الإقراض للاستحقاقات طويلة الأجل أعلى معدلاتها في شهر آب وأيلول من العام.

جدول رقم (٤٠)
أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر ـ الأسعار المعلنة) لعام ٢٠١١

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
كانون الثاني	2.156	2.327	2.688	3.150	3.584	4.213
شباط	2.156	2.344	2.724	3.181	3.601	4.247
آذار	2.260	2.424	2.802	3.253	3.730	4.345
نيسان	2.347	2.518	2.873	3.323	3.831	4.450
أيار	2.885	3.141	3.384	3.728	4.156	4.724
حزيران	3.078	3.443	3.741	4.050	4.436	5.003
تموز	2.952	3.445	3.805	4.151	4.527	5.179
آب	2.771	3.445	3.851	4.250	4.613	5.304
أيلول	2.672	3.441	3.848	4.260	4.611	5.301
تشرين الأول	2.622	3.365	3.814	4.253	4.578	5.236
تشرين الثاني	2.981	3.448	3.839	4.238	4.572	5.226
كانون الأول	3.135	3.531	3.857	4.242	4.577	5.219
المعدل	**2.668**	**3.073**	**3.435**	**3.840**	**4.235**	**4.871**
أعلى سعر	**3.135**	**3.531**	**3.857**	**4.260**	**4.613**	**5.304**
أدنى سعر	**2.156**	**2.327**	**2.688**	**3.150**	**3.584**	**4.213**

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية

شكل رقم (١٨)

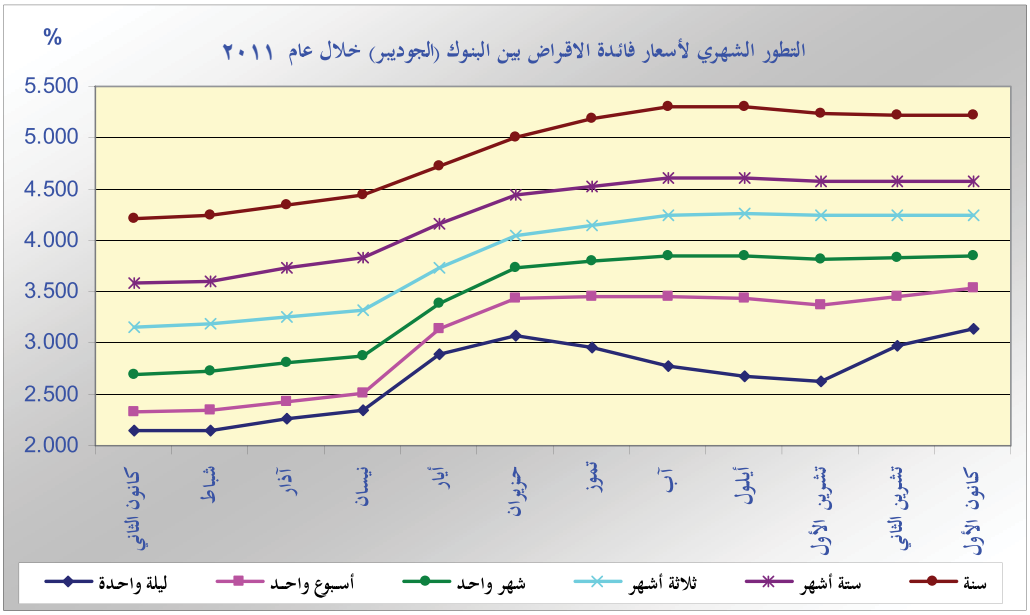

وفيما يتعلق بحجم نشاط سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١١ فقد شهد تذبذباً من حيث عدد العمليات المنفذة ومجموع المبالغ المقرضة، بالإضافة إلى تذبذب هامش التسعير (الفرق بين السعر الفعلي المعلن من البنك المركزي مطروحاً منه السعر المعلن من الجمعية - الجوديبر) الذي سجل أدنى هامش في شهري كانون الثاني وشباط والبالغ ٠,٠٠٦٪ وأعلى هامش في شهر أيلول والبالغ ٠,٢٥%.

جدول رقم (٤١)
حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١١

الشهر	عدد العمليات	مجموع المبالغ المقرضة (مليون دينار)	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) *	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) **	هامش التسعير
كانون الثاني	186	816.00	2.156%	2.150%	-0.006%
شباط	322	1,497.70	2.156%	2.150%	-0.006%
آذار	354	1,933.00	2.260%	2.212%	-0.048%
نيسان	355	1,771.50	2.347%	2.322%	-0.025%
أيار	511	2,477.50	2.886%	2.837%	-0.049%
حزيران	465	2,346.90	3.079%	3.053%	-0.026%
تموز	390	2,116.25	2.953%	2.803%	-0.150%
آب	307	1,792.75	2.771%	2.559%	-0.212%
أيلول	167	858.00	2.672%	2.422%	-0.250%
تشرين الأول	271	1,324.50	2.622%	2.539%	-0.083%
تشرين الثاني	352	1,615.50	2.981%	3.106%	0.125%
كانون الأول	364	1,722.95	3.135%	3.026%	-0.109%

(*) : المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) من نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية
(**) : المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) من النشرات اليومية لأسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة الصادرة عن البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١٩)

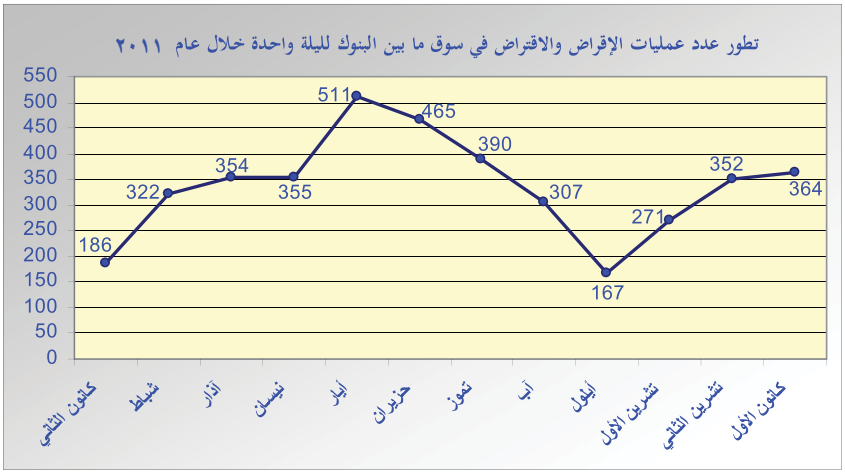

شكل رقم (٢٠)

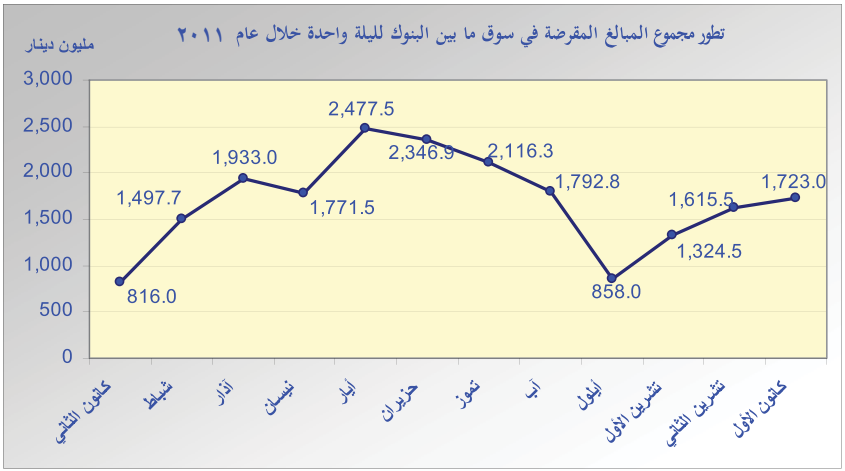

شكل رقم (٢١)

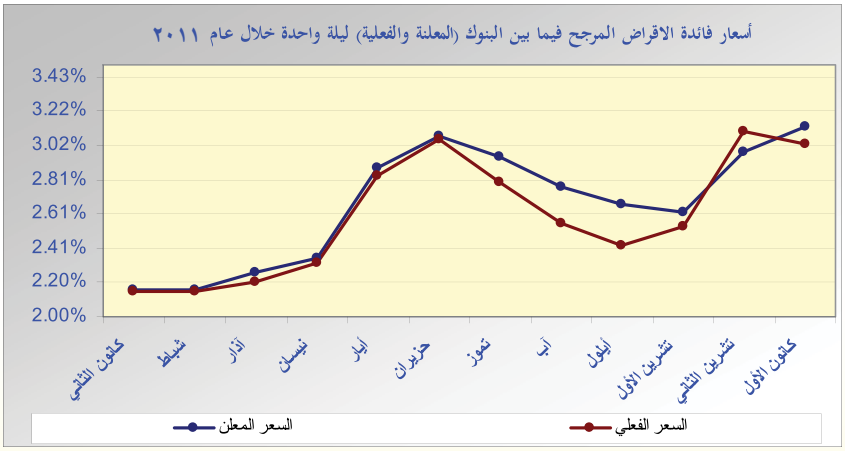

الفصل الثامن
تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١١

يتضمن هذا الفصل على تلخيص وافٍ لمجمل التطورات التي شهدتها البنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠١١، حيث تناول الجزء الأول منها تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع في البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة إلى حقوق الملكية ورأس المال. أما الجزء الثاني فقد تضمن على أهم بنود قائمة الدخل للبنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠١١ والمتمثلة في الربح قبل الضريبة وصافي الربح بعد الضريبة. وتناول الجزء الثالث أهم مقاييس الربحية للبنوك العاملة في الأردن والتي تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وذلك خلال العام ٢٠١١. أما الجزء الرابع فقد استعرض مؤشرات التفرع المصرفي للبنوك في الأردن بما في ذلك عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي. أما الجزء الخامس والأخير فقد جاء ليعكس تطور وتوزيع حجم الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا راعينا ترتيب البنوك بشكل تنازلي (من البنك الأعلى إلى البنك الأقل) حسب كل معيار من المعايير السابقة، بالإضافة إلى احتساب الأهمية النسبية لكل بنك بالنسبة لمجموع البنوك العاملة. كما راعينا تقسيم البنوك إلى ثلاثة فئات رئيسية لتشمل البنوك التجارية الأردنية، والبنوك الإسلامية، والبنوك الأجنبية. كذلك من المهم أن نشير هنا إلى أن البيانات التي يتضمنها هذا الفصل تخص فروع البنوك العاملة في الأردن فقد فقط ولا تشمل بيانات الفروع الخارجية.

أولاً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي

أ. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات كما في نهاية عام ٢٠١١

بلغ إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ٣٦,١ مليار دينار، تتوزع بواقع ٢٧,٣ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٥,٥% من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن)، و ٤,٨ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٣,٢% من إجمالي الموجودات) و ٤,١ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١١,٣٣% من إجمالي الموجودات).

جدول رقم (٤٢): إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	8,563.00	23.71%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	5,507.20	15.25%
	البنك الأهلي الأردني	3	2,043.00	5.66%
	البنك الأردني الكويتي	4	1,949.50	5.40%
	بنك الأردن	5	1,591.30	4.41%
	بنك القاهرة عمان	6	1,510.00	4.18%
	بنك الاتحاد	7	1,441.79	3.99%
	بنك المال الأردني	8	1,321.69	3.66%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	790.00	2.19%
	البنك التجاري الأردني	10	751.00	2.08%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	741.00	2.05%
	البنك الاستثماري	12	685.46	1.90%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	361.66	1.00%
الإجمالي			**27,256.60**	**75.47%**

	البنك	ترتيب 2011	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني*	1	3,149.80	8.72%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1,127.48	3.12%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	350.42	0.97%
	مصرف الراجحي	4	137.87	0.38%
الإجمالي			**4,765.57**	**13.20%**

	البنك	ترتيب 2011	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك HSBC	1	1,011.00	2.80%
	بنك عودة	2	751.00	2.08%
	بنك لبنان والمهجر	3	563.00	1.56%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	467.80	1.30%
	البنك العقاري المصري العربي	5	385.00	1.07%
	سيتي بنك	6	308.07	0.85%
	بنك الكويت الوطني	7	292.96	0.81%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	175.87	0.49%
	مصرف الرافدين	9	136.59	0.38%
الإجمالي			**4,091.28**	**11.33%**

* شاملا مجموع الميزانية وارصدة الحسابات المدارة لصالح الغير الظاهرة خارج الميزانية "الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة والاستثمار بالوكالة"

ب. ترتيب البنوك حسب إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية عام ٢٠١١

بلغ رصيد التسهيلات المقدمة من البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١١ حوالي ١٥,١ مليار دينار، تتوزع بواقع ١١,١ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٤% من إجمالي التسهيلات) و ٢,٤ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٦% من إجمالي التسهيلات) و ١,٥ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١٠% من إجمالي التسهيلات).

جدول رقم (٤٣): التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي (بالصافي)	1	2,448.00	16.24%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1,879.50	12.47%
	البنك الأردني الكويتي	3	1,159.90	7.69%
	البنك الأهلي الأردني	4	948.00	6.29%
	بنك الأردن	5	865.70	5.74%
	بنك القاهرة عمان	6	792.00	5.25%
	بنك الاتحاد	7	775.13	5.14%
	بنك المال الأردني	8	669.18	4.44%
	البنك التجاري الأردني	9	432.00	2.87%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	10	389.00	2.58%
	البنك الاستثماري	11	363.31	2.41%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	12	294.00	1.95%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	135.59	0.90%
	الإجمالي		**11,151.31**	73.98٪

	البنك	ترتيب 2011	التسهيلات (أرصدة التوظيفات المالية) (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني * *	1	1,779.10	11.80%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	462.34	3.07%
	مصرف الراجحي	3	111.67	0.74%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	4	52.42	0.35%
	الإجمالي		**2,405.52**	**15.96%**

	البنك	ترتيب 2011	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك HSBC	1	382.00	2.53%
	بنك عودة	2	275.00	1.82%
	بنك لبنان والمهجر	3	265.00	1.76%
	البنك العقاري المصري العربي	4	224.00	1.49%
	بنك ستاندرد تشارترد	5	218.64	1.45%
	بنك الكويت الوطني	6	64.36	0.43%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	54.89	0.36%
	سيتي بنك	8	33.31	0.22%
	مصرف الرافدين	9	0.24	0.00%
	الإجمالي		**1,517.45**	10.07%

* * شاملا أرصدة التمويل والاستثمار الذاتي، والذمم والاستثمار المشترك والودائع الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية، والمستثمر من أرصدة الحسابات المدارة لصالح الغير «الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة والاستثمار بالوكالة».

ج. ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع كما في نهاية عام ٢٠١١

بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن حوالي ٢٤,٩ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١، تتوزع بواقع ١٨ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٢,٢% من إجمالي الودائع) و ٤ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٦,٣% من إجمالي الودائع) و ٢,٨ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١١,٤ % من إجمالي الودائع).

جدول رقم (٤٤): إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	5,651.00	22.69%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	3,868.00	15.53%
	البنك الأردني الكويتي	3	1,362.10	5.47%
	البنك الأهلي الأردني	4	1,198.00	4.81%
	بنك الأردن	5	1,042.10	4.18%
	بنك القاهرة عمان	6	950.00	3.81%
	بنك المال الأردني	7	856.91	3.44%
	بنك الاتحاد	8	804.35	3.23%
	البنك التجاري الأردني	9	575.00	2.31%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	10	561.00	2.25%
	البنك الاستثماري	11	471.53	1.89%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	12	395.00	1.59%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	263.28	1.06%
	الإجمالي		**17,998.27**	**72.25%**

	البنك	ترتيب 2011	مجموع الودائع (أرصدة الأوعية الادخارية) (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني *	1	2,858.30	11.47%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	956.12	3.84%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	163.50	0.66%
	مصرف الراجحي	4	82.29	0.33%
	الإجمالي		**4,060.21**	**16.30%**

	البنك	ترتيب 2011	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك HSBC	1	777.00	3.12%
	بنك عودة	2	565.00	2.27%
	بنك لبنان والمهجر	3	441.00	1.77%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	350.68	1.41%
	البنك العقاري المصري العربي	5	265.00	1.06%
	سيتي بنك	6	159.54	0.64%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	121.74	0.49%
	بنك الكويت الوطني	8	99.85	0.40%
	مصرف الرافدين	9	72.04	0.29%
	الإجمالي		**2,851.85**	**11.45%**

* شاملا أرصدة حسابات الأمانة والاستثمار المطلقة والتأمينات النقدية والبنوك والاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة والاستثمار بالوكالة

د. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية في نهاية عام ٢٠١١

بلغ إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن ٤,٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١، تتوزع بواقع ٣,٦ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٩ % من إجمالي حقوق الملكية) و ٤٥٤ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٩,٧% من إجمالي حقوق الملكية) و ٦٣٣ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١٣,٥% من إجمالي حقوق الملكية).

جدول رقم (٤٥): حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (%)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	868.100	18.48%
	البنك العربي	2	796.000	16.94%
	البنك الأردني الكويتي	3	330.300	7.03%
	بنك الأردن	4	248.400	5.29%
	البنك الأهلي الأردني	5	242.000	5.15%
	بنك الاتحاد	6	220.810	4.70%
	بنك القاهرة عمان	7	198.000	4.21%
	بنك المال الأردني	8	189.003	4.02%
	البنك الاستثماري	9	128.900	2.74%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	10	128.000	2.72%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	109.000	2.32%
	البنك التجاري الأردني	12	93.000	1.98%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	59.750	1.27%
	الإجمالي		3,611.262	**76.86%**

	البنك	ترتيب 2011	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	206.900	4.40%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	2	115.058	2.45%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	3	90.135	1.92%
	مصرف الراجحي	4	42.318	0.90%
	الإجمالي		454.410	**9.67%**

	البنك	ترتيب 2011	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك HSBC	1	118.000	2.51%
	بنك ستاندرد تشارترد	2	84.929	1.81%
	بنك عودة	3	69.000	1.47%
	بنك الكويت الوطني	4	68.891	1.47%
	بنك لبنان والمهجر	5	61.000	1.30%
	مصرف الرافدين	6	60.454	1.29%
	البنك العقاري المصري العربي	7	60.000	1.28%
	سيتي بنك	8	58.707	1.25%
	بنك أبو ظبي الوطني	9	52.115	1.11%
	الإجمالي		633.096	**13.47%**

هـ. ترتيب البنوك حسب رأس المال كما في نهاية عام ٢٠١١

بلغ مجموع رأس مال البنوك العاملة في الأردن ٢٧١٤ مليون دينار، تتوزع بواقع ١٩٤٠ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧١,٥% من مجموع رأس المال) و ٣٣٩ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٢,٥% من مجموع رأس المال) و ٤٣٥ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١٦% من مجموع رأس المال).

جدول رقم (٤٦): رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	534.00	19.68%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	252.00	9.29%
	بنك الأردن	3	155.10	5.72%
	بنك المال الأردني	4	150.00	5.53%
	البنك الأهلي الأردني	5	126.00	4.64%
	بنك القاهرة عمان	6	100.00	3.69%
	البنك الأردني الكويتي	6	100.00	3.69%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	6	100.00	3.69%
	البنك الاستثماري	6	100.00	3.69%
	بنك الاتحاد	6	100.00	3.69%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	89.60	3.30%
	البنك التجاري الأردني	12	83.00	3.06%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	50.00	1.84%
	الإجمالي		**1939.70**	**71.48%**

	البنك	ترتيب 2011	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	100.00	3.69%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	1	100.00	3.69%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	89.00	3.28%
	مصرف الراجحي	4	50.00	1.84%
	الإجمالي		**339.00**	**12.49%**

	البنك	ترتيب 2011	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك ستاندرد تشارترد	1	61.43	2.26%
	بنك HSBC	2	50.00	1.84%
	البنك العقاري المصري العربي	2	50.00	1.84%
	مصرف الرافدين	2	50.00	1.84%
	بنك عودة	2	50.00	1.84%
	بنك الكويت الوطني	2	50.00	1.84%
	بنك لبنان والمهجر	2	50.00	1.84%
	بنك أبو ظبي الوطني	2	50.00	1.84%
	سيتي بنك	9	23.52	0.87%
	الإجمالي		**434.95**	**16.03%**

ثانياً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل

أ. ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة في عام ٢٠١١

بلغ مجموع الأرباح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن ٥٤٦,٣ مليون دينار في عام ٢٠١١، تتوزع بواقع ٤٣٤ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٩,٤% من مجموع الأرباح) و ٥٥,٦ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٠,٢% من مجموع الأرباح) و ٥٦,٧ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١٠,٤% من مجموع الأرباح).

جدول رقم (٤٧): الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	118.000	21.60%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	94.000	17.21%
	البنك الأردني الكويتي	3	47.500	8.69%
	بنك الأردن	4	44.400	8.13%
	بنك القاهرة عمان	5	38.000	6.96%
	البنك الأهلي الأردني	6	29.000	5.31%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	7	17.000	3.11%
	بنك الاتحاد	8	15.704	2.87%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	13.000	2.38%
	البنك الاستثماري	10	12.845	2.35%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	4.792	0.88%
	البنك التجاري الأردني	12	1.500	0.27%
	بنك المال الأردني	13	-1.665	-0.30%
	الإجمالي		**434.076**	**79.45%**

	البنك	ترتيب 2011	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	39.700	7.27%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	15.202	2.78%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	5.022	0.92%
	مصرف الراجحي	4	-4.357	-0.80%
	الإجمالي		55.567	10.17%

	البنك	ترتيب 2011	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك HSBC	1	15.000	2.75%
	بنك عودة	2	14.000	2.56%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	11.904	2.18%
	بنك لبنان والمهجر	4	9.000	1.65%
	بنك الكويت الوطني	5	3.551	0.65%
	بنك أبو ظبي الوطني	6	2.631	0.48%
	سيتي بنك	7	1.893	0.35%
	مصرف الرافدين	8	1.692	0.31%
	البنك العقاري المصري العربي	9	-3.000	-0.55%
	الإجمالي		56.671	10.37%

ب. ترتيب البنوك حسب صافي الربح بعد الضريبة في عام ٢٠١١

بلغ مجموع صافي الأرباح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن ٣٨٩,٥ مليون دينار في عام ٢٠١١، تتوزع بواقع ٣٠٣ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٧,٨% من مجموع صافي الأرباح) و ٣٩,٩ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٠,٢% من صافي الأرباح) و ٤٦,٦ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١٢% من صافي الأرباح).

جدول رقم (٤٨): صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	72.000	18.48%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	69.300	17.79%
	البنك الأردني الكويتي	3	32.600	8.37٪
	بنك الأردن	4	31.500	8.09%
	بنك القاهرة عمان	5	30.000	7.70%
	البنك الأهلي الأردني	6	23.000	5.90%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	7	12.600	3.23%
	بنك الاتحاد	8	11.625	2.98%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	9.000	2.31%
	البنك الاستثماري	10	8.801	2.26%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	3.250	0.83%
	البنك التجاري الأردني	12	0.437	0.11%
	بنك المال الأردني	13	-1.099	-0.28%
الإجمالي			**303.015**	**77.79%**

	البنك	ترتيب 2011	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	28.300	7.27%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	10.641	2.73%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	5.352	1.37%
	مصرف الراجحي	4	-4.357	-1.12%
الإجمالي			**39.936**	**10.25%**

	البنك	ترتيب 2011	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك ستاندرد تشارترد	1	11.320	2.91%
	بنك HSBC	2	10.000	2.57%
	بنك عودة	3	9.551	2.45%
	بنك لبنان والمهجر	4	6.000	1.54%
	البنك العقاري المصري العربي	5	3.000	0.77%
	بنك الكويت الوطني	6	2.317	0.59%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	1.828	0.47%
	سيتي بنك	8	1.303	0.33%
	مصرف الرافدين	9	1.265	0.32%
الإجمالي			**46.583**	**11.96%**

ثالثاً: ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية

أ. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات في عام ٢٠١١

بلغ معدل العائد على موجودات جميع البنوك العاملة في الأردن ٠,٨٦% في عام ٢٠١١. حيث بلغ المعدل ١,١٧% للبنوك التجارية الأردنية، و -٠,١٨% للبنوك الإسلامية، و ٠,٨٦% للبنوك التجارية الأجنبية. ويذكر هنا أن انخفاض معدل العائد على موجودات البنوك الإسلامية يأتي بسبب تحقيق مصرف الراجحي لخسائر ناتجة عن تكاليف التأسيس التي تكبدها البنك في طور تأسيسه عام ٢٠١١. وبدون مصرف الراجحي يرتفع العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية إلى ١,٣%.

جدول رقم (٤٩): معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	معدل العائد على الموجودات
البنوك التجارية الأردنية	بنك القاهرة عمان	1	2.100%
	بنك الأردن	1	2.100%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	3	1.770%
	البنك الأردني الكويتي	4	1.700%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	5	1.330%
	البنك الاستثماري	6	1.300%
	البنك الأهلي الأردني	7	1.200%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	7	1.200%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	9	0.920%
	البنك العربي	10	0.860%
	بنك الاتحاد	11	0.790%
	البنك التجاري الأردني	12	0.060%
	بنك المال الأردني	13	-0.090%
	المتوسط		1.172%

	البنك	ترتيب 2011	معدل العائد على الموجودات
البنوك الإسلامية	بنك الأردن دبي الإسلامي	1	1.860%
	البنك الإسلامي الأردني	2	1.030%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	3	1.000%
	مصرف الراجحي	4	-4.600%
	المتوسط		-0.178%

	البنك	ترتيب 2011	معدل العائد على الموجودات
البنوك التجارية الأجنبية	بنك عودة	1	1.330%
	بنك أبو ظبي الوطني	2	1.200%
	بنك لبنان والمهجر	3	1.150%
	بنك HSBC	4	1.000%
	البنك العقاري المصري العربي	5	0.900%
	بنك الكويت الوطني	5	0.900%
	مصرف الرافدين	7	0.800%
	سيتي بنك	8	0.431%
	بنك ستاندرد تشارترد	9	0.020%
	المتوسط		0.859%

ب. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١١

بلغ معدل العائد على حقوق الملكية لدى جميع البنوك العاملة في الأردن ٦,٩% في نهاية عام ٢٠١١. حيث بلغ المعدل للبنوك التجارية الأردنية ٨%، وللبنوك الإسلامية ٥,٤%، و للبنوك التجارية الأجنبية ٥,٩%.

جدول رقم (٥٠): معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	معدل العائد على حقوق الملكية
البنوك التجارية الأردنية	بنك القاهرة عمان	1	15.800%
	بنك الأردن	2	14.000%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	3	12.200%
	البنك الأردني الكويتي	4	10.300%
	البنك الأهلي الأردني	5	10.200%
	البنك العربي	6	9.200%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	7	8.000%
	البنك الاستثماري	8	7.500%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	7.000%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	10	5.570%
	بنك الاتحاد	11	5.160%
	البنك التجاري الأردني	12	0.470%
	بنك المال الأردني	13	-0.600%
المتوسط			**8.062%**

	البنك	ترتيب 2011	معدل العائد على حقوق الملكية
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	14.150%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	12.000%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	5.120%
	مصرف الراجحي	4	-9.800%
المتوسط			**5.368%**

	البنك	ترتيب 2011	معدل العائد على حقوق الملكية
البنوك التجارية الأجنبية	بنك عودة	1	15.410%
	بنك لبنان والمهجر	2	10.850%
	بنك HSBC	3	8.200%
	البنك العقاري المصري العربي	4	6.400%
	بنك أبو ظبي الوطني	5	3.600%
	بنك الكويت الوطني	6	3.400%
	سيتي بنك	7	2.850%
	مصرف الرافدين	8	2.700%
	بنك ستاندرد تشارترد	9	0.140%
المتوسط			**5.950%**

رابعاً: ترتيب البنوك حسب مؤشرات التفرع المصرفي

أ. ترتيب البنوك حسب عدد الفروع داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

بلغ إجمالي عدد فروع البنوك داخل الأردن ٧٠٢ فرع في نهاية عام ٢٠١١، تتوزع بواقع ٥٤٠ فرع تابعة للبنوك التجارية الأردنية (تشكل ٧٦,٩% من إجمالي عدد الفروع) و ١١٠ فرع تابعة للبنوك الإسلامية (تشكل ١٥,٧% من إجمالي عدد الفروع) و ٥٢ فرع تابعة للبنوك التجارية الأجنبية (تشكل ٧,٤% من إجمالي عدد الفروع).

جدول رقم (٥١): عدد فروع البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة إلى إجمالي عدد الفروع (%)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	106	15.10%
	البنك العربي	2	79	11.25%
	بنك الأردن	3	67	9.54%
	بنك القاهرة عمان	4	66	9.40%
	البنك الأهلي الأردني	5	50	7.12%
	البنك الأردني الكويتي	6	44	6.27%
	البنك التجاري الأردني	7	28	3.99%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	8	25	3.56%
	بنك الاتحاد	9	24	3.42%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	10	16	2.28%
	بنك المال الأردني	11	15	2.14%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	12	11	1.57%
	البنك الاستثماري	13	9	1.28%
الإجمالي			540	76.92%

	البنك	ترتيب 2011	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة إلى إجمالي عدد الفروع(%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	62	8.83%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	34	4.84%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	12	1.71%
	مصرف الراجحي	4	2	0.28%
الإجمالي			110	15.67%

	البنك	ترتيب 2011	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة إلى إجمالي عدد الفروع (%)
البنوك الأجنبية	بنك عودة	1	12	1.71%
	البنك العقاري المصري العربي	2	9	1.28%
	بنك لبنان والمهجر	2	9	1.28%
	بنك HSBC	4	6	0.85%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	6	0.85%
	بنك الكويت الوطني	6	4	0.57%
	مصرف الرافدين	7	2	0.28%
	سيتي بنك	7	2	0.28%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	2	0.28%
الإجمالي			52	7.41%

ب. ترتيب البنوك حسب عدد أجهزة الصراف الآلي داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

بلغ إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك داخل الأردن ١٢١٩ جهاز كما في نهاية عام ٢٠١١، تتوزع بواقع ٩٨٨ جهاز تابعة للبنوك التجارية الأردنية (تشكل ٨١% من إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي) و ١٥١ جهاز تابعة للبنوك الإسلامية (تشكل ١٢,٤% من إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي) و ٨٠ جهاز تابعة للبنوك التجارية الأجنبية (تشكل ٦,٦% من إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي).

جدول رقم (٥٢): عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة إلى إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي (%)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	198	16.24%
	بنك القاهرة عمان	2	179	14.68%
	البنك العربي	3	139	11.40%
	بنك الأردن	4	112	9.19%
	البنك الأهلي الأردني	5	74	6.07%
	البنك الأردني الكويتي	6	73	5.99%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	7	49	4.02%
	بنك المال الأردني	8	40	3.28%
	البنك التجاري الأردني	9	35	2.87%
	بنك الاتحاد	10	34	2.79%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	24	1.97%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	16	1.31%
	البنك الاستثماري	13	15	1.23%
	الإجمالي		**988**	**81.05%**

	البنك	ترتيب 2011	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة إلى إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	106	8.70%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	27	2.21%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	14	1.15%
	مصرف الراجحي	4	4	0.33%
	الإجمالي		**151**	**12.39%**

	البنك	ترتيب 2011	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة إلى إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي (%)
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	23	1.89%
	بنك عودة	2	19	1.56%
	البنك العقاري المصري العربي	3	13	1.07%
	بنك لبنان والمهجر	4	9	0.74%
	بنك ستاندرد تشارترد	5	7	0.57%
	بنك الكويت الوطني	5	7	0.57%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	2	0.16%
	مصرف الرافدين	8	0	0.00%
	سيتي بنك	8	0	0.00%
	الإجمالي		**80**	**6.56%**

خامساً: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن

أ. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين في نهاية عام ٢٠١١

بلغ عدد العاملين في جميع البنوك العاملة في الأردن ١٧٣٤٧ موظفاً وموظفة، منهم ١٢٨٣٠ يعملون في البنوك التجارية الأردنية (٧٤% من مجموع عدد العاملين) و ٢٨٧١ يعملون في البنوك الإسلامية (١٦,٥% من مجموع عدد العاملين) و ١٦٤٦ يعملون في البنوك التجارية الأجنبية (٩,٥%من مجموع عدد العاملين).

جدول رقم (٥٣): عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١١

	البنك	ترتيب 2011	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2808	16.19
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	2017	11.63
	بنك القاهرة عمان	3	1457	8.40
	بنك الأردن	4	1454	8.38
	البنك الأهلي الأردني	5	1317	7.59
	البنك الأردني الكويتي	6	893	5.15
	بنك الاتحاد	7	603	3.48
	البنك التجاري الأردني	8	530	3.06
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	9	450	2.59
	بنك المال الأردني	10	393	2.27
	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	363	2.09
	البنك الاستثماري	12	325	1.87
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	220	1.27
الإجمالي			12830.00	73.96

	البنك	ترتيب 2011	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين(%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	1904	10.98
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	647	3.73
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	262	1.51
	مصرف الراجحي	4	58	0.33
الإجمالي			2871	16.55%

	البنك	ترتيب 2011	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك HSBC	1	315	1.82%
	بنك لبنان والمهجر	2	294	1.69%
	البنك العقاري المصري العربي	3	292	1.68%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	269	1.55%
	بنك عودة	5	205	1.18%
	بنك الكويت الوطني	6	135	0.78%
	سيتي بنك	7	60	0.35%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	41	0.24%
	مصرف الرافدين	9	35	0.20%
الإجمالي			1646	9.49%

سادساً: ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن

إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

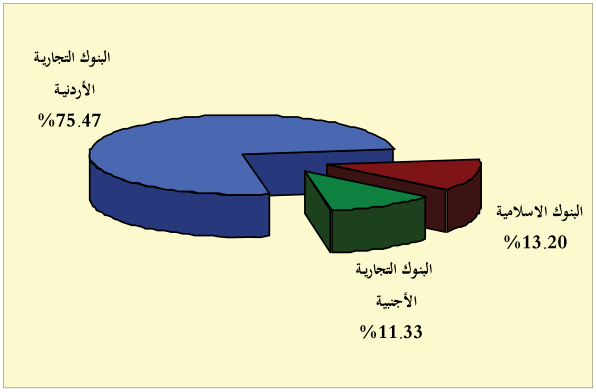

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

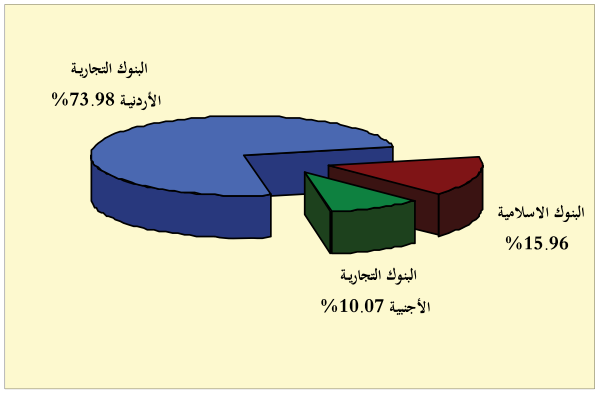

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

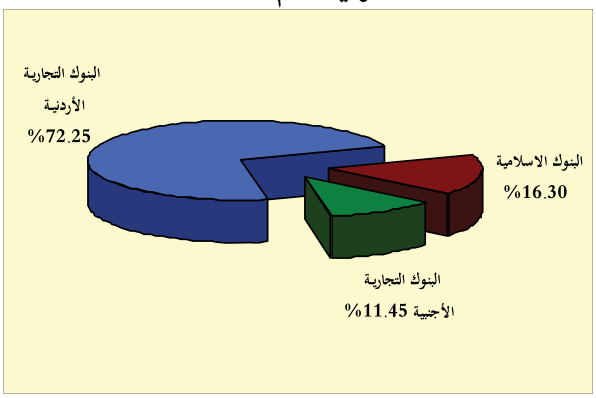

حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

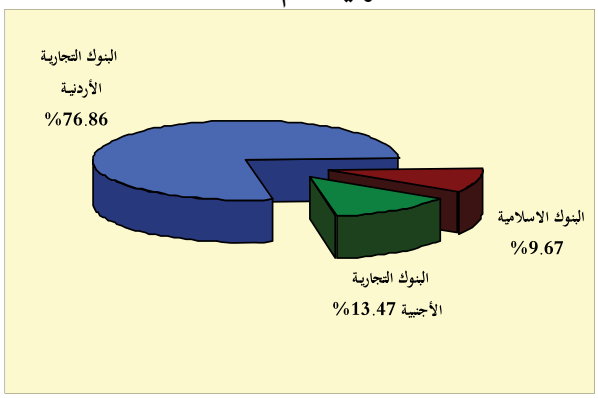

رأس مال البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

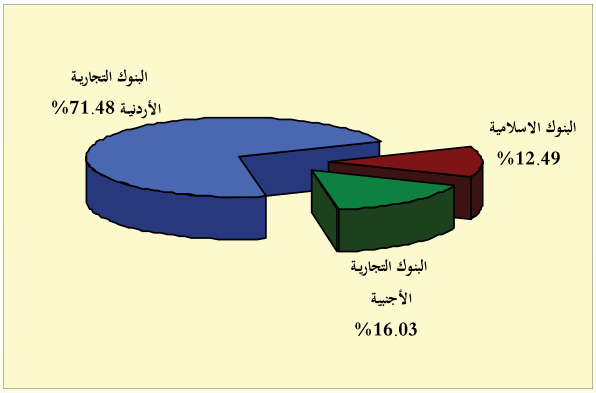

الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

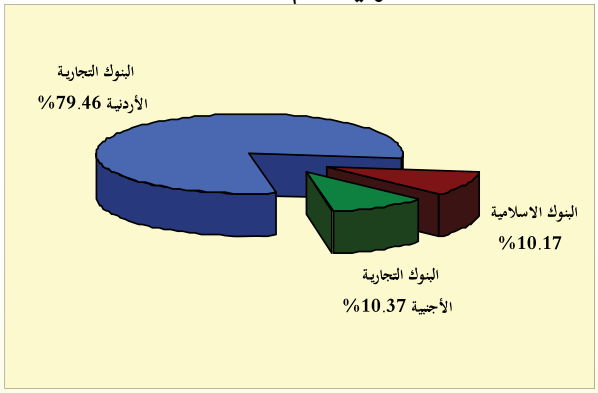

صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

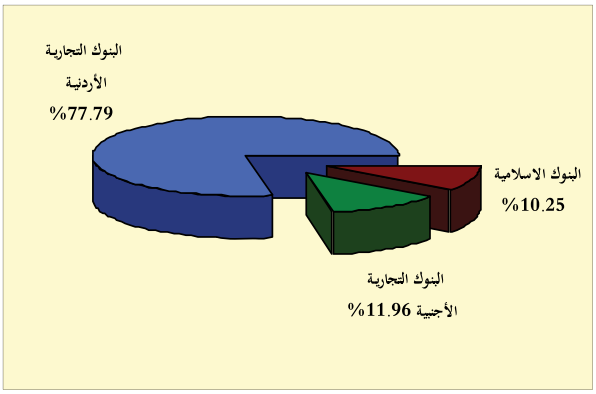

العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

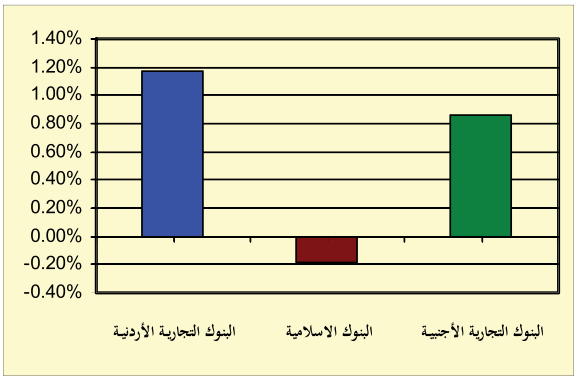

العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

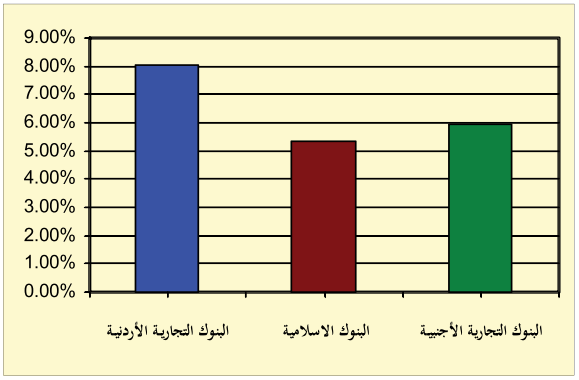

عدد فروع البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

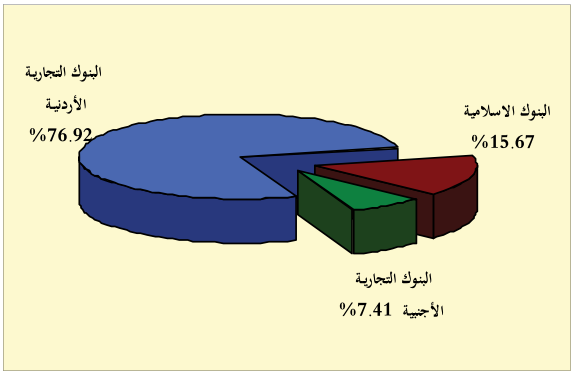

عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

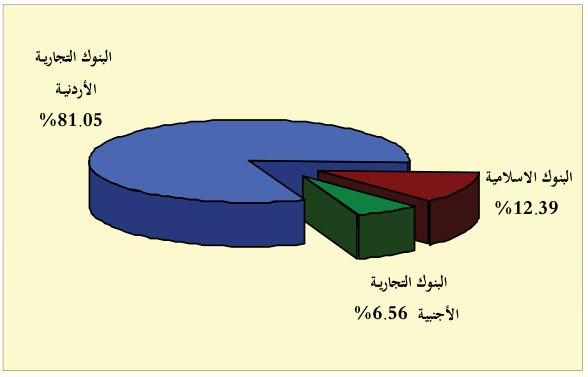

عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١١

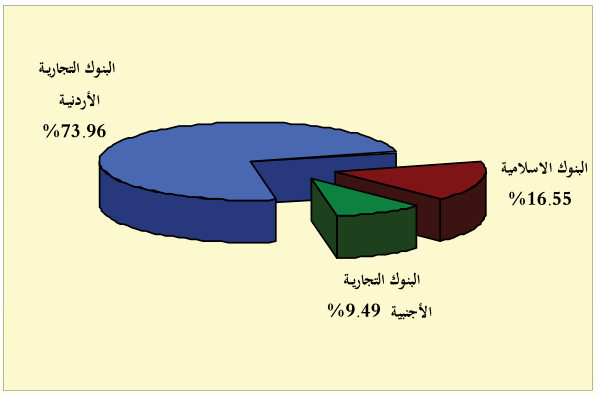

الفـصل التاسع
الخدمات المصرفية الجديدة

في إطار سعيها الحثيث لتحسين وتطوير خدماتها ومواكبة كل ما هو جديد في عالم الخدمات المصرفية، قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخال مجموعة من الخدمات المصرفية الجديدة ضمن شرائح الخدمات التي تقدمها. والجدول التالي يبين أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال عام ٢٠١١.

جدول رقم (٥٤)
الخدمات المصرفية الجديدة التي قام البنك بإدخالها عام ٢٠١١

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك العربي	البطاقات الائتمانية ماستر كارد	بطاقة ائتمانية تمكن العميل عند استعمالها من تسديد قيمة مشترياته أو السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك العربي أو أي من الصرافات في العالم المتصلة على شبكة ماستر كارد.	البنك العربي بالتعاون مع شركة ماستر كارد
	كشف الحساب الالكتروني	تمكين العميل من الحصول على كشف حسابه الكترونيا من خلال عربي أون لاين والاستغناء عن كشف الحساب الورقي المزود على العنوان البريدي للعميل.	البنك العربي – تطوير داخلي
	AB Bay	التسديد الفوري لرصيد بطاقة فيزا الائتمانية من خلال الفرع والقنوات الالكترونية.	البنك العربي بالتعاون مع شركة AFS
البنك الأهلي الأردني	بطاقة فيزا بلاتينوم	هي بطاقة جديدة ومميزة بمزاياها والخدمات التي توفرها لفئة محددة من العملاء، حيث تستهدف هذه البطاقة العملاء ذوي الدخول المرتفعة والملاءة المالية Premium Clients. تمنح البطاقة حاملها حزمة من العروض في جميع أنحاء العالم، تشمل خصومات ومزايا معينة.	
	قرض الادخار	هو المنتج الأول من نوعه في المملكة، الذي يساعدك على الادخار بشكل منتظم ويجعل من التوفير أمرا أكثر سهولة، حيث أن هناك ٣ أنواع من منتجات الادخار: ١. قرض الادخار الفوري: حيث يمكنك إيداع مبلغ نقدي والحصول على ١٠ أضعافه كقرض ادخار. ٢. قرض الادخار مقابل تحويل راتب: حيث يمكنك الحصول على قرض الادخار بمجرد تحويل راتبك. ٣. قرض ادخار مقابل تأمينات نقدية.	

تابع / جدول رقم (٥٤)
الخدمات المصرفية الجديدة التي قام البنك بإدخالها عام ٢٠١١

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك القاهرة عمان	تعبئة بطاقات الشحن	تعبئة بطاقات الشحن لأجهزة الهواتف الخلوية من خلال أجهزة الصراف الآلي.	الصرافات الآلية
	بطاقات الفيزا البلاتينية	برنامج ولاء لحاملي الفيزا الائتمانية البلاتينية.	الفروع
	القروض الإنتاجية	تمويل مشاريع إنتاجية للإفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة.	الفروع
بنك الأردن	مركز الخدمة الهاتفية	وهو مركز متخصص بالإجابة عن استفسارات العملاء وتنفيذ طلباتهم على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، إضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات.	IST CISCO
	البنك الناطق الجديد	مجموعة من الخدمات الذاتية التي يمكن للعميل الاستفادة منها بمجرد إدخال رقم بطاقة الصراف الآلي والرقم السري الخاص بها، بحيث يستطيع الاستفسار عن الأرصدة، والبطاقات، تسديد الفواتير وإجراء عمليات التحويل المختلفة.	IST
	خدمة الدور الالكتروني في بعض الفروع	تم البدء بنظام الدور الالكتروني في 6 فروع والتي تعمل على ترتيب انتظار العملاء في الفرع إضافة إلى تزويد البنك بإحصائيات عن حجم العمل ومدة خدمة العملاء وانتظارهم بالفروع.	SEDCO
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	برنامج قرض عيادتي	هو عبارة عن قرض متناقص يستهدف فئة الأطباء لغايات تمويل شراء عقار (العيادة) و / أو تمويل الأجهزة و الآلات و المعدات الطبية و المكتبية وأعمال الديكور للعيادة ضمن مدة سداد تصل لغاية ١٠ سنوات وشروط سهلة وميسره	داخلي
	قرض الأعمال	هو عبارة عن قرض متناقص يقوم على أساس توفير خيارات تمويليه واسعة ومتعددة لشريحة الشركات و المؤسسات الصغيرة و المهنيين والحرفيين وأصحاب الأعمال الأفراد بدون كفيل أو رهن مع توفير ميزة التأمين على الحياة وميزة التأمين على موجودات المشروع ضد أخطار الحريق و السرقة مجانا ولمدة سداد تصل لغاية ٥ سنوات ضمن شروط وإجراءات سهلة وسريعة .	داخلي
البنك الأردني الكويتي	بطاقة فيزا خاصة بمحلات كوزمو	خدمة تمكن حاملها من التسوق والشراء مع الحصول على حوافز.	دائرة أنظمة المعلومات
	توقيع اتفاقية الربط الالكتروني مع دائرة الجمارك	تسهيل العمليات والإجراءات الخاصة بالكفالات البنكية وتداولها الكترونياً.	دائرة أنظمة المعلومات

تابع / جدول رقم (٥٤)
الخدمات المصرفية الجديدة التي قام البنك بإدخالها عام ٢٠١١

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك الاستثمار العربي الأردني	تحويل بطاقات فيزا الائتمانية إلى الرقائق الذكية (Chip)	أصبحت جميع بطاقات الفيزا الائتمانية حسب نظام (Chip)، حيث أصبحت أكثر أمانا للاستخدام من البطاقات بالشريط الممغنط.	
	بنك الانترنت	تم تطوير هذه الخدمة لتشمل عدد أكبر من الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء كما وتم إدخال برامج أكثر أمانا للاستخدام.	
	الاكتتابات الأولية	تم المشاركة باكتتابات أولية لصالح العملاء بالأسواق العالمية.	
	تطوير منتجات	تم تطوير منتجات جديدة خاصة بدائرة الخزينة (التحوط، المتاجرة لصالح العملاء)، وتم التوسع في أسواق المشتقات المالية.	
	استحداث برمجيات مصرفية	تم العمل على تطوير تطبيقات جديدة للنظام البنكي الحالي والمعمول به وتم استحداث برمجيات مصرفية متطورة تخص الأعمال الداخلية (للبنك) والخارجية (للزبائن).	
	تطوير برامج	تم تطوير برامج متخصصة في مجال غسل الأموال لتصبح مرتبطة مع الشبكات العالمية.	
	الأرشفة الالكترونية	تم الانتقال من الأرشفة اليدوية إلى الأرشفة الالكترونية ولتصبح كافة المستندات محفوظة آليا حيث تم تطوير برمجيات متخصصة لذلك التطور النوعي.	
البنك التجاري الأردني	نظام بصمة العين	يستطيع العميل الاستفادة من هذا النظام في كافة العمليات المصرفية التي يوفرها له البنك دون الحاجة إلى إظهار أية وثيقة إثبات للشخصية حيث انه بمجرد مسح بصمة العين من قبل الجهاز الماسح تظهر كافة معلومات العميل على الشاشة المقابلة للموظف. يعتبر هذا النظام من أكثر الأنظمة أمانا لسرية المعلومات حيث أن الأنظمة السابقة التي تعتمد على الأرقام السرية يمكن اختراقها الا ان هذا النظام يقوم على مسح قزحية العين و تخزينها حيث من المستحيل تزوير قزحية العين باي شكل من الأشكال.	شركة IRIS GUARD
بنك الاتحاد	الخدمة المصرفية عبر الإنترنت	هي خدمة مقدمة للعميل ليبقى على تواصل دائم مع حساباته وتتيح له الفرصة لإدارة حساباته البنكية في أي وقت وبأقصى درجات الأمان	Oracle
	الخدمة الهاتفية عبر الهاتف الخلوي	هي خدمة مقدمة لحملة الهواتف الذكية بحيث تمكنهم من مراقبة حساباتهم وإدارة أموالهم على مدار الساعة وفي أي وقت وزمان .	Ubanquity
بنك سوسيته جنرال - الأردن	صراف آلي Offsite ATM	تم تركيب جهاز صراف آلي في واحد من أهم معارض الالكترونية (سمارت باي) وذلك لتقديم الخدمات المصرفية لزوار المعرض وعملاء البنك والبنوك الأخرى.	Diebold AGILIS 2.3

تابع / جدول رقم (٥٤)
الخدمات المصرفية الجديدة التي قام البنك بإدخالها عام ٢٠١١

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك المال الأردني	برنامج قروض كابيتال للسيارات	منتج يعنى بتقديم حزمة من الميزات التي تناسب رغبات وتطلعات عملائنا.	داخلياً
	برنامج بطاقات كابيتال الائتمانية	إطلاق برنامج البطاقات الائتمانية بحلة جديدة وميزات تفضيلية مميزة.	داخلياً
	بطاقات كابيتال البلاتينية	إطلاق بطاقات كابيتال التي تناسب رغبات عملاءنا المميزين.	داخلياً
البنك الإسلامي الأردني	تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية	مجموعة من الخدمات التي يقدمها البنك لمتعامليه من خلال شبكة الانترنت والهاتف الخلوي، وتهدف إلى خدمة متعاملي البنك من أي مكان وتخفيف الضغط على فروع البنك ورفع كفاءة الخدمة المقدمة للمتعامل.	الشركة العربية لخدمات الانترنت A2A
	التوسع في انتشار أجهزة الصراف الآلي	تهدف إلى رفع كفاءة الخدمة المقدمة للمتعاملين، وتقديم الخدمة مميزة من خلال التوسع وزيادة انتشار أجهزة الصراف الآلي حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (١٠٦) جهاز منتشرة في كافة أنحاء المملكة.	داخل البنك
	تطوير وتحديث الخدمات المصرفية في الفروع	تطوير وتحديث النظام البنكي حيث يقدم أفضل الخدمات المصرفية لمتعاملي البنك.	داخل البنك
البنك العربي الإسلامي الدولي	منتج تعليمي	وهو منتج لتمويل منفعة التعليم بصيغة المرابحة	داخلياً
	مراكز الأعمال	مراكز تمويل متخصصة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة	داخلياً
بنك الأردن دبي الإسلامي	التمويل الشخصي/ تمويل إجارة خدمات السفر	منتج إجارة خدمات السفر المتضمن تمويل الرحلات السياحية العائلية بالإضافة إلى تمويل رحلات الحج والعمرة	تم تطويرها داخل البنك
	تمويل الأراضي	تمويل من يرغبون في امتلاك أراضي ومزارع وفق نظام المرابحة	تم تطويرها داخل البنك
	منتج تمويل المكاتب التجارية	تمويل المكاتب التجارية وفق نظام الإجارة المنتهية بالتمليك لمن يرغبون في امتلاك المكاتب التجارية كالعيادات الطبية ومكاتب الخدمات الهندسية وغيرها	تم تطويرها داخل البنك
	بطاقات فيزا السداد الشهري	بطاقة بسقف محدود يستعملها العميل لسداد أثمان مشترياته و إجراء سحوبات نقدية بالحد المقرر له على البطاقة و يتم سداد كامل السحوبات في نهاية كل شهر	تم تطويرها داخل البنك
بنك HSBC	الخدمات المصرفية عبر الهاتف الخلوي	استعراض رصيد و تفاصيل الحسابات و إمكانية التحويل بين حسابات بنك اتش اس بي سي و بطاقات الائتمان .	
	خدمة الرسائل النصية القصيرة الخاصة بالحسابات و البطاقات الائتمانية	التنبيه الفوري من أي سحب أو إيداع من الحساب أو البطاقات الائتمانية.	

تابع / جدول رقم (٥٤)
الخدمات المصرفية الجديدة التي قام البنك بإدخالها عام ٢٠١١

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك العقاري المصري العربي	وديعتك وديعتين	شهادات إيداع سنوية يتم دفع الفائدة عليها مقدما بحيث يتم إصدار شهادة إيداع سنوية أخرى بالفائدة المدفوعة مقدماً.	البنك العقاري المصري العربي – الأردن
	التأمين المصرفي / تأمينات الحياة	-تقديم خدمة التأمين على حياة العملاء عند رغبتهم بذلك. - تقديم خدمة التأمين على العملاء ضد الحوادث الشخصية عند رغبتهم بذلك.	شركة الشرق الأوسط للتأمين
	التأمين المصرفي / التأمينات العامة	- تقديم خدمة التأمين على البناء والمحتويات للعملاء عند رغبتهم بذلك. - تقديم خدمة تأمين السفر للعملاء عند رغبتهم بذلك. - تقديم خدمة تأمين المساعدة على الطريق عند رغبتهم بذلك. - تقديم خدمة التأمين السفر لمركبات العملاء عند رغبتهم بذلك.	شركة الشرق الأوسط للتأمين
سيتي بنك	الاستعلام الكترونيا	تزويد العملاء بكشوفات الحسابات الكترونياً. الاستعلام عن الاعتمادات الكترونياً.	سيتي بنك
بنك ستاندرد تشارترد	Debit Cards – Visa Electron	بطاقات سحب الكتروني من حساب العميل مباشرة.	Visa
بنك لبنان والمهجر	Pull SMS	خدمة تستطيع من خلالها معرفة سقف البطاقة والرصيد الحالي ومجموع الحركات العالقة والدفعة المستحقة والرصيد المتوفر.	CSC Bank
	E Blom	خدمة مصرفية عبر الانترنت تمكن العميل من مراجعة ملخص أرصدة الحسابات وغيرها من الأوامر الخاصة بحسابه المصرفي.	Blom Bank

الفـصل العاشر
الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن

يستعرض هذا الفصل مجموعة مختارة من مؤشرات الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن بما فيها تطور عدد العاملين موزعاً حسب الجنس إلى ذكور وإناث، وتوزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي، وتوزيع العاملين حسب الفئة العمرية، وتوزيع العاملين حسب الحالة الاجتماعية، وتوزيع العاملين حسب المنطقة الجغرافية، وعدد الموظفين الملتحقين بالدورات التدريبية وحسب البنك، والاستقالات والتعيينات.

١. عدد العاملين

ارتفع عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن عام ٢٠١١ بما نسبته ٤,٤% عن العام ٢٠١٠ ليبلغ حوالي ١٧٣٤٧ موظفاً وموظفة.

جدول رقم (٥٥)
توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس ٢٠٠٤-٢٠١١

السنة	ذكور	التوزيع النسبي (%)	إناث	التوزيع النسبي (%)	المجموع	نسبة التغير (%)
2004	8715	70.1	3714	29.9	12429	4.3
2005	9135	69.3	4047	30.7	13182	6.1
2006	9701	68.5	4464	31.5	14165	7.5
2007	10160	67.44	4905	32.56	15065	6.4
2008	10611	66.83	5267	33.17	15878	5.4
2009	10406	65.90	5384	34.10	15790	-0.6
2010	10938	65.84	5675	34.16	16613	5.2
2011	11434	65.91	5913	34.09	17347	4.4

المصدر : بيانات البنوك

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين في البنوك حسب الجنس فقد انخفضت نسبة الذكور من ٧٠,١% في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٥,٩% في نهاية عام ٢٠١١. لترتفع بذلك نسبة الإناث من ٢٩,٩% في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٤,١% في نهاية عام ٢٠١١. وتدل هذه الإحصائيات على الارتفاع المستمر في نسبة المشاركة بين الجنسين في القطاع المصرفي الأردني لتكون من أعلى النسب في القطاعات الاقتصادية الأردنية.

وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة، فقد بلغت نسبة النساء اللواتي تتجاوز أعمارهن ١٥ عاماً من مجموع المشتغلين الأردنيين حوالي ١٦,٨%، بينما كانت نسبة النساء اللواتي تتجاوز أعمارهن ١٥ عاماً من قوة العمل الإجمالية حوالي ١٨,٥% وذلك في عام ٢٠١١.

- المصدر، كتيب الأردن بالأرقام ٢٠١١، دائرة الإحصاءات العامة.

٢. توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي

استمر المستوى التعليمي للعاملين في البنوك بالتحسن حيث سجلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس ودبلوم عالي) ما نسبته ٦٨,٧% من إجمالي عدد الموظفين بنهاية عام ٢٠١١ بالمقارنة مع نسبة ٥٢,٥% في عام ٢٠٠٤. في حين تراجعت نسبة العاملين من حملة الدبلوم/معهد لتصل إلى ١٥% بنهاية عام ٢٠١١، كما بلغت نسبة العاملين من حملة التوجيهي ودون التوجيهي ١٦,٣٪ بنهاية عام ٢٠١١.

جدول رقم (٥٦)

توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي ٢٠٠٤-٢٠١١

السنة	دكتوراه		ماجستير		دبلوم عالي و بكالوريوس		دبلوم/ معهد		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2004	17	0.1	657	5.3	5853	47.1	2963	23.9	1520	12.2	1419	11.4	12429
2005	19	0.1	748	5.6	6582	50.0	2992	22.7	1389	10.6	1452	11.0	13182
2006	24	0.2	781	5.5	7654	54.0	2841	20.1	1347	9.5	1518	10.7	14165
2007	26	0.2	834	5.5	8638	57.3	2844	18.9	1268	8.4	1455	9.7	15065
2008	32	0.2	904	5.7	9402	59.2	2761	17.4	1224	7.7	1555	9.8	15878
2009	33	0.2	938	5.9	9304	58.9	2803	17.8	1206	7.6	1506	9.5	15790
2010	38	0.2	1043	6.3	10125	60.9	2677	16.1	1113	6.7	1617	9.7	16613
2011	38	0.2	1103	6.3	10781	62.2	2607	15.0	1119	6.5	1699	9.8	17347

المصدر : بيانات البنوك

٣. توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية

ارتفعت نسبة الموظفين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة من ١٣,٤% عام ٢٠١٠ إلى ١٤% عام ٢٠١١، بينما انخفضت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و٣٩ سنة من ٥٩,٩% عام ٢٠١٠ إلى ٥٩,٣% عام ٢٠١١، ونسبة العاملين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاماً وما زالوا على رأس عملهم من ٠,٦% عام ٢٠١٠ إلى ٠,٥% عام ٢٠١١، بالإضافة إلى عدم تغير نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٩ سنة والبالغة ٢٦,١%.

جدول رقم (٥٧)

توزيع العاملين حسب الفئة العمرية ٢٠٠٤-٢٠١١

السنة	اقل من ٢٥ سنة		٢٥-٣٩ سنة		٤٠-٥٩ سنة		أكثر من ٦٠ سنة		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	% ٪	
2004	1732	13.9	7018	56.5	3584	28.8	95	0.8	12429
2005	1897	14.4	7231	54.8	3938	29.9	116	0.9	13182
2006	2305	16.3	7812	55.1	3949	27.9	99	0.7	14165
2007	2541	16.9	8196	54.4	4251	28.2	77	0.5	15065
2008	2747	17.3	8944	56.3	4107	25.9	80	0.5	15878
2009	2277	14.4	9316	59.0	4089	25.9	108	0.7	15790
2010	2218	13.4	9956	59.9	4340	26.1	99	0.6	16613
2011	2431	14.0	10295	59.3	4534	26.1	87	0.5	17347

المصدر : بيانات البنوك

٤. الوضع الاجتماعي للعاملين

انخفضت نسبة العاملين العازبين من إجمالي عدد الموظفين في البنوك في عام ٢٠١١ إلى ٣٨,٧% مقابل ٤٠,٣% عام ٢٠١٠، بينما ارتفعت نسبة العاملين المتزوجين من إجمالي عدد الموظفين في عام ٢٠١١ إلى ٦١,٣% مقابل ٥٩,٧% عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٥٨)
توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي ٢٠٠٤-٢٠١١

السنة	عازبون		متزوجون		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
2004	4135	23.3	8294	66.7	12429
2005	4757	36.1	8425	63.9	13182
2006	6376	45.0	7789	55.0	14165
2007	6364	42.2	8701	57.8	15065
2008	6762	42.6	9116	57.4	15878
2009	6174	39.1	9616	60.9	15790
2010	6703	40.3	9910	59.7	16613
2011	6708	38.7	10639	61.3	17347

المصدر : بيانات البنوك

٥. التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة

بلغ عدد موظفي البنوك في محافظة العاصمة ١٤٤٩٩ موظفاً وموظفة أي ما نسبته ٨٣,٥٨% من مجموع موظفي البنوك، في حين استحوذت محافظة اربد على نسبة ٤,٧٣% من مجموع موظفي البنوك ومحافظة الزرقاء على نسبة ٣,٨٩% ومحافظة البلقاء على نسبة ١,٥٦% ومحافظة الكرك على نسبة ١,٤١% ومحافظة العقبة على نسبة ١,٣٩%، أما باقي محافظات المملكة فلم تتجاوز النسبة في كل منها ١%.

جدول رقم (٥٩)
التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠١١

المحافظة	عدد العاملين	التركز الجغرافي للعاملين (%)
محافظة العاصمة	14499	83.58%
محافظة اربد	820	4.73%
محافظة الزرقاء	674	3.89%
محافظة البلقاء	270	1.56%
محافظة العقبة	241	1.39%
محافظة الكرك	245	1.41%
محافظة مادبا	123	0.71%
محافظة معان	105	0.61%
محافظة جرش	95	0.55%
محافظة عجلون	89	0.51%
محافظة الطفيلة	58	0.33%
محافظة المفرق	128	0.74%
المجموع	17347	100.0

المصدر : بيانات البنوك
* التركز الجغرافي للعاملين لكل محافظة = (عدد موظفي البنوك بالمحافظة / إجمالي عدد موظفي البنوك)*١٠٠٪

جدول رقم (٦٠)
توزيع العاملين لدى البنوك حسب المحافظة والبنك لعام ٢٠١١

اسم البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	2618	34	59	28	19	9	8	10	4	5	6	8
البنك الأهلي الأردني	1092	60	30	39	23	16	14	12	11	0	11	9
بنك القاهرة عمان	1138	86	53	52	29	37	11	11	17	0	0	23
بنك الأردن	1196	96	57	21	13	11	11	9	10	18	0	12
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1597	128	108	24	14	48	13	30	12	18	9	16
البنك الأردني الكويتي	784	27	37	16	12	4	8	0	0	0	0	5
بنك الاستثمار العربي الأردني	329	12	12	0	10	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	426	31	19	18	13	8	9	0	0	0	0	6
البنك الاستثماري	297	9	10	0	9	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	403	7	8	6	8	7	5	0	0	0	0	6
بنك الاتحاد	533	28	17	0	17	0	8	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	195	5	6	0	6	4	4	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	362	7	15	0	9	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	1127	230	191	55	23	93	25	33	34	40	26	27
البنك العربي الإسلامي الدولي	545	19	25	7	9	8	7	0	7	8	6	6
بنك الأردن دبي الإسلامي	240	10	10	2	0	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الراجحي	58	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	315	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	246	9	16	0	11	0	0	0	0	0	0	10
مصرف الرافدين	35	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	60	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	253	6	0	0	10	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	193	6	0	0	6	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	135	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	285	9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	37	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	14499	820	674	270	241	245	123	105	95	89	58	128

المصدر : بيانات البنوك

٦. الدورات التدريبية

بهدف تحسين مهارات موظفي البنوك وتطوير قدراتهم وكفاءتهم، نظمت البنوك العاملة في الأردن عدداً من الدورات التدريبية لموظفيها خلال عام ٢٠١١، حيث بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب تابعة للبنك ٣١٧٤٠ موظف وموظفة، كما بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب محلية ٥٤٤٩ موظف وموظفة، في حين بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب خارج الأردن ٤١٨ موظف وموظفة .

جدول رقم (٦١)

عدد الموظفين الذين اشتركوا في دورات تدريبيه عام ٢٠١١

أسم البنك	في مركز التدريب التابع للبنك		في مراكز تدريب محلية		في مراكز تدريب خارج الأردن	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
البنك العربي	4618	3515	238	97	9	1
البنك الأهلي الأردني	3327	2565	231	132	100	53
بنك القاهرة عمان	1123	600	177	127	12	8
بنك الأردن	903	542	161	84	25	5
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2228	990	405	136	17	7
البنك الأردني الكويتي	1505	533	184	49	8	1
بنك الاستثمار العربي الأردني	62	62	42	42	0	0
البنك التجاري الأردني	140	102	226	116	17	6
البنك الاستثماري	0	0	38	25	3	1
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	693	377	208	109	2	0
بنك الاتحاد	128	60	121	50	2	3
بنك سوسيته جنرال - الأردن	364	141	46	13	8	3
بنك المال الأردني	100	73	49	70	6	2
البنك الإسلامي الأردني	3012	104	478	32	22	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	2091	896	92	24	17	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	142	57	635	286	6	1
مصرف الراجحي	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	131	184	25	25	5	5
البنك العقاري المصري العربي	34	14	185	100	1	1
مصرف الرافدين	0	0	1	0	0	0
سيتي بنك	8	4	40	27	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	0	23	9	13	15
بنك عودة	0	0	100	60	20	8
بنك الكويت الوطني	31	26	17	12	1	0
بنك لبنان والمهجر	156	63	76	18	2	0
بنك أبو ظبي الوطني	19	17	6	2	2	0
المجموع	20815	10925	3804	1645	298	120

* قد تتضمن الأرقام أعلاه على تكرار لنفس الموظفين الذين شاركوا بأكثر من دورة تدريبية.

المصدر : بيانات البنوك

٧. الاستقالات والتعيينات

قامت البنوك العاملة في الأردن بتعيين ٢٧٧٤ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠١١، مقابل ٣٢٠٢ في عام ٢٠١٠، فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب ١٩٠٩ موظفاً وموظفة عام ٢٠١١ بالمقارنة مع ٢٢٤٠ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠١٠.

في حين انخفض معدل دوران الموظفين في عام ٢٠١١ (مجموع الاستقالات/مجموع الموظفين × ١٠٠%) حيث بلغ ١١% في نهاية عام ٢٠١١ بالمقارنة مع ١٣,٥% في عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٦٢)
الاستقالات والتعيينات ٢٠٠٤- ٢٠١١

السنة	الاستقالات*	التعيينات	معدل دوران الموظفين (%)
2004	1015	1554	8.17
2005	1341	2094	10.17
2006	1778	2761	12.55
2007	2131	3168	14.15
2008	2200	2857	13.86
2009	2229	2026	14.12
2010	2240	3202	13.48
2011	1909	2774	11.00

* تشمل الاستقالات كافة الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب طوعاً أو التقاعد أو...الخ
المصدر : بيانات البنوك

الفصل الحادي عشر
نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١١

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١١ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.
وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١١ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١١ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي ابرز نشاطات الجمعية لعام ٢٠١١:

أ- قضايا السياسة العامة

- مشروع تعليمات التسهيلات المباشرة بالعملات الأجنبية الممنوحة لأغراض التصدير وإعادة التصدير

قامت جمعية البنوك بمخاطبة البنوك الأعضاء لاستمزاج آراءها بخصوص مشروع تعليمات التسهيلات المباشرة بالعملات الأجنبية الممنوحة لأغراض التصدير وإعادة التصدير، والتي أعدها البنك المركزي الأردني وأرسلها للجمعية بتاريخ ٢٠١١/١/٢٣.

وقد قامت الجمعية بتجميع وتوحيد وتنسيق الملاحظات الواردة إليها من البنوك الأعضاء حول مشروع التعليمات، وتم إرسالها للبنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١١/١/٢٧.

- مشروع تعليمات منح سلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة

قامت الجمعية بمخاطبة البنوك الأعضاء لاستمزاج آراءها والحصول على ملاحظاتها حول مشروع تعليمات منح سلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة، والتي أعدها البنك المركزي الأردني وأرسلها للجمعية بتاريخ ٢٠١١/٢/١٦.
وقد قامت الجمعية بتجميع وتوحيد وتنسيق الملاحظات الواردة إليها من البنوك الأعضاء حول مشروع التعليمات، وتم إرسالها للبنك لمركزي الأردني بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٣.

- مشروع تعليمات الإسناد الخارجي (gnicruostuo)

عقدت جمعية البنوك يوم الخميس الموافق 1/12/2011 اجتماعاً موسعاً لمناقشة مشروع تعليمات الإسناد الخارجي (Outsourcing) والتي أعدها البنك المركزي الأردني وذلك بحضور ثلاثة مندوبين عن البنك المركزي الأردني وممثلين عن جميع البنوك الأعضاء.

وقد تم خلال الاجتماع المذكور استعراض جميع ملاحظات البنوك على مشروع التعليمات كما قام مندوبي البنك المركزي بالرد على بعض استفسارات البنوك. وبناءً على الاجتماع المذكور قامت البنوك بإرسال ملاحظاتها النهائية حول مشروع التعليمات للجمعية والتي قامت بدورها بتجميع وتوحيد وتنسيق تلك الملاحظات وإرسالها إلى البنك المركزي بتاريخ ٢٠١١/١٢/١١ والذي تعهد بدراستها وأخذ ما يمكن منها عند صياغة التعليمات بشكل نهائي.

ب- منجزات الخطة التنفيذية لجمعية البنوك خلال عام ٢٠١١

في إطار جهود الجمعية المبذولة لتنفيذ بنود الخطة التنفيذية التي أقرها مجلس إدارة الجمعية بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٤، قامت الجمعية خلال عام ٢٠١١ بمتابعة وتنفيذ بنود الخطة الخاصة بالعام ٢٠١١ وفقاً لمحاورها الخمسة الرئيسية وذلك كالتالي:

١. المحور الاستراتيجي الأول: رفع مستوى التنسيق والتعاون بين الأعضاء ومع الجهات ذات العلاقة:

- قامت الجمعية بعقد اللقاء السنوي لرؤساء المجالس والرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين للبنوك الأعضاء مع محافظ البنك المركزي الشريف فارس شرف في مقر الجمعية وذلك بتاريخ ٢٠١١/٨/١٥.

- قامت الجمعية بعقد عدة اجتماعات بين الدوائر المعنية في البنوك الأعضاء والدوائر المعنية في البنك المركزي خلال عام ٢٠١١ لبحث المواضيع والقضايا المطروحة ومنها الاجتماعات الخاصة بموضوع الشيكات المزورة، والاجتماع التشاوري حول تأسيس شركة استعلام ائتماني، والاجتماعات التي ضمت البنوك ووزير التخطيط ومدير عام JEDCO لمناقشة آليات تنفيذ برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، و الاجتماعات الخاصة بمتابعة تأسيس شركة استعلام ائتماني في الأردن، و اجتماع مندوبي تقنية المعلومات من البنوك حول المشروع الوطني للتجارة الإلكترونية.

- عقد في الجمعية لقاءً جمع رئيس الوزراء برؤساء المجالس والرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين للبنوك الأعضاء بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٨.

- شاركت الجمعية في المؤتمرات التي عقدتها غرفة تجارة الأردن خلال عام ٢٠١١ وهي المنتدى الاقتصادي لفعاليات القطاع العام بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٦، ومؤتمر الاستثمار في الدول الإسلامية بتاريخ ٢٠١١/٥/١٩.

٢. المحور الاستراتيجي الثاني: الارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتوحيد المصطلحات والنماذج المصرفية

- تعمل الجمعية حالياً على إصدار دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من قبل البنوك العاملة في الأردن، حيث قامت الجمعية بتجهيز نموذج مصفوفة موحد بالخدمات والمنتجات والحلول المصرفية وتم توزيعها على البنوك الأعضاء بتاريخ ٢٠١١/٤/١٣ ليتم تعبئتها من قبلهم، وقد تلقت ردود من جميع البنوك ويتم حالياً العمل على إعداد الدليل والذي يتوقع إصداره في الربع الأول من العام ٢٠١٢.

٣. المحور الاستراتيجي الثالث: الترويج للقطاع المصرفي ونشر التوعية المصرفية

- قامت الجمعية بتنظيم وعقد منتدى عمان المصرفي بتاريخ ٢٠-٢١/٣/٢٠١١. وقد قامت الجمعية بتجميع وتوحيد وتنسيق الملاحظات الواردة إليها من البنوك الأعضاء

- قامت الجمعية بالمشاركة في بعض المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها بعض الجهات ذات العلاقة داخل وخارج المملكة بما في ذلك اجتماعات مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري لبحث المشاكل التسويقية لمبادرة سكن كريم لعيش كريم، وحضور ورش العمل الخاصة بإستراتيجية تطوير قطاع الخدمات، وزيارة اسبانيا من قبل وفد يضم رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للجمعية وممثلين عن القطاع المصرفي الأردني لتعزيز التعاون بين الجهازين المصرفيين، والمشاركة باجتماع الفريق الوطني للتجارة الإلكترونية والمعقود بغرفة تجارة الأردن بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٤، و المشاركة باجتماع مع مسئولي الحكومة الإلكترونية بمقر وزارة الاتصالات بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٦، و المشاركة في ملتقى شباب ٢٠١١ مع صندوق الملك عبدالله للتنمية بتاريخ ٢٠١١/٦/١٥، والمشاركة في مؤتمر اتحاد المصارف العربية "القمة المصرفية العربية الدولية ٢٠١١" في روما بتاريخ ٢٣-٢٠١١/٦/٢٤، والمشاركة في المؤتمر المصرفي العربي للعام ٢٠١١ "رؤية جديدة للإصلاح الاقتصادي" والذي عقد في قطر بتاريخ

- ١٨-٢٠١١/٤/١٩، والمشاركة في مؤتمر EUROMONEY بتاريخ ٢٠١١/٥/٣، والمشاركة في لقاء الأعمال الأردني العراقي خلال شهر أيار ٢٠١١، والمشاركة في مؤتمر الشامغن المصرفي في اسطنبول ٢٨-٢٠١١/٣/٢٩.

- قامت الجمعية بتوقيع مذكرة تفاهم مع جمعية مصارف لبنان بتاريخ ٢٠١١/٢/١١، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم مع الدول الأربعة في تحالف شامغن (الأردن، لبنان، تركيا، سوريا) بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٨ في اسطنبول. كما قامت الجمعية بتوقيع مذكرة تفاهم مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بتاريخ ٢٠١١/٥/١٦ بهدف تسهيل وصول الشركات المتوسطة والصغيرة للتمويل.

- قامت الجمعية بعمل دراسة مشتركة مع جمعية بنوك فلسطين تهدف للتعرف على واقع الجهاز المصرفي الأردني والفلسطيني.

- استمرت الجمعية في إرسال مطبوعاتها ومنشوراتها وتقاريرها إلى مختلف الجهات المحلية والإقليمية والدولية فور صدورها.

- وفي إطار هدف الجمعية بالمساهمة في نشر الوعي المصرفي وتكوين ثقافة مصرفية واسعة، قامت الجمعية بإعداد مجموعة من الدراسات التي تهم الجهاز المصرفي تحت إطار "سلسلة كراسات الجمعية"، حيث أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١١ كراسة بعنوان "الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٠"، وكراسة المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، و كراسة إصدارات جمعية البنوك في الأردن (٢٠٠٦ - ٢٠١١).

- عملت الجمعية على تعزيز نهج الشفافية المستمر والانفتاح على مختلف وسائل الإعلام، وفي هذا الصدد قام مدير عام الجمعية بعدة لقاءات وحوارات مع القنوات التلفزيونية والإذاعية ضمن برامج تتناول قضايا ذات علاقة بالجهاز المصرفي الأردني.

- قامت الجمعية خلال عام ٢٠١١ بإصدار التقرير السنوي الثاني والثلاثين لها عن عام ٢٠١٠ باللغتين العربية والانجليزية وتوزيعه على مختلف الجهات.

- استمرت الجمعية خلال عام ٢٠١١ بإعداد ونشر مؤشرات الجوديبر كاملة، حيث تم نشرها بشكل يومي على موقع الجمعية على الانترنت، كما تم نشرها بشكل شهري في مجلة البنوك.

- استمرت الجمعية خلال عام ٢٠١١ بإصدار مجلة البنوك، مع العمل على تطوير أسلوب الإخراج والتمويل للمجلة وإتباع خطة لرعاية إصدارات المجلة من البنوك الأعضاء، وقد تم إصدار اثنا عشر عدداً خلال عام ٢٠١١ مع الحصول على رعاية البنوك لبعض الأعداد.

- تم إصدار نسخة الكترونية من مجلة البنوك من خلال موقع الجمعية الالكتروني، وتم توزيع كلمات السر على المشتركين.

- قامت الجمعية خلال عام ٢٠١١ بتنظيم الملتقى الثاني للمسؤولية المجتمعية والذي عقد في مقر جمعية البنوك بتاريخ ٢٠١١/٩/١٨، بمشاركة كافة البنوك الأعضاء والجهات الأخرى ذات العلاقة بموضوع المسؤولية المجتمعية.

٤. المحور الاستراتيجي الرابع: المساهمة في تنمية ورفع كفاءة أداء الموارد البشرية في الجهاز المصرفي و الموارد البشرية المحتملة

- عقدت الجمعية ورشة عمل بتاريخ ٢٠١١/٧/٤ بالتعاون مع ديلويت أند توش حول تطبيقات قانون الامتثال بالضرائب المفروضة على الحسابات الخارجية (FATCA) المدمج مع قانون الضرائب الأمريكي، بحضور الإدارات العليا في البنوك الأعضاء.

- استمرت الجمعية في عقد الدورات التدريبية المتخصصة لموظفي البنوك الأعضاء حيث تم عقد دورة الجوانب القانونية والإجرائية المرتبطة بالعقود المصرفية خلال الفترة ٦-٢٠١١/٢/٩، ودورة ما يجب أن يعرفه المصرفيون حول التأمين خلال الفترة ١٣-٢٠١١/٣/١٧، ودورة الهندسة المالية خلال الفترة ٢٧-٢٠١١/٣/٣١، وندوة الصحة المهنية للعاملين في البنوك بتاريخ ٣-٢٠١١/٤/٤، ودورة الجوانب القانونية المرتبطة بالعقود المصرفية خلال الفترة ٢٤-٢٠١١/٤/٢٧، وتم عقد برنامج الجوانب التطبيقية والقانونية للرهن التأميني و الحيازي في عمليات البنوك و وسائل تقديم الضمانات البنكية خلال الفترة ٣- ٢٠١١/١٠/٥، وتم عقد دورة الأوامر الصادرة عن البنك المركزي في مجال التسهيلات الائتمانية بتاريخ ١٠-٢٠١٠/٧/١٣، وعقد برنامج بعنوان "كشف التزوير والاحتيال المصرفي" خلال الفترة ١ - ٢٠١١/١٠/١٩، وعقد برنامج أحكام وتطبيقات مكافحة عمليات غسيل الأموال في ضوء قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الفترة ٢٨-٢٠١١/١١/٣٠.

- قامت الجمعية بعقد مجموعة من ورش العمل لموظفي البنوك الأعضاء تضمنت على ورشة السمات الإستراتيجية للبنوك خلال الفترة ١٥-٢٠١١/٥/١٩، و ورشة عمل Clear Priority بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٣، وورشة عمل "FACTA" Deloitte بتاريخ ٢٠١١/٧/٤، وورشة عمل تقييم آلية تسعير الجوديبر بتاريخ ٢٠١١/٧/٦، وورشة عمل طرق التحايل في البطاقات الائتمانية والجريمة الالكترونية بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٦، وورشة عمل الجرائم المصرفية الحديثة و تحديات التدريب لمواجهتها بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠، وورشة عمل تأمينات البنوك ضد الجرائم المالية وأخطار القروض بتاريخ ٢٠١١/١١/٢١.

ج- اجتماعات لجان الجمعية

➢ اجتماعان في جمعية البنوك للجنة مراقبة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعين للجنة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ضمن سلسلة الاجتماعات التي تعقدها جمعية البنوك للنظر في ما يستجد من أمور واقتراحات من قبل أعضاء للجنة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في كل ما يهدف للارتقاء بالعمل المصرفي في الأردن.

وتم تخصيص الاجتماعين اللذان انعقدا بتاريخ ٢٠ و٢١ كانون الأول ٢٠١١ حيث خصص الاجتماع الأول لمناقشة التعليمات رقم (١) (٢) لسنة ٢٠١٠ ، لتنفيذ الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩٩/١٢٦٧ والقرار ١٣٧٣ / ٢٠٠١ ، الصادرة عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وخصص الاجتماع الثاني لمناقشة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي رقم (٢٠١٠/٥١) لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

حيث تم مناقشة التعليمات بحضور أعضاء لجنة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ، حيث ترأس الاجتماعان مسؤول الدائرة القانونية في جمعية البنوك يزن المصطفى ومحمد دبور ممثل البنك العربي حيث تم استعراض نصوص التعليمات الصادرة عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والتعليمات رقم ٢٠١٠/٥١ الصادرة عن البنك المركزي، وتم إبداء الملاحظات والاستفسارات على التعليمات من قبل البنوك الأعضاء العاملة في الأردن.

وتم الاتفاق على الاستفسارات والمطالعات العملية التي تعترض عمل دوائر مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال من اجل العمل على إعداد كتاب بأهم الملاحظات وإرساله إلى الجهات المعنية من اجل إيضاح استفسارات ومطالعات البنوك حول التعليمات موضوع اجتماعات لجنة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال.

➢ اجتماع لجنة امن ومخاطر المعلومات

أوصى المجتمعون في لجنة امن ومخاطر المعلومات في اجتماعهم الثالث حول مواجهة المخاطر المتعلقة لأمن المعلومات وجرائم الحاسوب ، تشكيل لجنة دائمة لأمن المعلومات وجرائم الحاسوب والتحضير لاجتماع يضمن مسؤولي امن ومخاطر المعلومات في البنوك جميعها لحثهم على مخاطبة إداراتهم

بخصوص هذا الموضوع والأكيد على أهميته. كما أكدوا على ضرورة وجود البنك المركزي ضمن أعضاء اللجنة وفي جميع المواضيع الأخرى كذلك، وعمل ملتق متخصص حول امن المعلومات وجرائم الحاسوب ودعوة كافة الجهات المعنية ومن أهمها البنك المركزي مع ضرورة ان يكون أكثرية المشاركين من البنوك. وأوصوا بتخصيص زاوية في مجلة البنوك لموضوع امن المعلومات وجرائم الحاسوب تشرف عليها اللجنة وإرسال الرسائل التي تم إعدادها من قبل اللجنة إلى جميع البنوك للاستفادة منها، إضافة إلى العمل على إعداد جدول مهامcharter للجنة.

وأكد مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح خلال افتتاحه للاجتماع على اهتمام الجمعية بموضوع أمن المعلومات حيث تم إدراجه على جدول أعمال إدارة الجمعية. وناقش المجتمعون الذين يمثلون البنك المركزي الأردني وعدداً من البنوك الأعضاء، الرسائل التي تم إعدادها ضمن المحاور الأربعة وهل جميعها مهمة وإعادة صياغتها وترتيبها أو إعداد نشرة مطبوعة (leaflet) مكونة من ١٢ صفحة من هذه الرسائل.

وأشار المجتمعون إلى أن الرسائل لا يمكن اختصارها أكثر مما هي علية ويمكن توجيهها لجميع البنوك للاستفادة منها بموضوع توعية عملائها، والتأكيد على أهمية إنشاء لجنة دائمة من امن المعلومات وجرائم الحاسوب وإدراج الموضوع على جدول أعمال مجلس إدارة الجمعية المقبل، وحددوا مهام اللجنة المقترحة بما فيها إصدار النشرات التوعوية بحيث يكون دورها proactive وكذلك إعداد جدول مهامها. كما اقترحوا انتخاب رئيس لكل لجنة من اللجان الدائمة في الجمعية وتخصيص مكافأة مالية لأعضاء هذه اللجان وعمل محاضرات للجامعات وللتجار ولطلاب المدارس في مجال امن ومخاطر المعلومات وان يكون للجنة المقترحة رأي في هذا الموضوع.

➢ اجتماع لجنة أمن ومخاطر المعلومات

ناقشت لجنة أمن و مخاطر المعلومات في اجتماعها يوم ٢٠١١/١٢/٨ بمقر جمعية البنوك ومشاركة ٢٧ ممثلاً للبنوك الأعضاء والجمعية، سير عمل اللجنة و الاجتماعات السابقة لها، إضافة إلى أهم التوصيات و الإنجازات للجنة. واقترح المشاركون أن يتم استقبال عدد من المقالات بمجال أمن المعلومات، ليتم فيما بعد انتقاء أفضلها لغاية نشره في مجلة البنوك. وتم الاتفاق على تصميم مجموعة افتراضية على شبكة الانترنت حيث تطوع علي خليفات من بنك ستاندرد تشارترد لتنفيذ المجموعة بالتعاون مع الجمعية.
وناقش الحضور واقع التعليم المحليّ بمجال أمن المعلومات و اقترحوا ترتيب محاضرات وورشات عمل بالجامعات المحلية كمرحلة أولى، قبل الاتصال بوزارة التعليم العالي لغرض طلب طرح الموضوع بالمناهج التدريسية. واقترح الأعضاء ترتيب حملة إعلانية بالتعاون مع ذوي الاختصاص للتثقيف حول موضوع أمن المعلومات، من خلال وسائل الإعلام والموقع الإلكتروني لجمعية البنوك بالتعاون مع البنوك الأعضاء. كما اقترحوا الأعضاء أن يتم تدريب وتثقيف موظفي البنوك حول أمن و مخاطر المعلومات، وتشكيل لجان مصغرة لتوزيع الأدوار حسب الاختصاص لتفعيل دور اللجنة في هذا المجال. وانتخب المشاركون المهندس أيمن غنوم من البنك العربي رئيساً للجنة بالتزكية، وعبير البطاينة من بنك لبنان و المهجر نائباً لرئيس اللجنة بواقع ١٨ صوتاً وانتخاب ممثل جمعية البنوك منسقاً/ مقرراً للجنة بالتزكية.
واتفق الحضور على التنسيق بين منسق اللجنة و الرئيس ونائب الرئيس حول عقد الاجتماع المقبل بعد تزويد الأعضاء بمحضر الاجتماع و بعض الوثائق الخاصة باللجنة.

➢ اجتماع حول دور القطاع المصرفي بمشروع التجارة الإلكترونية

أوصى المشاركون في اجتماع حول دور القطاع المصرفي بمشروع التجارة الالكترونية عقد بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٠ في جمعية البنوك، بعقد اجتماع موسع لكافة مندوبي البنوك، أعضاء لجنة تقنية المعلومات في الجمعية، إضافة إلى مندوبين عن البنك المركزي ووزارتي الاتصالات والصناعة والتجارة وشركة STS بالإضافة إلى دعوة مندوبين عن الدوائر القانونية بالبنوك الأعضاء.واقترح المجتمعون الطلب من البنك المركزي رعاية الاجتماع المقبل، والذي سيضم جهات أخرى من خارج الجهاز المصرفي، لإكسابه الزخم المناسب نظراً لأهمية موضوع التجارة الالكترونية

ودور القطاع المصرفي فيها. وأقترح المجتمعون انتخاب اللجنة الإشرافية بحيث تتكون من مندوب الجمعية وثلاثة من مندوبي البنوك، ثم تكليف هذه اللجنة بالإشراف والتفاوض مع الفريق الوطني وطلب تنسيب لجنة من الوزارة للتنسيق مع اللجنة الإشرافية المذكورة بما يضمن مصالح البنوك في تنفيذ بعض التفاصيل التقنية. وأوصى الحضور بضرورة انتداب فريق مصغر أو اللجنة الإشرافية للإطلاع على تجارب الدول المجاورة في تطبيق التجارة الإلكترونية، كما أكدوا على ضرورة الارتقاء بجودة البنية التحتية للمشروع وطالبوا بتضمين محضر الاجتماع هذا بالدعوة للاجتماع المقترح. وطلب الحضور توضيحات من وزارة الصناعة والتجارة حول تطبيق المشروع على التجارة الخارجية، وهل سيتم ذلك مرحليا، كما طالبوا بدعوة مندوب عن مديرية السياسات والاستراتيجيات في الوزارة لمناقشة بعض التفاصيل التقنية. وكان المشاركون في الاجتماع قد ناقشوا المشروع الوطني للتجارة الإلكترونية، ودور القطاع المصرفي بالإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية، وتم تزويدهم بملخص الإستراتيجية، ورؤية المشروع وأهدافه وسير العمل به حتى تاريخه. وتم الطلب بتعجيل الاجتماع المقبل بهدف الإطلاع على بعض التفاصيل من جهة وزارة الصناعة و التجارة وبهدف مناقشة بعض النقاط وتحديد الدورات و ورشات العمل المطلوبة بناء على مخرجات الاجتماع المقترح.

د- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

١. ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن عددا من ورش العمل نجملها فيما يلي:

- **حول نتائج مسح حول استخدامات تكنولوجيا المعلومات في قطاع البنوك**

عقدت الجمعية ورشة عمل لعرض «نتائج مسح حول استخدامات تكنولوجيا المعلومات في قطاع البنوك»، حيث بين المسح أن مجموع ميزانيات تكنولوجيا المعلومات لقطاع البنوك الأردني لعام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ما قيمته ١١٠ ملايين دولار، بمتوسط ٣٧ مليون دولار في السنة.

وحللت دراسة مسحية جديدة لتكنولوجيا المعلومات في قطاع البنوك في الأردن السياسات المتبعة في مجال تكنولوجيا المعلومات في البنوك في الأردن. وبين المسح أن ٩٠ بالمئة من البنوك التي شاركت في الدراسة لها مراكز لاسترجاع المعلومات في حالة حدوث الكوارث (Disaster recovery sites). وأنهت مجموعة المرشدين العرب (Arab Advisors Group) دراسة مسحية كبيرة لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات في قطاع البنوك في الأردن في كانون الثاني ٢٠١١. وبينت الدراسة أن شركة NCR هي المزود الأكثر شعبية لأجهزة الصراف الآلي للبنوك في الأردن، يليها Diebold، و Wincor-Nixdorf. وبينت الدراسة أن متوسط تكلفة جهاز الصراف الآلي (ATM) المستخدم في البنوك في الأردن بلغ حوالي ٢٨,٤ ألف دولار. وأصدرت مجموعة المرشدين العرب (Arab Advisors Group) تقريرا في الثلاثين من كانون الثاني ٢٠١١ بعنوان «مسح لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات في قطاع البنوك في الأردن» حيث يوفر التقرير نتائج مسحية متعمقة وشاملة لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات في قطاع البنوك في الأردن، فقد شملت الدراسة عدة مجالات منها: استخدامات شبكات المعلومات والانترنت والمواقع الالكترونية والخدمات البنكية الالكترونية والخدمات البنكية الهاتفية وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى ما سبق، فقد بينت الدراسة أوجه إنفاق البنوك على أجهزة الصراف الآلي (ATM) والانترنت وخدمات المعلومات الرقمية ووسائط الاتصال المرئي والمسموع وصيانة وترقية الأجهزة ومعدات وبرامج الحاسوب وتراخيص البرامج السنوية والتدريب على البرامج وشبكات المعلومات.

- **حول تطبيقات قانون الامتثال بالضرائب المفروضة على الحسابات الخارجية**

عقدت الجمعية وبالتعاون مع Deloitte ورشة "حول تطبيقات قانون الامتثال بالضرائب المفروضة على الحسابات الخارجية"، حيث هدفت الورشة التي تم عقدها بتاريخ ٢٠١١/٧/٤ إلى التعريف بالقانون الجديد الصادر عن مصلحة ضريبة الدخل الأمريكية بخصوص الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)، والذي سيكون على البنوك الأردنية مراعاة تطبيق وتنفيذ متطلباته، ومنها التوثيق والإبلاغ عن الحسابات التي تخضع لأحكام هذا القانون. ويسعى القانون الذي طرحته وزارة الخزانة الأميركية للحصول على معلومات حول مواطنين أميركيين يمتلكون حسابات خارجية على أن تقوم كيانات(مؤسسات) غير أميركية بتزويد معلومات حول أي مالك أميركي ويتم بموجبه

فرض التزامات ضريبية على من لا يمتثل بالتشريعات الجديدة. وأرجأت الحكومة الأمريكية بدء سريان القانون إلى الأول من كانون الثاني للعام ٢٠١٤ بعد أن كان مقرراً تطبيقه في مطلع عام ٢٠١٣، لإعطاء الدول فرصة كافية لتوفيق تشريعاتها وأنظمتها لتتوافق مع هذا القانون ومتطلباته.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض أن القانون جاء نتيجة لتزايد التركيز على تبادل المعلومات الضريبية وإساءة استخدام الضرائب من خلال الحسابات الخارجية من جانب المجتمع الدولي. وأشار إلى أن القانون يطبق على أي مؤسسة مالية غير أميركية تتحصل على مدفوعات من مصدر أميركي اعتبارا من الأول من كانون الثاني ٢٠١٣، حيث تفرض أحكام القانون ضريبة اقتطاع بنسبة ٣٠ بالمئة على جميع مدفوعات الدخل ورأس المال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر أميركية، إلا إذا أبرمت المؤسسة اتفاقية مع مصلحة ضريبة الدخل (IRS) للإبلاغ عن عملاء أميركيين محددين. وبين أن العديد من المؤسسات المالية في شتى بقاع العالم تقوم حاليا بمراجعة الآثار المحتملة للتشريعات المقترحة وتحاول التأكد من التكاليف المحتملة والموارد اللازمة لتمكينها من الامتثال بتلك التشريعات بحلول الأول من كانون الثاني ٢٠١٣. وقال عوض أن النظام الجديد سيؤثر على العمليات الحالية لفتح الحسابات وأنظمة معالجة المعاملات وإجراءات "اعرف عميلك" التي تستخدمها البنوك الأجنبية. وأكد جون بيلسي وتوم شيف ممثلو (ديلويت اند توش) أن على المؤسسات المالية البدء بتقييم أثر تطبيق القانون من خلال تحديد فريق لإدارة تطبيقات الامتثال وإجراءات الحوكمة تواكب التطبيقات المطلوبة للتغيير. ودعيا إلى التركيز على إدارة المخاطر وتحليل الفجوات بين تطبيقات عمليات الامتثال القائمة حاليا والمتوقعة وكذلك العمليات التشغيلية والأنظمة الالكترونية. ونصحا بتطوير خطة تطبيقات للامتثال على مدى العام الحالي والمقبل تكون بمثابة خارطة طريق لتطبيقات الامتثال تتوافق مع متطلبات القانون الأميركي.

حول طرق التحايل في البطاقات الائتمانية والجريمة الالكترونية

عقدت الجمعية بالتعاون مع ارنست ويونج الأردن ورشة عمل مفصلة تحت عنوان "طرق التحايل في البطاقات الائتمانية والجريمة الالكترونية" تناولت مختلف الجوانب والتطورات المرتبطة بتزوير بطاقات الائتمان بما في ذلك الاحتيال على البطاقات الذكية والجرائم الإلكترونية. وقدم المهندس باسل محمد مدير قسم التكنولوجيا ومخاطر الأعمال "ارنس ويونج" المحاضر الرئيسي لمحة عامة عن معيار أمن وحماية البطاقات الائتمانية وأهميتها وكذلك القوانين ذات العلاقة من قانون الجريمة الالكترونية الأردني واللوائح المتعلقة بالموضوع من البنك المركزي الأردني.

وتناولت الورشة التي عقدت بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٦ بحضور ٦٠ مشاركا من البنوك، طرق تزييف وتزوير بطاقات الائتمان والجرائم الالكترونية وطرق الاحتيال الرقمية وكيفية الحماية منها والتشفير وإخفاء المعلومات والعلامات المائية ونظرة على معيار أمن وحماية البطاقات الائتمانية وأهميته وقانون الجرائم الأردني والعمليات الالكترونية.

حول الجرائم المصرفية الحديثة و تحديات التدريب لمواجهتها

نظمت الجمعية بالتعاون مع الشركة المتخصصة لإدارة المخاطر والتدريب والاستشارات دورة تدريبية بعنوان لجرائم المصرفية الحديثة وتحديات التدريب لمواجهتها في مقر الجمعية يوم الخميس الموافق ٢٠١١/١٠/٢٠، واشتملت الدورة التي حاضر فيها حسام العبد، على عدة محاور أبرزها، الجرائم المصرفية التقليدية، والجرائم المصرفية الإلكترونية، ودور التكنولوجيا في تسهيل ارتكاب الجرائم المصرفية بنوعيها واحتياجات التدريب وآليات المواجهة. وشارك في الدورة مدراء التدريب ومسؤولي إدارة المخاطر والالتزام ومكافحة غسيل الأموال والاحتيال والأمن في البنوك العاملة في المملكة.

حول تأمينات البنوك ضد الجرائم المالية وأخطار القروض

عقدت الجمعية وبالتعاون مع شركة APEX ورشة عمل بعنوان "تأمينات البنوك ضد الجرائم المالية وأخطار القروض" وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/١١/٢١. حيث تم مناقشة عدد من المواضيع خلال الورشة كان من أهمها: نبذة عن مبادئ التأمين. تأمينات الحياة على القروض والتسهيلات، تأمينات الأملاك على القروض الإسكانية والتجارية، تأمين عمليات البنوك الشاملة.

٢. الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت جمعية البنوك في الأردن عددا من الدورات والبرامج التدريبية خلال العام ٢٠١١ حول المواضيع التالية:

➢ الجوانب القانونية والإجرائية للعقود المصرفية وتطبيقاتها

عقدت الجمعية خلال الفترة من ٦-٢٠١١/٢/٩، برنامجاً تدريبياً بعنوان "الجوانب القانونية والإجرائية للعقود المصرفية وتطبيقاتها". حاضر فيه معالي الأستاذ سالم الخزاعلة.

➢ ما يجب أن يعرفه المصرفيين حول التأمين

عقدت الجمعية دورة تدريبية بعنوان "ما يجب أن يعرفه المصرفيون حول التأمين" خلال الفترة من١٣-٢٠١١/٣/١٧، حاضر فيها خبير التأمين مثقال مقطش بمشاركة متدربين من البنوك العاملة في المملكة. وتهدف الدورة إلى تقديم برنامج تأهيلي من خلال إنماء الثقافة التأمينية لدى المصرفين الملتحقين جديدا بأعمالهم في مختلف دوائر التسهيلات والعاملين القدامى على مختلف مستوياتهم الوظيفية، ضمن البنوك المحلية والعربية والإقليمية. كما يهدف البرنامج إلى التأكيد على أهمية إدارة الخطر في الإدارة الحديثة، وربط الهدف مع التغطيات التأمينية توطيد وتعزيز العلاقة بين طرفي المعادلة وهما البنوك وقطاع التأمين. وتهدف أيضا إلى التعرف على مبادئ التأمين والخطر والعقود التأمينية، والشروط العامة والخاصة والاستثناءات واستعراض أوجه التشابه والاختلاف بين عمل البنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين. واشتمل البرنامج على المفاهيم الأساسية في إدارة الخطر وتحديد مكامن الخطر وما هي أفضل طريق لاحتواء الأضرار المرتبطة بوقوع الخطر. كما اشتملت على إجراءات ما قبل اللجوء إلى التأمين ومعني احتمال الخسارة وما هي مصادر الخطر والعوامل المساعدة لحدوثها وما هي الإجراءات الوقائية وهل يمكن التأمين على خسائر متوقعة لنوع واحد من التأمين أم لكل أنواع التامين وهل تنحصر التغطية في التأمينات التقليدية أم تمتد إلى تأمينات أثر حداثة تماشيا مع توسع التجارة الدولية والديون والقروض وخسائر الأرباح. وتناولت الدورة المبادئ القانونية للتامين وعقد التأمين والمبادئ القانونية وأهميتها ودورها وإمكانية توفير التغطية دون الاستناد إليها ودورها في المعاينات وتقييم الخسائر وأسس التعويض عنها ومبادئ التحكيم والقضاء. كما تم تناولت الدورة المكونات الرئيسية لوثيقة التأمين وعقد التأمين من حيث المعاينات وتسوية الخسائر وتناولت المسؤوليات والتعويض عن الخسائر وأنواع المسؤوليات والمسؤولية المدنية والبعد القانوني للتعاقد والتغطيات التأمينية للبنوك والمصارف والعاملين فيها والتغطيات التأمينية للتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك للعملاء المميزين والحاليين والمرتقبين والتأمين المصرفي.

➢ المشتقات المالية

عقدت الجمعية خلال الفترة من ٢٧ - ٢٠١١/٠٣/٣١، برنامجاً تدريبياً بعنوان "المشتقات المالية". حاضر فيه الأستاذ سهيل حنا.

➢ الصحة المهنية للعاملين في البنوك

عقدت الجمعية بالتعاون مع مؤسسة التطوير لقوى السلامة العامة عقد برنامج تدريبي تحت عنوان "الصحة المهنية للعاملين في البنوك" حاضر فيه الدكتور ماضي الجغبير من كلية الطب في الجامعة الأردنية وبحضور عدد من موظفي البنوك العاملة في المملكة، وذلك خلال الفترة ٣-٢٠١١/٤/٤ في مبنى الجمعية. واشتمل البرنامج على مقدمة لمفهوم الصحة المهنية ونظام السلامة في البنوك والمؤسسات المالية، ودمج اعتبارات السلامة المهنية في مراحل التخطيط والتصميم لفروع البنك الجديدة والمشاكل المهنية في البنوك. كما اشتمل البرنامج على طرق تحديد المخاطر المهنية في البنوك وطرق الوقاية منها ومخاطر الحريق والكهرباء والضجيج وطرق الوقاية منها وموقع العمل الصحي لموظفي الصناديق والشروط الصحية للأعمال اليدوية في البنوك.

➢ الجوانب القانونية المرتبطة بالعقود المصرفية في ضوء الأحكام المتعلقة بالشركات

عقدت الجمعية خلال الفترة من ٢٤ - ٢٠١١/٤/٢٧، برنامج تدريبي بعنوان "الجوانب القانونية المرتبطة بالعقود المصرفية في ضوء الأحكام المتعلقة بالشركات"، حاضر فيه معالي الأستاذ سالم الخزاعلة.

وقد هدفت الدورة لاستعراض الأحكام والجوانب القانونية الواردة في قانون الشركات الأردني والمتعلقة بعمليات البنوك والجوانب الإجرائية والعملية والقانونية التي يجب على البنك مراعاتها قبل منح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود لمصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها، إضافةً لتحليل الآثار القانونية المتعلقة بعقد الشركة الأساسي ونظام الشركة الداخلي وتعديلاتها وقرارات هيئاتها العامة وقرارات مجالس ادارتها على الائتمان المصرفي الممنوح للشركات وعلى العقود المصرفية الموقعة معها. كما هدفت الدورة لتحليل أثر عمليات تحول الشركات من شكل إلى آخر ودمجها واندماجها وتملكها على حقوق البنوك المتعلقة بالعقود المصرفية، والتصفية الاختيارية والإجبارية للشركات المتعاقدة مع البنوك وأثرها على حقوق البنوك المالية والوسائل المناسبة لحماية حقوق البنوك، إلى جانب الضمانات المقدمة من الشركات للبنوك وطرق التعامل مع البينات المالية للشركات الحاصلة على الائتمان المصرفي أو المرتبطة بأي نوع من أنواع العقود المصرفية ومراقبتها.

➢ السمات الإستراتيجية للبنوك

عقدت الجمعية في مقرها خلال الفترة من ١٥ – ٢٠١١/٥/١٩، دورة تدريبية بعنوان "السمات الإستراتيجية للبنوك". حاضر فيها الخبير الهولندي السيد Hanno W.E. Riedlin، وذلك ضمن الاتفاقية بين جمعية البنوك وجمعية الأعمال الأردنية الأوروبية (جيبا) والمتضمنة الاستفادة من برنامج الخبراء الهولندي (PUM) . قال الخبير المصرفي الهولندي أن إدارة الموجودات والمطلوبات يتطلب نظرة شاملة لكافة الأنشطة المصرفية سواء الأنشطة التاريخية أو الحالية والمتوقعة في المستقبل. وأضاف خلال الورشة أن لجنة الموجودات والمطلوبات تعد أهم مكونات العمل في البنوك لتعمل على ترجمة السياسات العامة لأي بنك كونها تحول السياسات إلى عمليات فنية وعمليات تشغيلية يومية. ودعا إلى أن يكون رئيس لجنة الموجودات والمطلوبات الرئيس التنفيذي أو مدير الإدارة المالية في البنك وعضوية كبار الموظفين في الإدارة العليا للبنك. وتساءل الخبير المصرفي الهولندي، في أية حالات يتطلب من الإدارة العليا الحصول على أنظمة تكنولوجيا المعلومات واتصالات حديثة وكيفية تنفيذها واستخدامها ورصد الميزانيات، واعتبر هذه أسئلة مهمة وصعبة كونها تمس جوهر العمل المصرفي من حيث العملاء والموظفين والتنظيم والمعلومات. وتناولت المناقشات في الورشة التي حضرها خبراء مصرفيون وقدم لها مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح جميع جوانب تطبيقات الأنظمة المصرفية الحديثة ليس فقط في الإدارة العليا والتجارية بل أيضا الإدارة الوسطى وإدارة العمليات وحتى العاملين في دوائر تكنولوجيا المعلومات "لكنهم لا يشكلون أولوية".

➢ التأمين الشامل للبنوك

عقدت الجمعية خلال الفترة من ٥/٢٩ ولغاية ٢٠١١/٦/٢، برنامج تدريبي بعنوان "التامين الشامل للبنوك"، والذي حاضر فيه الأستاذ مثقال مقطش.

وقد قامت الدورة بالتعريف بالمفاهيم الأساسية في إدارة الخطر والمبادئ القانونية للتامين، واستعراض عدداً من أنواع التأمينات، وتوضيح مفهوم التأمين المصرفي الشامل والتغطيات والاستثناءات التي يتضمن عليها. كما ناقشت الدورة موضوع تقييم الخطر والتزام المصارف بشروط إصدار الوثيقة والاكتتاب، وفترة الوثيقة وشروط التعامل مع التغطية والأضرار في حال بقيت الوثيقة سارية المفعول لأكثر من سنة، والظروف والأحوال التي ينتهي فيها التأمين. إضافة لتناول مواضيع الاقتطاعات ومقدار التحمّل ومتطلبات إثبات الخسارة ماليا وزمنيا.

➢ التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال التسهيلات الائتمانية

نظمت الجمعية خلال الفترة من ١٠- ٢٠١١/٧/١٣، دورة تدريبية بعنوان "التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال التسهيلات الائتمانية". حيث تم خلال الدورة التي حاضر فيها معالي الأستاذ سالم الخزاعلة، استعراض الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والمتعلقة بمنح الائتمان المصرفي. وقد تم استعراض وتوضيح الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمرتبطة بالتسهيلات الائتمانية والتي

يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل إجراء أي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها سواء كانت متعلقة بالشركات أو الأفراد في مجالات شملت منح التسهيلات الائتمانية وما يتعلق بها من متطلبات سواء عند المنح أو التمديد أو الإلغاء أو الاستحقاق أو المطالبة والشروط الفنية والرقابية والقانونية اللازمة والفوائد والعمولات وحدود وتركزات الائتمان، والكفالات والكمبيالات والأخطار المصرفية وعدم التذرع بالبنك المركزي عند رفض منح تسهيلات والاستثمار والتملك وأعمال البنوك وممارسة البنوك لأعمالها بوسائل إلكترونية وتصنيف التسهيلات وإعداد المخصصات وإجراءات التصويب والعقوبات لمخالفات البنوك ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية.
كما شملت الدورة التدريبية بيان الآثار القانونية والعقدية والرقابية ولالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها وتوضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.
وهدفت الدورة إلى تعميق معرفة المشاركين بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبالجوانب العملية والإجرائية والقانونية المتعلقة بها وخاصة ما يرتبط بالتسهيلات الائتمانية ومنح الائتمان المصرفي والعقود المصرفية واخذ الضمانات اللازمة والآثار المرتبطة بذلك بما يحمي حقوق البنوك وتعميق معرفة المشاركين بالآثار والنتائج والمخاطر المترتبة على مخالفة التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي ورفع كفاءة العاملين في العمليات المصرفية ومنح الائتمان وإدارة العقود البنكية من نواحي كيفية التعامل مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد النقاط التي يجب مراعاتها في العقود المصرفية المختلفة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية وبناء قاعدة من النقاط المرجعية التي على البنك مراجعتها بشكل دوري والمرتبطة بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي. إضافة إلى تعميق معرفة المشاركين بكيفية صياغة الشروط الخاصة في العقود المصرفية بحيث تراعي التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي وتوفير القدرة والمعرفة اللازمة للعاملين في مجال ائتمان الشركات والأفراد على تقييم موقف البنك في ضوء المتطلبات الصادرة عن البنك المركزي. واستهدفت الدورة المدراء ورؤساء الوحدات والأقسام والموظفين العاملين في دوائر المختصة بمنح الائتمان المصرفي والتسهيلات الائتمانية والعقود المصرفية وائتمان الشركات والعاملين في التدقيق والمراجعة الداخلية في الدوائر القانونية في البنوك.

- **الجوانب التطبيقية والقانونية للرهن التأميني والحيازي في عمليات البنوك ووسائل تقديم الضمانات البنكية**

نظمت الجمعية برنامج تدريبي بعنوان "الجوانب التطبيقية والقانونية للرهن التأميني والحيازي في عمليات البنوك ووسائل تقديم الضمانات البنكية" خلال الفترة من ٣ - ٢٠١١/١٠/٥ حاضر فيها معالي الأستاذ سالم الخزاعلة. واشتملت الدورة التي تم عقدها في مقر الجمعية، على موضوعات في مجال تعريف وإنشاء الرهن التأميني والحيازي وصور وأشكال ووسائل تقديم الضمانات البنكية ورهنها رهنا تأمينيا بالنسبة للعقارات والسيارات والرهن الحيازي بالنسبة لغير المنقول. كما اشتملت على آثار الرهن التأميني والرهن الحيازي بالنسبة للعميل والبنك والغير وحقوق التقديم والتتبع والامتياز على المرهون، وصور وأشكال الرهن الحيازي ضمانا لحقوق البنوك مثل رهن الودائع والحسابات والبضائع ورهن الحقوق والأسهم والصكوك والأوراق التجارية والمحل التجاري والسفن والطائرات وغيرها وطرق توثيقها، والتزامات البنك والعميل في الرهن التأميني والحيازي وفقا للقواعد التعاقدية والقانونية، ووسائل التنفيذ وتحصيل حقوق البنوك المقررة على الأموال المرهونة، والمخاطرة التي تواجهها البنوك في الرهن التأميني والحيازي وكيفية مواجهتها والمشاكل في التطبيق.
واستهدفت الدورة تعميق معرفة المشاركين بالجوانب العملية والإجرائية والقانونية للرهن التأميني والحيازي وضمانات البنوك، وتعميق معرفة المشاركين بالقواعد المصرفية والقانونية والإجرائية المتبعة في اخذ الضمانات البنكية ووضع الأموال المنقولة تأمينا لالتزامات العملاء اتجاه البنك وانعكاساتها القانونية والعقدية، ورفع كفاية العاملين في العمليات المصرفية وتحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد المخالفات في مجالات الرهن والتأمينات والضمانات ووسائل توثيقها، وتعميق معرفة المشاركين بكيفية صياغة الشروط والاتفاقيات والتعهدات والمخاطبات والكتب المرتبطة بإصدار وتعديل وتجديد وتفسير والتعامل معها.

كما استهدفت توفير القدرة والمعرفة اللازمة للعاملين في مجال العقود والعمليات المصرفية على تقييم موقف البنك حيال الإجراءات والعمليات والمخاطبات والمستندات المرتبطة بتنفيذها، وتغطية جوانب الضمانات البنكية كافة بما يمكن المشاركين من الإلمام بالمصطلحات والمفاهيم والأعراف والقوانين والحقوق والالتزامات وآليات التعامل.وشارك في الدورة، العاملون في العمليات المصرفية والعاملون في العقود والتوثيق ومنح الائتمان والتدقيق والمراجعة الداخلية في الدوائر القانونية في البنوك.

- **كشف التزوير والاحتيال المصرفي**

نظمت الجمعية دورة "كشف التزوير والاحتيال المصرفي" خلال الفترة ١٨ – ٢٠١١/١٠/١٩ ، حيث اشتمل اليوم الأول على محاضرات حول: احتيال وتزوير الشيكات، من ناحية العلامات الأمنية المستخدمة لحماية الشيكات المصرفية والسياحية ووثائق إثبات الشخصية وأساليب تزوير واحتيال الشيكات وتجارب البنوك الدولية في التعامل مع عمليات احتيال وتزوير الشيكات والتشخيص الأمني أي التعرف على الخصائص السلوكية للمحتال والمزور.كما اشتملت على موضوعات حول التقييم الأمني للبنوك وشركات الصرافة وأساليب سلب عملاء البنوك والإجراءات الأمنية لمواجهة عمليات سلب العملاء. وناقشت الدورة طرق الاحتيال المصرفي الإلكتروني من حيث احتيال خدمات الانترنت المصرفية –Corporate Account Take Over وسرقة بيانات العملاء المصرفية واحتيال مراكز الخدمة الهاتفية المصرفية والتقييم الأمني لأجهزة الصراف الآلي وأساليب الاحتيال في الصراف الآلي ونقاط البيع والإجراءات الأمنية الواجب اتخاذها للتغلب على عمليات الاحتيال. وحاضر في الدورة على مدى يومين، خبير التدريب حسام العبد.

- **أحكام وتطبيقات مكافحة عمليات غسيل الأموال في ضوء قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني**

عقدت الجمعية خلال الفترة من ٢٨ - ٢٠١١/١١/٣٠، برنامج تدريبي بعنوان " أحكام وتطبيقات مكافحة عمليات غسيل الأموال في ضوء قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني "، حاضر فيه معالي الأستاذ سالم الخزاعلة.

واستعرضت الدورة الأحكام والجوانب القانونية والعملية والإجرائية الواردة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته، وبينت الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي والمرتبطة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإرشادات والتوجيهات اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما بينت الآثار القانونية والتعاقدية والرقابية والالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة على مخالفة الأحكام القانونية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المتعلقة بغسل الأموال، ووضحت الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

- **إعداد وتوثيق وصياغة العقود في التسهيلات الائتمانية وملاحقها**

عقدت الجمعية خلال الفترة من ١٩ - ٢٠١١/١٢/٢١ دورة حول إعداد وتوثيق وصياغة العقود في التسهيلات الائتمانية وملاحقها حاضر فيه معالي الأستاذ سالم الخزاعلة . واستعرضت الدورة الأحكام والجوانب القانونية الواردة في القانون المدني الأردني وقانون الشركات وقانون التجارة وقانون البينات وقانون البنوك والمتعلقة بطرق وأساليب إعداد وصياغة وتوثيق العقود المصرفية.

كما تم استعراض الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية التي يجب على البنك مراعاتها في إعداد وتوثيق عمليات منح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها والمتعلقة بالأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من ناحية الأهلية القانونية للشخص الطبيعي وموانع الأهلية التي تمنع من التوقيع والأهلية القانونية للأشخاص الاعتباريين في حدود عقد الشركة ونظامها الأساسي والتي يجب مراعاتها

قبل التوقيع على العقود المصرفية وملاحقها، والأهلية القانونية للمفوضين بالتوقيع عن الشركات وقدرتهم على التوقيع على العقود المصرفية نيابة عن الشركات وحدود صلاحياتهم واستمرارية هذه الصلاحيات. كما تم استعراض طريقة صياغة العقود المصرفية وأساليب التعاقد التي يجب مراعاتها والعناصر الأساسية والمكونات والوقائع التي يجب إدراجها في العقود المصرفية سواء في مرحلة الصياغة أو مرحلة الاعتماد النهائي للعقد أو مرحلة التوقيع في كل من مراحل التعاقد من تقديم طلب الحصول على الائتمان وإصدار الموافقة الأولية وإعداد العقد والاتفاق والشروط الأساسية وتوثيقها والتوقيع عليها والتعديلات على العقد والتمديد والتجديد وإعادة الجدولة والهيكلة وتغيير الشروط وإنهاء العقد.

٣. الملتقيات والمنتديات:

عقدت الجمعية المنتديات والملتقيات التالية خلال عام ٢٠١١:

➢ منتدى عمان المصرفي Amman Banking Forum

افتتح محافظ البنك المركزي الشريف فارس شرف يوم 20 آذار 2011 منتدى عمان المصرفي الأول الذي نظمته جمعية البنوك في الأردن تحت عنوان "الاستقرار المالي والمصرفي" بمشاركة خبراء مصرفيون من الأردن ومصر والإمارات العربية ولبنان وفلسطين وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية.

وقال الشريف شرف خلال كلمته الافتتاحية بأن المنتدى يأتي في وقت مناسب لتقييم السياسات النقدية عقب الأزمة التي أثرت على العالم وبناء سياسات وفرضيات على المدى الطويل، مشيراً إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أظهرت مدى الضعف الذي يعتري أنظمة الرقابة والإشراف المصرفية والمالية في العديد من دول العالم مثلما أظهرت مدى الترابط والتكامل القائم بين الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية. كما أشار شرف إلى أن التغيرات في الأسواق العالمية جعلت هدف تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي يتصدر سلم الأولويات في العالم خصوصا مع تزايد وتيرة العولمة وتشابك الأسواق وتطورها وحرية حركة رؤوس الأموال. وقال المحافظ أن تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي يتطلب جهودا متواصلة ويقظة للتحوط ضد أية مخاطر محتملة والعمل على تحديث ومراجعة الإجراءات الرقابية المتخذة بشكل مستمر.

وأكد المحافظ ان الاستقرار النقدي وسعر صرف الدينار ركيزة أساسية في عمل البنك المركزي وهي أيضا ركيزة في السياسة النقدية والمالية والاقتصادية، مشيراً إلى حرص البنك المركزي الأردني إتباع أحدث المعايير الدولية في الرقابة المصرفية، وحرصه على تشجيع البنوك على الاهتمام بإدارات المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية ومكافحة عمليات غسل الأموال، فضلاً عن تطبيق أسس الحاكمية المؤسسية وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها لعملائها.

وأكد المحافظ على سلامة الجهاز المصرفي الأردني ومتانته بشكل مكنه من مواجهة الأزمة المالية العالمية بثقة واقتدار مدعوماً بجملة من السياسات والتدابير التي اتخذها البنك المركزي في مجال الرقابة على البنوك. وأشار إلى أن البنوك الأردنية تنتهج سياسات مصرفية حصيفة تكفل لها الحفاظ على مواقف مالية متوازنة، كما أن التعاون الوثيق بين البنك المركزي والبنوك المرخصة في مجال الإدارة الاحترازية للمخاطر كان له الدور الأكبر في حماية القطاع المصرفي وزيادة مناعته تجاه الصدمات الداخلية والخارجية. واستعرض المحافظ أبرز مؤشرات المتانة المالية للبنوك.

وأشار رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض خلال كلمته في المنتدى إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها المدمرة على الاقتصاد العالمي وكبرى المراكز والمؤسسات المالية في العالم، موضحاً أن التدابير التي تم اتخاذها لإنعاش الأداء الاقتصادي والمالي في العالم أبان الأزمة أفرزت مجموعة من التبعات والآثار الجانبية وأوجدت بعض الثغرات في النظام المالي. فالدعم الكبير والمباشر للنظام المالي وتخفيض أسعار الفائدة، والتوسع في ميزانيات البنوك المركزية، كان لها آثارها ومخاطرها الجانبية الكبيرة. فالاستمرار في استخدام البرامج غير العادية، وعلى رأسها الدعم المباشر، يبطئ بدء مرحلة التكيف بعد الأزمة، ويخلق مخاطر إيجاد شركات مالية وغير مالية هشة وضعيفة. أما أسعار الفائدة المنخفضة في مركز الاقتصاد العالمي لا تشجع على التخفيض المطلوب في نسب المديونية، وبالتالي فإنها تسهم في زيادة التشوهات والاختلالات في النظام المالي وتخلق مشاكل جديدة. كما أن التضخم المطرد في ميزانيات البنوك المركزية تخلق تشوهات تسعيرية في

السندات والقروض، وتثبط آليات صنع السوق من قبل الأفراد والمؤسسات الخاصة. أما الحوافز المالية فقد نجم عنها ارتفاع وتزايد الدين الحكومي والذي أصبح في بعض البلدان معضلةً كبيرة لا يمكن تحمل آثارها. كما تطرق عوض لعملية التصحيح والإصلاح الاقتصادي في العالم، وبين أن العمل عليها جارٍ بشكل مكثف مؤكداً أن نجاح هذه المساعي يتطلب التعاون بين الجميع من هيئات تنظيمية ورقابية لضمان سلامة عناصر النظام المالي من أدوات مالية وأسواق ومؤسسات مالية. كما دعا عوض إلى ضرورة وضع إطار تحوط كلي لتعزيز استقرار النظام المالي ككل وسلامة كل مكون من مكوناته، وإلى ضرورة سعي السلطات المالية على تحقيق الاستدامة طويلة الأجل وضمان أن تكون سياساتها امتصاص الصدمات بدلا من تضخيمها من خلال بناء الاحتياطيات في الأوقات الجيدة لتكون متاحة في الأوقات العصيبة. كما أكد أن على البنوك المركزية مواجهة الطفرات في أسعار الأصول والائتمان باعتبارها تهديداً لاستقرار الأسعار والنمو. وقد بين عوض أن عملية بناء نظام مالي أكثر مرونة وفاعلية واستقرارا يتطلب التصدي للمخاطر الناشئة عن نوعين من العوامل الخارجية في النظام المالي وهي المخاطر العامة أو النظامية والدورات الاقتصادية.

هذا وأشار عوض خلال كلمته إلى التغييرات في أدوار البنوك المركزية حول العالم والقناعة بأن استقلالية البنوك المركزية وعدم تعرضها للضغوط السياسية تعطيها قدرة أكبر على تحقيق أهدافها. كما أكد عوض أن عملية التعافي الكلي من تداعيات الأزمة المالية العالمية جاءت بطيئة ودون المستوى المطلوب أو المتوقع، وذلك بسبب مجموعة من العوامل وفي مقدمتها النكسات والأزمات التي ظهرت في أعقاب الأزمة المالية العالمية، مثل أزمة ديون دبي، وأزمة الديون السيادية الأوروبية، والضغوطات الكبيرة التي تعرضت لها أسعار عملات الدول الكبرى ضمن ما يسمى بحرب العملات.

وفيما يتعلق بأداء الاقتصاد الأردني فقد بين عوض قدرته على اجتياز تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المباشرة، وأنه بدأ باسترداد نشاطه منذ بداية عام ٢٠١٠، مع أن التحسن كان طفيفاً وضمن مستوياتٍ قريبة من تلك التي تحققت في عام ٢٠٠٩. وبالنسبة للقطاع المصرفي الأردني فقد أكد عوض على متانته واستقراره، وتسجيله لتطوراتٍ ملموسة خلال العام ٢٠١٠. حيث ارتفع رصيد موجودات البنوك إلى حوالي ٣٥ مليار دينار وارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية إلى ١٤,٥ مليار دينار، بينما بلغ إجمالي الودائع ٢٢,٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠. وأشار إلى أن مؤشرات المتانة المالية للبنوك في الأردن أثبتت قوة القطاع المصرفي الأردني، بما في ذلك نسبة كفاية رأس المال ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون ونسبة السيولة.

من جانبه أشار الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح إلى هواجس المصارف العربية في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة والتغييرات في هيكلها السياسي. مؤكداً على دور إتحاد المصارف العربية في تقريب المسافات بين المصارف العربية، وتوثيق الروابط الاقتصادية والمصرفية والمالية بين الدول العربية وبناء شبكة واسعة من العلاقات والتحالفات الإستراتيجية، مع مؤسسات ومنظمات فاعلة عربياً ودولياً.

واستعرض فتوح مجموعة من الإحصائيات التي تخص القطاع المصرفي العربي، مبيناً أنه يضم نحو ٤٣٠ مؤسسة مصرفية تدير حوالي ٣,٤ تريليون دولار من الموجودات، وتستند إلى قاعدة ودائع تزيد على ١,٥ تريليون دولار، وتعمل بقاعدة رأسمالية تفوق ٤٠٠ مليار دولار، كما أنها مولت القطاعين العام والخاص خلال عام ٢٠١٠ بحوالي ١,١ تريليون دولار. وقد بين فتوح أن ٨٤ مصرفاً عربياً دخلت قائمة أكبر ألف مصرف في العالم (من حيث الموجودات)، وبلغت الميزانية المجمعة لتلك المصارف نحو ١,٣٥ تريليون دولار. وبالنسبة للمصارف العربية الإسلامية، أشار فتوح إلى ارتفع أصولها من ١٥٠ مليار دولار إلى أكثر من ٧٠٠ مليار. كما أشار فتوح إلى القطاع المصرفي الأردني وقدرته على المحافظة على متانته واستقراره مسجلاً تطورات ملموسة خلال العام الماضي، انعكست في ارتفاع رصيد الموجودات والتسهيلات الائتمانية والودائع للبنوك العاملة في الأردن. وقد أكد فتوح خلال كلمته على أن الاستقرار المالي والمصرفي والاقتصادي أصبح القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها الانفتاح الاقتصادي، ومدخلاً مهماً لتحسين مناخ الاستثمار، وأساساً راسخاً لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في الوطن العربي. واستعرض فتوح أهم المعوقات التي تواجه الدول العربية بما فيها ارتفاع معدلات البطالة مؤكداً أن الاستقرار الاقتصادي في منطقتنا يحتاج إلى الإصلاح والنمو وتعزيز المراقبة المالية والحوكمة والإفصاح، وتعزيز القدرات البشرية ومبادرة الحكومات إلى الإصلاح الاقتصادي والمالي وإنشاء المشاريع التنموية، وتقوية المؤسسات المالية على الصعيد الوطني.

وكان المنتدى قد ناقش على مدى يومين مجموعة من المواضيع المصرفية المتخصصة تتعلق بمقررات بازل ٣ والإدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي في القطاعات المصرفية وإدارة المخاطر المصرفية الشاملة واختبارات الأوضاع الضاغطة التي تبناها البنك المركزي الأردني ومكافحة غسيل الأموال وتعليمات الامتثال والحد من الاحتيال المصرفي بأشكاله كافة. كما تطرق المنتدى لموضوع إنشاء شركات استعلام ائتماني في الأردن إلى جانب أنظمة المدفوعات والتسويات وإدارة السيولة الفائضة والإدارة الإستراتيجية للبنوك والحاكمية المؤسسية، والعمليات المصرفية الإسلامية، والتغيرات التي تطرأ على الساحة المصرفية الدولية والإقليمية والمحلية.

الملتقى الثاني للمسؤولية المجتمعية

نظمت جمعية البنوك في الأردن الملتقى الثاني للمسؤولية المجتمعية بتاريخ ٢٠١١/٩/١٨، والذي أكد من خلاله مصرفيون وخبراء أهمية تطوير وتفعيل دور الشركات الوطنية للمسؤولية المجتمعية والانتقال من مفهوم تقديم الخدمة التطوعية إلى مراتب ترتكز على الأداء المسئول والمواطنة الصالحة وخدمة المجتمع. ودعوا إلى ضرورة الخروج بمفهوم المسؤولية المجتمعية من أطر الجمعيات التعاونية والخيرية إلى حيز أوسع من العمل المنهجي والثقافة المؤسسية.

وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض خلال افتتاحه لأعمال الملتقى على ضرورة تطوير وتفعيل أدوار البنوك بما يعود بالخير والنفع على القطاعات في المملكة، وقال عوض أن أهم الأهداف المرجوة من عقد الملتقى هي إحداث نوع من التغيير في فهم مؤسساتنا وشركاتنا الوطنية للمسؤولية المجتمعية، بحيث يضمن ذلك الانتقال من مفهوم تقديم الخدمة التطوعية وفقا لمبدأ التبرع والإحسان إلى مراتب أعلى وأسمى ترتكز على الأداء المسؤول والمواطنة الصالحة وخدمة المجتمع التي تمارس به الشركات نشاطها، وهذا يعني الخروج بمفهوم المسؤولية المجتمعية من أطر الجمعيات التعاونية والخيرية إلى حيز أوسع من العمل المنهجي والثقافة المؤسسية. ودعا عوض للمحافظة على كينونة المسؤولية المجتمعية لتبقى تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية دون أن يكون هناك إلزام في فرضها على الشركات لأن ذلك من شأنه أن يقضي على روح المبادرة وأن يحولها لشكل جديد من أشكال الضرائب.

وبين عوض أن موضوع المسؤولية المجتمعية ليس بالجديد على الأردن، حيث أن الأردن كان من الدول التي بادرت وبوقت مبكر لتبني هذا المفهوم وإدماجه في جميع الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مشيراً للدور الكبير لجلالة الملك عبد الله الثاني وجلالة الملكة رانيا العبد الله في إرساء وتأكيد مفهوم المسؤولية المجتمعية في الأردن.

وأشار عوض إلى تعاظم دور القطاع الخاص في الأردن وازدياد إسهاماته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ليصبح شريكاً فاعلاً للقطاع العام في قيادة التغيير وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد عوض أن مفهوم المسؤولية المجتمعية لا يزال في طور النوايا الحسنة تجاه المجتمع، ولم يتبلور بالشكل المطلوب ليصبح قاسما مشتركا ونقطة اتفاق ووفاق بين مؤسساتنا الوطنية في القطاعين العام والخاص.

واستعرض عوض مجموعةً من الاقتراحات والعوامل التي من شأنها تحفيز وتوسيع دائرة المسؤولية المجتمعية وتطوير أدوارها، بعيداً عن الاكتفاء بالحوافز الضريبية والتي لم تعد في المستوى الذي يتناسب مع حجم وأدوار المسؤولية المطلوبة، مؤكداً على ضرورة فتح المجال أمام الأفكار الجديدة التي تعزز ممارسات المسؤولية وتدعمها.

وبين عوض أن البنوك العاملة في٧ الأردن كانت السباقة في تحمل مسؤولياتها تجاه مجتمعها ولتقديم الدعم لمختلف فئات وشرائح المجتمع الأردني ضمن إطار مسؤوليتها المجتمعية والذي تبنته كاتجاه مؤسسي وثقافة ونهج متفق عليه. وبين أن مجموع المبالغ التي أنفقتها البنوك العاملة في الأردن على مبادرات المسؤولية المجتمعية بلغ ٢٧,٢ مليون دينار تقريباً خلال عام ٢٠٠٩، ونمت بأكثر من ١٩٪ في عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٣٢,٤ مليون دينار، مشيراً أن المساهمات السنوية للبنوك في مبادرات المسؤولية المجتمعية شكلت ما بين ٨ -٩٪ من صافي الربح السنوي لها خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. أشار عوض أن نشاطات المسؤولية المجتمعية للبنوك شملت مجموعة كبيرة من المجالات منها التعليم والتنمية والفقر والطفل والمرأة والأسرة وذوي الاحتياجات الخاصة، والمجالات الرياضية والصحية والمجالات الثقافية والفنية والمهنية والمجالات البيئية والسياحية والتراثية والدينية، إضافة لدعم مؤسسات وطنية ثقافية واجتماعية واقتصادية.

كما بين عوض إلى دور البنك المركزي الأردني في تبني المبادرات التي تحمل مضامين اجتماعية إضافة لأبعادها الاقتصادية والمالية. مشيراً إلى جهود البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وما تمخض عنها من تعاميم وحوافز شجعت البنوك على توسيع دائرة التمويل الموجه لتلك الشركات. كما أشار عوض لقيام البنك المركزي في إطار سعيه لتفعيل المبادرة الملكية سكن كريم لعيش كريم بتحرير ضعفي التسهيلات الممنوحة للأفراد ضمن هذه المبادرة من مبلغ الاحتياطي الإلزامي، وكذلك قيام البنك المركزي بالسماح للبنوك منح تسهيلات ائتمانية مباشرة بالعملات الأجنبية لأغراض التصدير وإعادة التصدير لتشجيع القطاع الخارجي. وقيام البنك المركزي بإصدار تعميم للبنوك يحثها من خلاله على المساهمة في مشروع الحزام الأخضر.

وبين عوض أن البنوك العاملة في الأردن تمارس مسؤولياتها المجتمعية إما من خلال المشاريع والمبادرات المشتركة التي تتبناها البنوك بشكل جماعي، أو من خلال المشاريع الفردية التي يدعمها ويساندها كل بنك بشكل فردي. داعياً لتأسيس صناديق قطاعية للمسؤولية الاجتماعية في الأردن مثل صندوق المسؤولية الاجتماعية للبنوك.

من جهته، قدم مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح ورقة عمل تناول فيها دور البنوك العاملة في الأردن في المسؤولية المجتمعية، مؤكداً أن البنوك تلعب دوراً مهماً على صعيد التوظيف والتدريب، حيث بلغ عدد موظفي البنوك خلال عام ٢٠٠٩ أكثر من ١٦٦٠٠ موظفاً وموظفة. وبين قندح أن البنوك تساهم في التنمية الاقتصادية في المملكة من خلال تقديم مختلف الخدمات المصرفية للمشروعات في مختف القطاعات وتوزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية وتفعيل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والتنسيق المستمر مع مختلف الجهات. وأكد قندح أن البنوك تهتم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء دوائر خاصة فيها للوقوف على الحاجات التمويلية لهذه المنشات والاهتمام بالتمويل البيئي ودعم المشروعات ذات الطابع الأخضر والصديقة للبيئة وتقديم ورعاية ودعم مبادرات المسؤولية المجتمعية بكافة مجالاتها. كما عرض الدكتور قندح بنود الدراسة التي أجرتها الجمعية حول أهم خصائص ومميزات المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن.

وفي كلمة له قال مدير دائرة الدراسات والسياسات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور راضي العتوم أن هناك اهتمام حكومي عربي في موضوع المسؤولية المجتمعية تبلور في اجتماع وزراء التنمية الاجتماعية العرب عام ٢٠٠٨، تبعه اهتمام حكومي أردني تمثل في طلب رئاسة الوزراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضع إطار عام لمأسسة العمل بالمسؤولية المجتمعية، وتبني الحكومة له كعمل طوعي اختياري للشركات والبنوك ومؤسسات الأعمال، ودون تحمل الخزينة أية أعباء مالية. وقال العتوم أن الحكومة وافقت على إنشاء لجنة تنسيقية للمسؤولية المجتمعية لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي. وأشار إلى تبني الاتحاد العام للجمعيات الخيرية إنشاء مؤسسة تمويل ميكروي وصغير تستهدف مناطق جيوب الفقر والعاطلين عن العمل والفقراء في مختلف المناطق.

وقدم مدير مركز الأردن الجديد للدراسات هاني الحوراني ورقة عمل بعنوان حالة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن دعا فيها لضرورة قيام الشركات في الأردن بنشر المعلومات عن دورها أو أدائها الاجتماعي كونه يحسن صورتها لدى الجمهور، ويوفر بيانات دقيقة عن عطاء الشركات ومسؤوليتها الاجتماعية. كما دعا إلى بلورة رؤية ورسالة وأهداف تتصل بدورها الاجتماعي ونشر ذلك في التقارير السنوية ومواقعها الالكترونية.

وعرضت مديرة التسويق في بنك اتش ا س بي سي ماريا قسوس رؤية البنك للاستدامة المؤسسية التي تتمثل في مقاومة التغير المناخي والاستثمار المجتمعي في التعليم والبيئة واستدامة التمويل والأدوار التي يقوم بها البنك على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

وقالت مديرة جمعية قرى الأطفال الأردنية لينا مولا أن الجمعية ساهمت بإقامة قنوات اتصال وثيقة وحققت قاعدة من الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وقطاع البنوك على كافة المستويات، ومشاركة الجهات المانحة في استقطاب

أعداد أخرى من المانحين لينضموا إلى قائمة شركاء الجمعية. وأشارت إلى مساهمة الأفراد والشركات الكبرى والبنوك في توفير مختلف أشكال الدعم بما فيها الدعم المالي بدفع مبلغ ١٥ ألف دينار، لتغطية مصاريف البيت الأساسية من إيواء ومأكل وتعليم، إضافة للتكاليف الصحية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المصاريف المترتبة على البيت العائلي. وقالت إن برنامج المسؤولية الاجتماعية لدى العديد من مؤسسات المجتمع المدني والبنوك لا تركز فقط على العمل الخيري والتبرعات، وإنما الاهتمام بإشراك الموظفين من خلال مبادرات العمل التطوعي بهدف تعزيز حس المسؤولية الاجتماعية لدى الموظفين تجاه المجتمع وزيادة ولاءهم وانتماءهم للمجتمع.

وبين أحمد اللوزي من جمعية الصداقة للمكفوفين أهمية الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع خدمة الأفراد مؤكداً أن المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة هي جزء لا يتجزأ من الحراك التنموي الاقتصادي ولتمكينها يجب العمل على إيجاد القواسم المشتركة بين النظم المالية الاقتصادية ممثلة بالبنوك التي تعتبر همزة الوصل بين المؤسسات التنموية وبين الاقتصاد القومي والعالمي. ودعا لتقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة من قبل البنوك لتمكينهم من الإسهام في تطوير الاقتصاد وإعطائهم الحرية التامة لفتح وإدارة عمليات الحساب وتوفير جهاز الصراف الآلي الناطق للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية و إلغاء طلب الشهود والاستعاضة عنه إما عن طريق البصمة الالكترونية أو عن طريق الاستعانة بمدير البنك للتأكد من سلامة السحب وأمنه وفق إجراءات البنك التي يعتمدها للحصول على خصوصية واستقلال الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أسوة بغيرهم.
وأكد ممثل البنك العربي في عرض لتقرير الاستدامة لعام ٢٠١٠ إن المزايا التي تحققها الاستدامة تساعد في تطوير رؤية وإستراتيجية تنظيمية مستدامة وتدعم النظام الإداري والأهداف الإستراتيجية والعملياتية الداخلية وتدعم وتشجع الابتكار وتحقق ميزات تنافسية للبنك.
وقالت الدكتورة منى هندية من الجامعة الألمانية الأردنية إن مبادرة التقرير العالمية تشكل إطارا لمناقشة مخرجات التقارير حول التزامات المنظمات واستراتيجياتها وتوجهاتها الإدارية وتقيس المبادرة الاستدامة في تقرير التمويل العالمية، وتعطي اهتماما للبيئة والمخرجات غير الملموسة اقتصاديا واجتماعيا.
وعرض مستشار وزير البيئة المهندس رؤوف الدباس أهمية أدوات التمويل الأخضر للقطاع البنكي وتحفيز الاقتصاد الأخضر من خلال القروض الميسرة والخصومات وصناديق الأسهم الخاصة ورأس المال المغامر. وعرضت مؤسسة انجاز لأوجه التعاون مع البنوك في مجالات متعددة تتمثل في الدعم والتطوع في تدريب الطلاب المستفيدين من برامج انجاز التي تستهدف تدريب طلاب الجامعات لتجسير الفجوة بين الجانب النظري والتطبيقي في سوق العمل.

هـ. نشاطات وأخبار أخرى

➢ برعاية رئيس جمعية البنوك ديلويت عقدت مؤتمرا حول الاتجاهات التنظيمية لبازل ٣

عقدت شركة ديلويت مؤتمرا حول الاتجاهات التنظيمية لبازل ٣ برعاية رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض حضره نخبة من مدراء ومسئولي وممثلي البنوك في الأردن ، بحضور شركاء ومدراء شركة ديلويت في الأردن ولبنان
وتضمن المؤتمر مناقشة التحديات التي ستواجه القطاع المصرفي نتيجة تطبيق معايير بازل ٣ وقدم خلالها الحضور مشاركاتهم حول مبررات وضع هذه المعايير الجديدة ، وآثارها المحتملة على القطاع المصرفي في الأردن والعالم اجمع وتم عرض التعريف المنقح لقاعدة رأس المال المؤهلة لاحتساب الركيزة الأولى لنسبة الملاءة المالية كما تم تقديم الحد الأدنى من المتطلبات المعززة التي تقرضها القواعد المنتظرة كنسبة ٧ بالمئة كحد أدنى لرأس المال من الفئة الأولى الأساسية واحتياط رأس المال الإضافي بنسبة ٥ ر٢ بالمئة ، والذي يعمل بدوره على معالجة التقلبات الاقتصادية الدورية من خلال فرض احتياط رأس المال الإضافي في أوقات النمو الائتماني المفرط .
وتركز جزء مهم من المناقشة حول الإرشادات الجديدة لإدارة مخاطر السيولة التنظيمية ، والتي سيكون لها بالغ الأثر على نموذج الأعمال والتوجه الاستراتيجي للكثير من البنوك في جميع أنحاء العالم. ولتسليط الضوء على الآثار المحتملة لهذه المعايير الجديدة على القطاع المصرفي والتي ستدخل حيز التنفيذ بين العامين ٢٠١٥ و٢٠١٨ فإنه تم تقديم النتائج الرئيسية لدراسات الآثار الكمية التي تم تنفيذها على المستوى الأوروبي.
وأشارت هذه النتائج إلى طلب ٢٩١ مليار يورو إضافة من رأس المال من الفئة الأولى الأساسية لتلبية المتطلبات الجديدة اعتبارا من نهاية ٢٠٠٩ إلى جانب عجز مقدر للموجودات السائلة وقدره تريليون يورو. وتسلط هذه النتائج الضوء على التغيرات العميقة في السياسات الاستثمارية الإستراتجية الشاملة المتوقع اعتمادها من قبل بعض المستثمرين والشركات والبنوك. وعلى الصعيد المحلي ، فان إدراج أدوات الدين الصادرة عن البنك المركزي الأردني تحت قائمة الموجودات السائلة المؤهلة سيكون عنصرا رئيسا فيما يتعلق بالامتثال بمعاير بازل.

جمعية البنوك تستضيف وفد منظمة العمل الفرنسي

استضافت جمعية البنوك وفد منظمة العمل الفرنسي بتاريخ ٢٠١١/١/٣١ في مقر الجمعية، وقد عرض رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض لوفد منظمة أرباب العمل الفرنسيين (ميديف) التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها المملكة في العام الماضي وعقب الأزمة المالية العالمية.

وقال عوض ان الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض بشكل حاد في عام ٢٠٠٩ عاد للارتفاع إلى ٢,٨٥٪ في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٠ وتسارعت وتيرة التضخم في الارتفاع إلى ٥٪ مع نهاية العام بسبب ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية على السواء. وأضاف انه رغم تراجع كثير من مؤشرات الاقتصاد الكلي، فإن القطاع المصرفي حافظ على متانته حيث ارتفعت الاحتياطات من العملات الأجنبية إلى ١٢ مليار دولار مشيراً إلى ان الحكومة نجحت في إدارة إصدار اليورو بوند في السوق العالمية.

وقال رئيس الجمعية بحضور أعضاء من مجلس الجمعية ومديرها العام الدكتور عدلي قندح ان نمو الناتج المحلي المتوقع للعام الحالي ٤,٢٥٪ يعكس الظروف الاقتصادية العالمية لكنه لا زال اقل من المستوى المأمول. وتوقع ان تتسع الفجوة في الحساب الجاري في العام الحالي إلى ٦,٢٥٪ من الناتج المحلي بسبب ارتفاع قيمة المستوردات من السلع الأساسية، كما توقع ان يتحسن الأداء المالي بسبب خطط التعزيز الحكومية عكسها بشكل واضح مشروع الموازنة الذي يستهدف دعم الانتعاش الاقتصادي.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية ان السياسة المالية في موقف ملائم مع إجراءات التخفيف التي اتبعها البنك المركزي الأردني منذ بداية الأزمة المالية العالمية والتي شهدت تراجعا في الطلب على الإقراض. وأكد ان التقدم الذي شهدته الإصلاحات الهيكلية أسهم في دعم الأداء الاقتصادي بشكل عام في المملكة حيث عملت الحكومة على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقدم الدكتور عدلي قندح عرضا لأبرز التطورات التي شهدها القطاع البنكي في الأردن من حيث الانتشار ورأس المال والربحية. وبين ان البنوك العاملة في المملكة حققت انتشاراً وصل إلى ٦٤٠ فرعا في عام ٢٠١٠ فيما ارتفعت مساهمة المستثمرين العرب والأجانب في البنوك الأردنية من ٤٩٪ في عام ١٩٩٧ إلى ٥٨٪ في عام ٢٠١٠.

وأشار قندح إلى أن موجودات البنوك شهدت ارتفاعات كبيرة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ لتصل إلى ٣٤,٤ مليار دينار في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠ مقابل ١٢,٩ مليار دينار في عام ٢٠٠٠. وقال الودائع نمت أكثر من الضعف لتبلغ ٢٢,٣ مليار دينار ، فيما نمت التسهيلات لتصل إلى ١٤,٢ مليار دينار.

وبين قندح أن نسبة القروض غير العاملة انخفضت من ١٦٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٩٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠ وارتفعت نسبة. وأشار إلى انخفاض أسعار الفائدة على الإقراض والاقتراض بشكل ملموس خلال السنوات العشرة الماضية إلا أن هامش سعر الفائدة اتسع من ٤,٨٪ إلى ٥,٧٪.

وقال ممثل الوفد الفرنسيين تيري كورتين ان المنظمة تضم قطاعات اقتصادية واسعة من بينها البنوك الفرنسية. وأكد ان المنظمة تربطها علاقات قوية بالأردن تمتد لعشرين عاماً. وأكد أن البنوك ورجال الأعمال الأردنيين شركاء للفرنسيين في الاستثمار معبرا عن اهتمام رجال الأعمال الفرنسيين في اتخاذ الأردن قاعدة لإدارة استثمارات يتطلعون لها في السوق العراقية. كما أشاد كورتين بقدرة الاقتصاد الأردني على تجاوز الأزمة المالية والاقتصادية التي أثرت على كل دول العالم.

وطرح أعضاء الوفد مجموعة من الأسئلة تناولت حجم التعامل النقدي مقابل التعامل الالكتروني للأموال في السوق المحلية وحول إمكانية تمويل استثمارات فرنسية في العراق من قبل البنوك الأردنية وحول مساهمة الحكومة في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ونسبة تركز التسهيلات الائتمانية خصوصا للقطاع العقاري وكذلك حول تمويل الصادرات من الأردن إلى العراق .وأكد رئيس الجمعية مروان عوض أن البنوك المحلية تتبع تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بعمليات تمويل النشاطات خارجية والمركزي متحفظ في هذا الاتجاه وهو ما أدى لحماية البنوك من تبعات الأزمة. وأكد أن البنك الأهلي الأردني ساهم في تمويل مشروعات في العراق لكن من خلال بنوك عراقية لها ارتباط قي بنوك محلية إضافة إلى تمويل عراقيين في الأردن يديرون استثماراتهم من عمان. وحول إمكانية تمويل شركات فرنسية مهتمة بالعمل في السوق العراقية قال عوض أن البنوك الأردنية مستعدة لذلك ولنا خبرة طويلة في السوق العراقية تمكنا من الإسهام في التمويل.

وقال رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الدكتور ميشيل مارتو ان البنوك تدرس أي مشروع وحسب جدواه لجهة القدرة على استرداد الأموال يتم اتخاذ قرار التمويل . وأكد ان الدعم الحكومي للشركات التي تعمل في تنفيذ المشروعات تأخذ شكل تسهيلات ضريبية وإعفاءات وليس دعما ماليا مباشرا.

وقال مدير عام كابيتال بنك هيثم قمحية ان التداول النقدي سواء بالأموال أو الشيكات تستحوذ على الحجم الأكبر من العاملات المالية في المملكة. وأكد أن اتجاهات البنوك للمشاركة في المشروعات الكبرى في المملكة تعتمد على نوعية المشروع وحجمه والقطاع الذي ينتمي له .وأشار إلى ان البنوك الأردنية تمول العراقيين المقيمين في المملكة والذين يمتلكون ضمانات في السوق المحلية.

وضم الوفد الفرنسي رؤساء ومدراء شركات قطاعات اقتصادية متنوعة مثل الهندسة والمقاولات و الطاقة والكهرباء والأجهزة الالكترونية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المقاولات الكهربائية والميكانيكية والصيانة الصناعية وسائط النقل والطيران وبناء الملاعب الرياضية والاستشارات الهندسية والمياه والبيئة ومعدات الدفاع والقطاع المصرفي.

➢ جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لبحث موضوع الشيكات المزورة والجرائم المتعلقة بالبنوك

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم ٢٤ آذار ٢٠١١ اجتماعاً بالتعاون مع إدارة البحث الجنائي في مديرية الأمن العام حضره مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح والمقدم حسين العبادي والنقيب نارت شركس من إدارة البحث الجنائي وبحضور ممثلين عن البنك المركزي الأردني والبنوك الأعضاء.

وجاء الاجتماع بناءً على الكتب التي وجهتها إدارة البحث الجنائي للبنك المركزي بخصوص موضوع الشيكات المزورة والجرائم المتعلقة بالبنوك. وقال المقدم العبادي أنه برزت بالآونة الأخيرة العديد من الأساليب الجرمية الحديثة والتي تستخدم التقنيات التكنولوجية في تنفيذها خصوصا على القطاع المصرفي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لبناء الاستثمار الآمن، وهو ما يتطلب التعاون لدراسة الثغرات التي يستغلها المجرمون لارتكاب جرائم الاحتيال أو السرقة. وتطرق الاجتماع إلى الشيكات المزورة وبطاقات الائتمان وكاميرات المراقبة. وأشار المقدم العبادي إلى شكاوى وردت إليهم من عدة بنوك تتضمن استلامهم شيكات مزورة من خلال الصرف المباشر (على الكاونتر) أو من خلال المقاصة الإلكترونية حيث تكون هذه الشيكات قد اجتازت عملية التدقيق المتبعة في البنوك من حيث العلامات الأمنية المقـررة (الصورة المائية، المايكر، والتوقيع) وتمكن الأشخاص المحتالين من صرف هذه الشيكات ولم يتم التعرف على تزويرها إلا من خلال التدقيق المباشر بين العميل والبنك.

وقال انه من خلال القضايا التي ترد إلى إدارة البحث الجنائي تبين أن آلية التزوير في تلك الشيكات تتلخص في تزوير العلامات الضوئية (الشعار) والعلامات المائية والعبارة التي تحمل اسم البنك وخط المايكر ونوعية الورق المستخدم في الشيكات. وارجع تداول الشيكات المزورة بشكل متقن إلى تدني مستوى الحماية لدى المطابع التي تقوم بتصميم وطباعة ونقل الشيكات إلى البنوك مما يمكن البعض من اختراق العاملين في المطابع للحصول على أوراق شيكات إضافية على العدد الذي تم توريده للبنك، كما أن الإهمال البشري المقصود قد يتسبب في تسريب للورق والأحبار الأمنية المستخدمة في طباعة الشيكات واستخدام تقنيات متطورة في التزوير مشابهه لتلك التي تستخدم في الطباعة الأمنية للشيكات وعدم وجود عينه شيك أصليه لدى أمين الصندوق تمكنه من مقارنته مع الشيك المعروض عليه تحت جهاز الأشعة فوق البنفسجية (UV) مما يشكل إرباك وصعوبة لدى موظفي البنوك في التعامل معها. وأضاف العبادي أن مجموع القضايا التي تعاملت معها إدارة البحث الجنائي من هذا النوع في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بلغ نحو ١٠٥ قضايا وتم إلقاء القبض من خلالها على ٢٠٠ شخص. وأشا ر إلى تباطؤ بعض البنوك بمراجعة أقسام البحث الجنائي من أجل تقديم الشكاوى في مثل تلك القضايا ما يتيح الفرصة للأشخاص ذوي الأسبقيات بقضايا الاحتيال والتزوير من الاحتيال على بنوك أخرى. وأشار العبادي أنه في بعض الحالات يكون مفوض البنك الذي يقدم الشكوى غير ملم في موضوع الشكوى أو يكون هناك تباطؤ من قبل الموظف المفوض بتأمين الأقراص المدمجة (CD) التي أو أوراق الشيكات و التقارير الفنية الخاصة بها، وفي بعض الحالات التي لا يكون فيها البنك قد تعرض لخسارة مادية فإن إدارة البنك لا تقوم بتقديم شكوى ويكون الهدف من كتاب البنك هو إعلام إدارة البحث الجنائي وفقاً لتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وهو الأمر الذي يؤدي لعدم نيل الأشخاص المتورطين في مثل هذه القضايا العقوبات رادعة لعدم الإدعاء بالحق الشخصي من قبل البنوك.

وفيما يتعلق بقضايا تزوير بطاقات الائتمان التي تعاملت معها إدارة البحث الجنائي خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ أشار العبادي أنها بلغت ٢٥ قضية وتم إلقاء القبض من خلالها على ٢٨ شخصاً. وأوصت إدارة البحث الجنائي بسرعة الإبلاغ من قبل البنوك وشركات البطاقات الائتمانية عن قضايا الشيكات المزورة وقضايا البطاقات الائتمانية المزورة التي ترد إليهم، وأن يكون الموظف المفوض في تقديم شكوى بالقضايا المذكورة على دراية كافيه بأحداث وتفاصيل القضية. وأوصت بضرورة تزويد قسم البحث الجنائي المختص الذي يتم تقديم الشكوى لديه بجميع الأمور الفنية المتعلقة بالقضية من حيث الأقراص المدمجة (CD) التي تتضمن صور الأشخاص (المشتكى عليهم) وكشوفات بحركات السحب وأماكنها وأوراق الشيكات المزورة وتقارير الخبرة اللازمة وضرورة تسمية ضابط ارتباط من قبل البنوك وشركات البطاقات من أجل متابعة القضايا التي يتم تقديمها لدى البحث الجنائي وتعزيز إجراءات الحماية على أوراق الشيكات بإضافة علامات مائية وضوئية جديدة على أوراق الشيكات تحول دون تزويرها. وأوصت بتشديد إجراءات الحماية على أجهزة الصراف الآلي ضد عمليات الاختراق الإلكتروني. وشددت الإدارة على ضرورة وجود تعاون بين البحث الجنائي والبنوك الأردنية وذلك من خلال الندوات و ورشات العمل المتعلقة في مجال الاحتيال المصرفي، وقيام شركات البطاقات الائتمانية بإلزام التجار وأصحاب المحلات التجارية المتعاقدين معها بخصوص أجهزة البطاقات الائتمانية في محلاتهم بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الواجب إتباعها من اجل التأكد من شخصية مستعمل البطاقة.

تمثيل الجمعية في لجنة الحوار الوطني

تنفيذا لما جاء في كتاب التكليف السامي وقناعة من الحكومة بمنهج الحوار، وبعد قيامها بحوارات معمقة ومكثفة مع العديد من القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل لجنة الحوار الوطني، وذلك بهدف الحفاظ على حيادية اللجنة، وإضفاء صفة المدنية والأهلية عليها لكي تعمل في أجواء موضوعية ومستقلة.

وتتكون لجنة الحوار الوطني التي يترأسها رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري من ٥٢ شخصية يمثلون مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية. وتم تكليف مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح من قبل مجلس إدارة الجمعية ليكون ممثلا لجمعية البنوك في اللجنة. وحدد قرار مجلس الوزراء مهام اللجنة بإدارة حوار وطني مكثف حول كافة التشريعات التي تتعلق بمنظومة العمل السياسي ومراجعتها، للتوصل إلى الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، وهي إيجاد حياة حزبية وديمقراطية متقدمة، وتشكيل حكومات برلمانية عمادها الأحزاب، وتقديم مشروعي قانونين توافقيين للانتخابات العامة، والأحزاب، يلبيان هذه الأهداف. وحظيت اللجنة بدعم من جلالة الملك عبدالله الثاني، حيث التقى أعضائها وحثهم على ضرورة العمل بروح الفريق وبجدية تامة وأن تكون مخرجاتها شاملة ولصالح الجميع لان الإصلاح مطلب لكل الأردنيين الذين هم جميعا جزء من المسيرة الوطنية. ودعا جلالة الملك أعضاء اللجنة إلى ضرورة التواصل مع مختلف أطياف ومكونات الشعب والتوجه صوب المحافظات، والتركيز على الشباب وقضاياهم بصفتهم الفئة الأوسع في المجتمع. وعبر جلالته عن دعمه للجنة التي أوكلت إليها مهمة إطلاق حوار وطني شامل لتطوير الأنظمة والتشريعات الناظمة للحياة السياسية، وقال «أنتم كلجنة تلعبون دورا مهما جدا للانتقال بالأردن إلى مرحلة جديدة عنوانها الإصلاح والتحديث والتطوير، وأنا الضامن لما ستخرجون به من نتائج لحواراتكم».

جمعية البنوك تشارك في مؤتمر الشامغن المصرفي

شاركت جمعية البنوك في الأردن في أعمال مؤتمر الشامغن المصرفي الذي عقد في مدينة اسطنبول التركية بتنظيم من مجموعة البنك والمستثمر في أواخر شهر آذار ٢٠١١ وبمشاركة أردنية وسورية ولبنانية وتركية بهدف تعزيز التعاون المصرفي بين الدول الأربعة. وقال محافظ البنك المركزي الشريف فارس شرف أن أهمية المؤتمر الذي يضم دول الشامغن تكمن في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين الدول الأربعة مؤكداً أن اتحاد الشامغن يوصف بأنه «اتحاد الأنظمة المالية» وله تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين هذه الدول في المستقبل. وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض في كلمة له في افتتاح المؤتمر انه يشكل فرصة مهمة لتبادل الخبرات في تعزيز التعاون المصرفي بين دول الشامغن مبيناً أن هذا التكتل يأتي بعد توقيع الدول الأربعة

لاتفاقية منطقة تجارة حرة بينها بشكل يعزز الاستثمارات المشتركة بينها ويجعلها من أهم التحالفات الاقتصادية على مستوى المنطقة. وأكد أن جمعية البنوك في الأردن أدركت مبكرا أهمية التعاون مع مختلف الدول ووقعت لتحقيق هذا الهدف مجموعة مذكرات تفاهم مع نظيراتها في رومانيا ولبنان وسوريا وتركيا وفلسطين. وقال عوض ان تدعيم العلاقات الاقتصادية الثنائية بين دولنا، سيساعد في تعزيز النمو الاقتصادي وسيسهم في حل بعض المشكلات التي نواجهها، لاسيما وأن الدول الأربعة مجتمعة تشكل سوق مندمجة كبيرة بكثافة بشرية تصل إلى ١٠٠ مليون نسمة وناتج إجمالي يصل لنحو ٩٠٠ مليار دولار. وأبين عوض نبذة عن تأسيس جمعية البنوك في الأردن وخدماتها ومجالات التعاون مع مختلف الجهات الرسمية محليا وإقليميا. كما عرض أبرز التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها المملكة بعد الأزمة المالية العالمية.

وقال مدير عام جمعية البنوك الدكتور عدلي قندح أن المؤتمر جاء لتعزيز التعاون المصرفي بين الأردن وسوريا ولبنان وتركيا بعد ان اتفقت هذه الدول على تأسيس منطقة تجارة حرة بينها. وأضاف ان هذا أول اجتماع على مستوى محافظي البنوك المركزية في هذه الدول والمصارف الممثلة من خلال جمعيات البنوك فيها. وضم الوفد المصرفي الأردني محافظ البنك المركزي الشريف فارس شرف ونائبه خلود السقاف ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك مروان عوض ورئيس مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي سالم برقان ومدير عام بنك القاهرة عمان كمال البكري ومدير عام كابيتال بنك هيثم قمحية ومدير عام جمعية البنوك في الأردن وعدد من ممثلي البنوك المحلية.

وأوصى المؤتمر مجموعة من التوصيات شملت تشجيع البنوك العاملة في دول الشامغن على استخدام معايير موحدة فيما يتعلق بأنظمة المدفوعات وعمليات البنوك لتسهيل تعاونها وتشجيع البنوك للعمل على تحصين عملياتها ضد تمويل الإرهاب وغسيل الأموال والفساد باستخدام معايير محددة والعمل من أجل تحقيق التكامل التجاري والصناعي والمصرفي بين دول الشامغن وتوسيع التعاون ليشمل الموضوعات الثقافية والاجتماعية والإنسانية بالإضافة إلى القطاعات المالية والمصرفية. وأوصوا في إعطاء اهتمام خاص للعمليات المصرفية الإسلامية التي شهدت نموا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية. واتفقوا على التحضير لإنشاء بنك إقليمي فيما أكدوا على ضرورة إصدار السلطات النقدية قوانين تشجع الاستثمار المشترك خصوصا في القطاع المصرفي، وتوقيع المزيد من الاتفاقيات التي تشجع التمويل عبر الحدود والاستقرار المالي وأنظمة المدفوعات وكذلك تشجيع البنوك العاملة كافة في دول الشامغن لتطبيق معايير بازل وتشجيع التعاون بين هيئات الرقابة في دول الشامغن لتبني معايير رقابة وتنظيم دولية. و أوصى المؤتمرون بإنشاء مجموعات عمل من الخبراء في دول الشامغن لتطوير مناهج تعاون مشتركة إلى جانب إنشاء مجلس إدارة لمؤتمر الشامغن وعقد المؤتمر بشكل منتظم.

➢ لقاء رئيس الوزراء مع القطاع المصرفي الأردني في جمعية البنوك في الأردن

التقى رئيس الوزراء معروف البخيت يوم ٢٨ نيسان ٢٠١١ في جمعية البنوك في الأردن بالقطاع المصرفي الأردني وبحضور وزير الصناعة والتجارة الدكتور هاني الملقي ووزير المالية الدكتور محمد أبو حمور ومحافظ البنك المركزي الشريف فارس شرف. وقال البخيت أن الحكومة ستعلن تشكيلة فريق الحوار الاقتصادي بعد ان تنهي سلسة لقاءات عقدتها مع جميع القطاعات الاقتصادية حيث سيتألف الفريق من ٢٠ إلى ٣٠ شخصية تمثل مختلف القطاعات ليعمل مع الفريق الاقتصادي الحكومي على وضع خطتين بشكل متواز أولها إجراءات سريعة لمعالجة القضايا والتحديات حتى نهاية العام وثانيها الإجراءات الواجب اتخاذها للعامين المقبلين.

وأكد البخيت أن الحوار الاقتصادي لا يقل أهمية عن الحوار السياسي في هذه المرحة بناء على ترابط مساري الإصلاح في كلا المجالين. وأعرب عن أمله ان تسفر توصيات ومخرجات لجنة الحوار الاقتصادي التي ستمثل جميع الفعاليات الاقتصادية في المملكة، بما فيها قطاع البنوك والمصارف عن صياغة سياسات اقتصادية تقلل من الآثار السلبية للظروف الإقليمية، وتحقق خطوات ملموسة وايجابية في المناخ المحلي اجتماعيا وتنمويا، قبل نهاية العام الحالي. وبين رئيس الوزراء ان لقاءه مع ممثلي القطاع البنكي في المملكة يأتي استكمالا لمساعي الحكومة نحو وضع إطار لحوار وطني يدعم مسار الإصلاح الاقتصادي، ويفتح أفاقاً جديدة للتخطيط وانتخاب الأفكار المثلى لمواجهة التحديات الاقتصادية ودفع عجلة النمو. وقال ان ظروف المنطقة والمملكة تحتم علينا التكاتف والتعاون جميعا واستثمار أفضل ما لدينا من مبادرات ومقترحات وإجراءات وجهود عملية تسهم في تحقيق الإصلاح الاقتصادي،

استنادا إلى لغة علمية وقراءات موضوعية تتجاوز الانفعالات الاجتماعية والحسابات السياسية، لصالح تحقيق الاستقرار والتوازن.

وشدد البخيت على أن الحكومة تولي القطاع النقدي والمصرفي جلّ اهتمامها باعتباره رافداً أساسياً لاقتصادنا الوطني، ودورها حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي. كما أكد البخيت على ضرورة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التحديات الاقتصادية الماثلة أمام الاقتصاد الوطني والحكومة ومن أهمها ارتفاع عجز الموازنة وتراجع الإيرادات العامة وتفاقم المديونية وارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، مشيراً لارتفاع فاتورة الطاقة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط عالمياً وما تتحمله الحكومة من مخاطر وأعباء مالية نتيجة استمرار دعم الأسعار لمشتقات النفط خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، لافتاً إلى تفجير خط الغاز المصري المزود للمملكة وعقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء يوم الخميس ٢٨ نيسان ٢٠١١ لبحث تداعيات انقطاع الغاز المصري عن المملكة، ومشيراً لقرار الحكومة باعتماد مجموعة من إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة خصوصا في قطاعي النقل والمباني الحكومية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشار البخيت إلى أن الحكومة قامت باتخاذ إجراءات عدة لتحفيز تمويل القطاع المصرفي لها وبأن الحكومة ستعمل على تفعيل دور شركة ضمان القروض في موضوع الكفالات والضمانات البنكية لتلك الشركات. وكشف البخيت ان الحكومة تدرس فكرة إنشاء صندوق لدعم تمويل القطاع الصناعي بفوائد ميسرة على غرار بنك الإنماء الصناعي وإمكانية تأسيس صندوق رأسمال مغامر لدعم المشاريع الإنتاجية والخدمية الصغيرة من خلال تبرعات القطاع الخاص التي تتضمن القطاع المصرفي. وأشار البخيت أن هناك توجهاً لتخفيض الاحتياطيات الإجبارية على البنوك التجارية مقابل زيادة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وإمكانية إنشاء صندوق متخصص بالمخاطر لدعم الشركات والمؤسسات المتعثرة، على ان يدار بالكامل بخبرات من القطاع الخاص. وأعرب البخيت عن شكره وتقديره للبنوك الوطنية لاستجابتها لخطة الحكومة بتخضير الطريق الصحراوي من العقبة في الجنوب إلى جابر في الشمال، لافتاً إلى أن هذه الاستجابة تأتي انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، التي نشجعها ونحث عليها.

وقد أشاد البخيت بدور القطاع المصرفي فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية مع دعوته لتوجيه هذه الأموال إلى الصناعات ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظات. كما أشاد بالمبادرة التي تقدم بها البنك العربي منذ أكثر من شهرين لإنشاء صندوق للمسؤولية الاجتماعية، مؤكدا أهمية تعميم هذه المبادرة على جميع البنوك في الأردن. وأشار إلى التجربة الناجحة لصندوق التنمية والتشغيل الذي يسهم بشكل جدي في إحداث تنمية مستدامة وتوفير فرص عمل حقيقية للمواطنين في المحافظات وبنسبة تحصيل للقروض التي يمنحها تصل لأكثر من ٩٥٪ ونحو ٩٨٪ عند النساء وإمكانية استفادة البنوك من هذه التجربة. وأشار البخيت إلى أن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص موجود حاليا في ديوان التشريع والرأي وهو في مراحله النهائية، لافتا إلى ان الحكومة سترسله إلى مجلس النواب حال إقراره. وأكد البخيت أن الأردن وبفضل ما يتمتع به من قيادة حكيمة مستنيرة ووعي شعبه قادر على تجاوز التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية، لافتا إلى ان الظرف الحالي الذي يعيشه العديد من الدول العربية يسمح باستقطاب الأردن لمزيد من السياحة بخاصة العربية فضلا عن استقطاب الطلبة للدراسة في الجامعات والكليات الأردنية. وأكد البخيت بهذا الصدد ان الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات على المعابر الحدودية لتقوم جميع الأجهزة بتسهيل عودة الأردنيين المغتربين وكذلك تسهيل دخول السياح خاصة من دول الخليج العربي، معلنا عن تسهيلات لدخول سيارات السياح من الدول الشقيقة ولأكثر من سيارة للعائلة الواحدة. وكشف رئيس الوزراء عن لقاء عقده يوم ٢٧ نيسان ٢٠١١ مع المسؤولين عن المعابر الحدودية للتسهيل على رجال الأعمال، مشيرا إلى إجراءات جديدة بهذا الخصوص تقضي بمنحهم تأشيرات دخول فورية على المعابر إذا كانت لهم اقامات سارية المفعول في دول الخليج العربي.

من جهته أشار وزير الصناعة والتجارة الدكتور هاني الملقي إلى أن الحكومة حريصة على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوزيع منافع قطاع الخدمات على محافظات المملكة بهدف توفير المزيد من فرص العمل والتخفيف عن المواطنين. وقال الملقي أن الحكومة دفعت ٥ ملايين دولار كمساهمة من الأردن في صندوق دعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الذي تم أنشاؤه بمبادرة من أمير دولة الكويت، مشيرا إلى أن وفد من الصندوق سيزور الأردن قريبا للتنسيق مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

التي ستتولى متابعة تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة. وطلب الملقي من القطاع المصرفي العمل بجد لخفض استهلاك الكهرباء والإنارة داخل البنوك نظرا للظروف الصعبة التي تواجه المملكة حاليا بفعل انقطاع إمدادات الغاز المصري وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات كبيرة تضيف أعباء مالية جديدة على موازنة الدولة. وشدد وزير الصناعة على ضرورة توفير الكفالات المالية لقطاع الإنشاءات ليكون قادرا على تنفيذ مشروعات خارج المملكة، مشيرا لوجود اهتمام من الجانب الكويتي لمشاركة مقاولين أردنيين لتنفيذ مشروعات في جنوب العراق.

وأكد وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور أن الأردن لديه فرص واعدة وكبيرة بعدة قطاعات بالمرحلة الحالية في ظل الظروف التي تمر بها بعض دول المنطقة مشيرا إلى أهمية العمل بجد لاقتناصها. وبين ان العجز في الموازنة والمديونية قضايا يجب معالجتها سريعا وعدم ترحيلها إلى سنوات أخرى رغم ان ذلك يتطلب إجراءات قد تكون صعبة لكن يجب السير في الإصلاحات رغم ان الظروف الحالية غير مواتية. وقال أبو حمور أن الوضع الاقتصادي للمملكة امن ومستقر بفعل السياسات الحكيمة التي اتخذت للتخفيف من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مبينا ان احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية على سبيل المثال تغطي مستوردات الأردن لمدة ثمانية أشهر. وأشار أبو حمور إلى ان قانون ضريبة الدخل الجديد هو قانون عصري وهدفه جذب الاستثمارات الخارجية وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، مبينا ان القانون خفض نسبة ضريبة الدخل على البنوك من ٣٨ إلى ٣٠٪.

وأكد محافظ البنك المركزي الشريف فارس شرف أن الجهاز المصرفي الأردني جهاز فعال ومفتوح للكل ومنافس ويلبي كافة المعايير الدولية من أدارة مخاطر وحاكمية وقادر على تلبية حاجات التمويل التي تدعم التنمية الاقتصادية.

من جهته استعرض رئيس مجلس أدارة جمعية البنوك مروان عوض بعض الحقائق عن القطاع المصرفي الأردني مبينا انه استطاع خلال السنوات الأخيرة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية على شكل مساهماتٍ في بنوكٍ محلية من خلال البورصة وفتح فروع لبنوك غير أردنية جديدة، في الوقت الذي انهارت فيه بنوكٌ عملاقة في دولٍ متقدمة. وقال انه في السنوات العشَرة الأخيرة، تم منح ستة رخص جديدة لبنوكٍ عربية للعمل في السوق المحليةً ليصل بذلك عدد البنوك العاملة في الأردن ٢٦ بنكاً منها ستة عشر بنكاً أردنياً وعشرة بنوكٍ أجنبية، تعمل في سوق تنافسية صحية تصب نتائجها في مصلحة المودع والمقترض والمستثمر والاقتصاد الوطني، وتحكمها تشريعات ومعايير متقدمة تتوافق مع أحدث المعايير الدولية، وتقدم مجموعةً متنوعةً من المنتجات والخدمات المصرفية التجارية والإسلامية. وأضاف عوض أن الجهاز المصرفي الأردني يمتلك شبكةً واسعةً من الفروع يتجاوز عددها ٦٦٠ فرعاً داخل المملكة و ١٥٥ فرعاً خارجياً، وبأن عدد أجهزة الصراف الآلي بلغ ١١٣٠ جهازاً تغطي جميع المحافظات. وقال أن أداء القطاع المصرفي الأردني كان خلال السنوات العشر الأخيرة جيداً بكل المعايير، حيث تضاعف إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن بأكثر من ضعفين ونصف،كما تضاعفت التسهيلات الائتمانية بثلاثة أضعاف وتضاعفت الودائع بأكثر من ضعفين ونصف. وأضاف عوض أن الائتمان المصرفي نما خلال العام الماضي بنسبة تجاوزت ٨,٥ بالمئة بينما نما منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شباط الماضي بنسبة تقارب ١٠ بالمئة، مؤكدا أن هذه نسبة مقبولة وتتماشى مع نسبة النمو التاريخي للائتمان في الأردن. وبين عوض أن البنوك العاملة في الأردن وافقت على أكثر من ٩٠٪ من طلبات الاقتراض المقدمة لها حتى وهي نسبة تقترب من مستوياتها في الدول الأخرى، مؤكداً أن هذه النسبة تفند مقولة تشدد البنوك في منح الائتمان، ومشيراً إلى أن أسباب رفض منح التسهيلات الائتمانية ترتبط بالمقام الأول بوضع المقترضين وجدوى مشاريعهم وقدرتهم على السداد وتقديم الضمانات اللازمة وفق معايير منح الائتمان السليم. وقال عوض ان البنوك المحلية أدركت الأهمية المتزايدة لدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عمالتها ٦٠ بالمئة من أجمالي العمالة ومساهمتها في الناتج المحلي أكثر من ٥٠ بالمئة وعدد منشآتها ٩٨ر٥ بالمئة من عدد المنشآت، لافتا إلى أن معظم البنوك استحدثت دوائر وقطاعات متخصصة لهذا النشاط لضمان توفير التمويل المطلوب لهذا القطاع بالسعر المناسب والأجل المرغوب. وتحدث عوض عن معدلات أسعار الفائدة وهامش الفائدة وتدني صافي أرباح البنوك إلى مستويات أقل بكثير من القطاعات الأخرى حيث أنخفض متوسط العائد على موجودات البنوك من ١,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ليبلغ ١,١٪ في نهاية ٢٠١٠. وكذلك انخفض العائد على حقوق الملكية للبنوك خلال ذات الفترة من ١٢,٢٪

إلى ٨,٨٪ في عام ٢٠١٠. وقال عوض إن إسهامات البنوك تعتبر ريادية في الاقتصاد وذلك من خلال دور الوساطة في تجميع المدخرات وتقديم التمويل اللازم لكافة القطاعات، ورفد الخزينة بالإيرادات الضريبية والتي بلغت خلال الأعوام الثلاث الأخيرة ما يزيد عن ٤٢٠ مليون دينار. وأكد أن البنوك في الأردن أخذت مبكراً زمام المبادرة من خلال إسهاماتها بمختلف مجالات المسؤولية المجتمعية من تعليم وثقافةٍ وفنون، ورياضةٍ وصحة، ودعم لمؤسساتٍ وطنية، والاهتمام بالسياحة والتراث، ودعم الهيئات والجمعيات الخيرية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، والاهتمام بالطفل والمرأة والأسرة وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث بلغ مجموع المبالغ التي أنفقتها البنوك على مبادرات المسؤولية المجتمعية خلال العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ما يزيد عن ٣٨ مليون دينار، والتي تشكل حوالي ٥,٥ بالمئة من صافي أرباح البنوك خلال ذات الفترة،بالإضافة إلى توفيرها لحوالي ١٦٥٠٠ فرصة عمل.

وطرح عددا من الحضور ملاحظات ركزت على أهمية توافق القرارات الاقتصادية التي يمكن أن تتخذها الحكومة في المرحلة المقبلة مع البعد الاجتماعي ومراعاة ظروف وأحوال المواطنين المعيشية بخاصة الشق المتعلق منها بأسعار المحروقات، مؤكدين أن الحوار الاقتصادي الذي ستجريه الحكومة بعد تشكيل اللجنة سيكون خطوة ضرورية وايجابية لوضع نهاية لمسلسل الاختلالات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وبالأخص عجز الموازنة والمديونية. وطالب الحضور أن يكون هناك تفكير جدي بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات متناهية الصغر باعتبارها من الأدوات المهمة لمحاربة الفقر وتوفير فرص العمل مع التأكيد على إعفاء البنوك التي تدعم هذا التمويل من ضريبة الدخل. وتم خلال اللقاء اقتراح تأسيس صندوق من قبل البنوك يرصد فيه نسبة من ودائع البنوك لاستثمارها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقام في المحافظات لتوفير فرص العمل ومحاربة الفقر والبطالة. وأشار الحضور إلى وجود توجس وقلق من الوضع الاقتصادي الحالي مطالبين باليات وتصور لتحفيزه سواء بجذب مزيد من الاستثمارات أو مراجعة الأنفاق الحكومي والاستمرار بتطوير التشريعات الناظمة للقطاع الاقتصادي بخاصة تشريع المعلومات الائتمانية.

جمعية البنوك تستقبل وفد صندوق دعم القطاع الخاص والأعمال الصغيرة والمتوسطة

زار وفد من صندوق دعم القطاع الخاص والأعمال الصغيرة والمتوسطة جمعية البنوك في الأردن ضمن مبادرة سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت التي تم الإعلان عنها في قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بمبلغ ٥ ملايين دولار تدفع على خمس سنوات اعتبارا من العام الحالي ٢٠١١. وبحث الصندوق لدى لقائه مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح آلية الاستفادة من مبادرة الصندوق. وتعرف وفد الصندوق على شروط التمويل المحلية والقواعد والإجراءات القانونية التي تتطلبها البنوك المحلية. ويهدف الصندوق إلى دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما وان حجم هذه المشروعات يتجاوز ٨٥ بالمئة من اقتصاديات الدول العربية بشكل عام.

جمعية البنوك تشارك في لقاء الأعمال الأردني العراقي

شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض ومديرها العام الدكتور عدلي قندح في اللقاء الذي نظمته غرفتي تجارة وصناعة الأردن للوفد التجاري العراقي الذي زار المملكة للمشاركة في اجتماعات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتاريخ ٢٠١١/٥/١٩ في عمان. وجاء اللقاء بهدف تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين المملكة والعراق الشقيق بما يحقق مصالح الجانبين في زيادة التبادل التجاري وإقامة الاستثمارات المشتركة.

وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية ومديرها العام استعداد البنوك الأردنية للتعاون مع القطاع الخاص التجاري والصناعي في الأردن والعراق لتمويل نشاطاته والإسهام في تعزيز التبادل التجاري بالاتجاهين. وأشار الدكتور قندح إلى أهمية اللقاء في التعرف على احتياجات رجال الأعمال والمستثمرين في البلدين وما هو المطلوب من القطاع المصرفي الأردني لتعزيز البنية الاستثمارية خصوصا المشروعات المشتركة التي تصب في خدمة اقتصاد البلدين، وأهمية تطوير العلاقة مابين جمعية البنوك ورابطة المصارف العراقية لخدمة القاطعين المصرفي في البلدين.

جمعية البنوك تعقد اجتماعا تشاورياً مع البنوك وشركات التامين والخدمات المالية بهدف تأسيس \ شركة استعلام ائتماني

عقدت جمعية البنوك في الأردن في مقرها بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٧ اجتماعا تشاورياً ضم ممثلين عن المؤسسات المالية وشركات التأمين والشركات المالية والتمويل التأجيري والشركات التي تقوم بالبيع لأجل لأي أموال منقولة أو غير منقولة أو لأي خدمات، بهدف التشاور مع المهتمين من المعنيين لغايات تأسيس شركة استعلام ائتماني في المملكة الأردنية الهاشمية. ويأتي الاجتماع الذي أعلنت عنه الجمعية في الصحف المحلية استعدادا لتفعيل قانون المعلومات الائتمانية، قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ والذي يعطي الصلاحية لترخيص شركة استعلام ائتماني بقرار من البنك المركزي الأردني وفقا للأحكام والشروط التي يحددها نظام خاص يصدر لهذه الغاية علما بأن المادة (٥/ب،ج) من قانون المعلومات الائتمانية رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ تنص على أن تكون الشركة ذات مسؤولية محددة أو شركة مساهمة خاصة، وعلى أن تقتصر المشاركة أو المساهمة فيها حسب مقتضى الحال على البنوك وأي أشخاص اعتباريين آخرين بموافقة البنك المركزي، ولا يجوز إجراء أي تغيير في ملكية الحصص أو الأسهم في الشركة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي. كما نصت المادة (١٣- أ،ب) من القانون على أنه لا يجوز لأي مقدم ائتمان أو مزود بيانات أن يمتلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من ٥ بالمئة من رأسمال الشركة، وأنه لا يجوز أن تتجاوز ملكية مقدمي الائتمان ومزودي البيانات مجتمعين ما نسبته ٤٩ بالمئة من رأسمال الشركة

جمعية البنوك توقع مذكرة تفاهم مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بهدف تسهيل حصول الشركات المتوسطة والصغيرة على التمويل

وقعت جمعية البنوك في الأردن يوم ١٦ أيار ٢٠١١ مذكرة تفاهم مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) تتضمن تعاون الطرفين لتشكيل لجنة تقدم استشارات تمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تسهيل حصول هذه الشركات على التمويل. وتأتي مذكرة التفاهم ضمن الجهود التي تبذلها جمعية البنوك في سبيل تعزيز الشراكات مع مختلف المؤسسات الوطنية في القطاعين العام والخاص، كما أنها تعكس استجابة القطاع المصرفي واهتمامه الكبير بجميع مكونات الاقتصاد الوطني أفرادا أم شركات كبرى ومؤسسات القطاع العام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يذكر ان البنوك في الأردن تدرك أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الوطني ومدى إسهامها في التنمية والتشغيل والإنتاج، بالإضافة إلى التعداد الكبير لهذه المنشآت. وقامت معظم البنوك بتأسيس دوائر وقطاعات متخصصة في نشاطات الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستطاعت أن توفر لها توليفة ملائمة من المنتجات والحلول المصرفية وبشروط وأسعار تتناسب وإمكانات تلك الشركات وقدراتها. واتخذ البنك المركزي الأردني أخيرا عددا من المبادرات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصدر تعميما بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١١ بتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة وبتحديد معايير واضحة يمكن من خلالها تصنيف تلك الشركات. كما أصدر البنك المركزي تعميما آخر للبنوك المرخصة بتاريخ ١٢ كانون الثاني أيضا يهدف إلى تشجيع تمويل تلك المنشآت من خلال تحرير أرصدة من الاحتياطي النقدي الإلزامي للبنوك تعادل قيمة التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك إذا كانت أسعار الفوائد أو المرابحة عليها أقل بنسبة ١ بالمئة من أسعار الفائدة لأفضل العملاء. وستقوم اللجنة المشكلة بموجب مذكرة التفاهم بإجراء عدد من الدراسات والمسوحات الميدانية لتوفير قاعدة بيانات علمية يستند إليها متخذي القرار، خصوصا في ظل الحاجة الماسة لوجود معلومات عن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يساعد القطاع المصرفي من صياغة آليات التمويل الأكثر قدرة على تحقيق الأهداف المشتركة للبنوك وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوقت نفسه.

جمعية البنوك تشارك في المؤتمر المصرفي العربي (رؤية جديدة للإصلاح الاقتصادي)

شارك رئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض ومديرها العام الدكتور عدلي قندح في أعمال المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠١١ في العاصمة القطرية الدوحة يوم ١٨ نيسان ٢٠١١، الذي عقد تحت شعار «رؤية جديدة

للإصلاح الاقتصادي» بتنظيم من إتحاد المصارف العربية. وانعقد المؤتمر برعاية رئيس الوزراء القطري، وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومصرف قطر المركزي واتحاد غرفة دول مجلس التعاون الخليجي بحضور حوالي ٣٠٠ شخصية اقتصادية ومالية ومصرفية قيادية، بينهم محافظو بنوك مركزية ورؤساء مجالس إدارات بنوك عربية وإسلامية ورؤساء وممثلو جمعيات مصرفية عربية ومؤسسات تمويل إقليمية ودولية.

ودعا الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة قطر في كلمته التي افتتح بها أعمال المؤتمر أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى صياغة وبلورة نموذج لنظام اقتصادي يتوافق مع واقع الأمور ومتطلبات المنطقة. وأوضح ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات التي يجب أن تكون من الداخل مبينا أن البطالة في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرتفعة تتجاوز معدلاتها في كثير من دول المنطقة المعدلات العالمية. ونبه إلى خطورة مسألة غلاء المعيشة وما تمر به دول العالم من ارتفاع في أسعار الغذاء وما له من انعكاسات تضخمية على عدد من دول المنطقة بسبب قدرتها المالية المحدودة.

وناقشت الجلسة الرئيسية في المؤتمر تحت عنوان «مقاربة عربية للإصلاح الاقتصادي» عددا من المحاور بينها استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي وإدارة الأزمات في القطاع المصرفي والمالي والتطورات السياسية وتأثيرها على الاقتصادات العربية إضافة إلى التكامل العربي ومناخات الاستثمار: شراكة عربية من أجل التنمية، وأدار مجريات الجلسة الدكتور جمال بيومي الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك الأردنية مروان عوض في الجلسة أن توقيت المؤتمر يأتي متزامنا مع التحولات الكبيرة التي تشهدها المنطقة العربية، وتعالي الأصوات المطالبة بالإصلاح الشامل. وأكد عوض أهمية النظرة الشاملة للإصلاح باعتبار أن نظريات الإصلاح المجزأة أو الانتقائية أثبتت فشلها. وذكر أن سياسات الإصلاح الاقتصادي يجب أن تتجه من المستوى الكلي للجزئي في تحديد المشاكل التي يتوجب حلها، وأن يكون الاتجاه من المستوى الجزئي للكلي عند تنفيذ الحلول وسياسات الإصلاح. وشدد عوض على ضرورة أن يبدأ الإصلاح من أعلى الهرم الاقتصادي بحيث يتم تحديد أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدولة ومن ثم صياغة جملة من الحلول المقترحة التي تكون تفصيلية ومتشعبة وتشمل جميع الوحدات الاقتصادية على المستوى الجزئي ومن ثم اتخاذ الإصلاحات اللازمة على مستوى الوحدات الاقتصادية من منشآتٍ ومؤسسات، وعلى المستويات القطاعية. وشدد عوض على أهمية تكاثف الجهود العربية للتصدي لجميع المشكلات التي تواجه الدول العربية، والعمل على بناء شراكات حقيقية بين تلك الدول بحيث تتجسد من خلالها أحلام التكامل أو التعاون الاقتصادي خاصة وأنه تتوفر في دول العالم العربي كل مقومات التكامل الاقتصادي. واستعرض عوض أهم المؤشرات الاقتصادية العربية مشيراً إلى أن التنمية الاقتصادية لا تزال ضعيفة بشكلٍ عام، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي العربي إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٩ متأثرا بتبعات الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفع حسب التقديرات الأولية في عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٤,٥٪. مع التوقع بأن يشهد عام ٢٠١١ حدوث تباطؤ في معدلات النمو العربية بسبب حالة عدم الاستقرار التي تسود المنطقة. واعتبر عوض أن أي مساع للإصلاح الاقتصادي يجب أن تستهدف رفع مستوى الإنتاجية والاستثمار في الأصول المنتجة وزيادة التكوين الرأسمالي في الدولة، خصوصاً في ظل حقيقة أن الإنفاق الرأسمالي في الدول العربية لا يشكل سوى ربع نفقاتها العامة، أما التركيز على النفقات الجارية والتي شكلت حوالي ٧٤ بالمائة من إجمالي الإنفاق العام العربي فلن يكون له أي مردودٍ إيجابي على المدى الطويل، بل على العكس سيساهم في استفحال العجز في موازنات الدول العربية وزيادة مديونيتها وهي المشكلة التي عانينا وما زلنا نعاني منها، حيث يشكل الدين العام الخارجي للدول العربية حوالي ٢٣ بالمائة من الناتج المحلي العربي، في حين يشكل الدين الداخلي نسبة ٣٠ بالمائة تقريباً.

وأشار عوض إلى أهم التحديات التنموية التي تواجه الدول العربية بما في ذلك تفاقم مشكلة البطالة والتحديات المرتبطة بمعدلات التضخم في والذي يعتبر تضخماً مستوردا في أغلب الحالات. وأكد انه على الرغم من أن موازنات خمسة دول عربية نفطية أظهرت فائضا في الموازنة العامة، فقد حققت موازنات أربعة عشر دولةً عربية عجزا واضحا في الموازنة تراوحت نسبته للناتج المحلي بين ٢,٢ بالمائة في المغرب و ٢٢,٦ بالمائة في العراق، وإذا كان العام ٢٠١٠ قد حمل معه تحسنا في موازنات الدول العربية عموما، فمن غير المتوقع أن يكون الوضع أفضل في عام ٢٠١١ حيث أن التوقعات تصب في اتجاه ارتفاع العجز نتيجة لسياسات التوسع في الإنفاق الحكومي التي اتخذتها معظم الدول العربية بسبب ظروف المنطقة السياسية ومشاكل الطاقة ونقص الموارد المائية. وقال إن ما شهده عالمنا العربي من اضطرابات وتحولات في الآونة الأخيرة والتي حملت في طياتها النزعة للإصلاح والسعي

نحو تحقيق التنمية العادلة والمستدامة، قد دفعت معظم الحكومات العربية لاتخاذ جملة من التدابير يأتي في مقدمتها الزيادة الواضحة في الإنفاق العام، والذي يشكل تقريبا ٣٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العربي، مع التوقع بأن ترتفع هذه النسبة مع نهاية العام الحالي. ولفت ان التوسع الأخير في الإنفاق العام العربي استهدف زيادة دعم المواد الأساسية من أغذية ومحروقات، وزيادة الرواتب وخاصة لذوي الدخل المتدني، وزيادة الإعانات الاجتماعية وتحويلات العاطلين عن العمل، وتخفيض الضرائب على بعض السلع الأساسية، ودعم بعض القطاعات الإنتاجية، والتوسع في التوظيف للحد من ظاهرة البطالة. وطرح عوض تساؤلا: هل يمكن لهذه الإجراءات أن تحقق تطوراً ملحوظا على صعيد الإصلاح الاقتصادي، أم أنها ستكون مجرد مساعي لتخفيف الاحتقان الشعبي؟ كما تظل هناك تساؤلات عن مدى قدرة موازنات الدول العربية على تحمل المزيد من الإنفاق خاصةً وأن أرقام موازنات العديد من تلك الدول أظهرت عجزاً ملفتاً خلال الفترة الماضية بلغ في المتوسط ٤,٨٪ من الناتج المحلي خلال عام ٢٠٠٩ للدول غير النفطية، ومع إضافة الدول النفطية يصبح العجز الكلي قريبا من الصفر.
وأكد عوض على أن أهم الدروس التي يمكن أن نستخلصها من الاضطرابات الأخيرة في الدول العربية هي أن الحكومات لا بد أن توجه اهتماماً بالغاً لتحقيق النمو الشامل والمستدام والعادل وتقديم الدعم للأسر الفقيرة وحماية الطبقة المتوسطة ومكافحة البطالة بكافة أشكالها ومحاربة الفساد الإداري والاقتصادي، وان ما نحتاجه اليوم على صعيد الإصلاح الاقتصادي هو أن يكون لدينا خطط عمل واضحة ومدروسة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. كما أكد على ضرورة توسيع نطاق التعاون الاقتصادي العربي ليرتفع من مرحلة التجارة البينية إلى مستويات الإنتاج والاستثمار المشترك، وتأسيس الشركات والمشاريع الكبرى داخل الحدود العربية، مع التركيز على القطاعات التي تحقق فائدة مزدوجة لاقتصاديات الدول العربية وللمستثمرين بنفس الوقت - إضافة للتوجه نحو التصنيع باختلاف مستوياته لما له من انعكاس كبير على الميزان التجاري العربي، تشكل المستوردات الصناعية النسبة الأكبر من المستوردات العربية بنسبة تصل إلى ٦١ بالمائة من إجمالي المستوردات.
وقال إن الفرص الاستثمارية المتاحة في الوطن العربي تعتبر كبيرة وواعدة، وتتنوع على امتداد الأرض العربية مشيراً إلى أن أهم القطاعات العربية المتاحة للاستثمار قطاع الطاقة والمياه، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال، وقطاعات النقل، والقطاعين العقاري والسياحي.
وأكد ان الدول العربية تمتلك نظاما مصرفيا قويا ومستقرا، أثبت مناعة واضحة في وجه أعتى الأزمات المالية العالمية، وحقق وجودا قويا في الساحة العالمية، حيث تجاوز حجم موجودات المصارف التجارية العربية ٢,٢ تريليون دولار، وبلغ حجم الودائع لدى المصارف العربية ١,٣ تريليون، بينما يتضح دور القطاع المصرفي الرائد في التنمية من خلال حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العربية والذي بلغ ١,٢ تريليون، منها ٧٤٪ موجهة للقطاع الخاص العربي. كما استطاعت المصارف العربية أن تحقق ملاءة مالية جيدة من خلال ارتفاع رؤوس أموالها لتصل إلى نسبة ١١ بالمائة من إجمالي الموجودات. وأشار إلى أن الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي العربي وضمان سلامته ومنعته تبقى مرهونة بالوضع الاقتصادي العام للدول العربية ومدى نجاح مساعي الإصلاح الاقتصادي فيها، حيث أن التجارب تثبت بأن القطاع المصرفي العربي يتأثر بالأداء الاقتصادي بشكل مباشر، وأن عملية إصلاح الاقتصاد تساهم في تعزيز الأداء المالي والمصرفي.
من جانبه أرجع الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحيم حسن النقي خلال عرض قدمه أثناء الجلسة الواقع السيئ للاقتصاد العربي إلى افتقار الدول العربية لمراكز البحث العلمي وغياب الإحصاءات الاقتصادية عن هذه الدول. وقال إن الدول العربية لا تنفق على البحث العلمي والأبحاث الاقتصادية التي تطور واقعها وذلك لغياب هذه الثقافة في الدول العربية بالإضافة إلى غياب الإحصائيات نفسها التي من الممكن أن يبنى عليها البحث. وأكد أن تداعيات الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل كبير على الاقتصاديات العربية وذلك لغياب الإدارات التي تتعامل مع الأزمات الاقتصادية. وأشار إلى أن الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية لا تأتي بشكل مدروس وإنما تخلقها الظروف والواقع الذي تمر به. وشدد الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون على أهمية موضوع الأمن والاستقرار في تطور الاقتصاد العربي، وأبرز تجربة دول مجلس التعاون الخليجي كتجربة اقتصادية ناجحة مبينا أن أهم أسباب نجاحها هو التجانس بين دول مجلس التعاون في العديد من المسائل الجوهرية التي أدت إلى تحقيق تكامل اقتصادي. ونبه إلى أهمية تعاظم دور القطاع الخاص في الدول العربية، وضرورة أن تقوم الحكومات العربية بالتنازل عن بعض الأدوار لصالح القطاع الخاص مثل قطاع الطاقة وغيره من

القطاعات الإستراتيجية.
من جهة أخرى أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر طارق عامر أن الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي المصري عام ٢٠٠٤ أنقذت البنوك المصرية من الانهيار، بعد الخسائر القوية التي تعرضت لها بسبب سياسة الإقراض الخاطئة التي اتبعتها، واتخاذ وسائل غير عملية أو مصرفية في الائتمان. وقال في كلمته خلال المؤتمر أن البنك المركزي المصري قام بإصلاح السياسة النقدية والاستعانة بالخبراء المصرفيين من خارج القطاع الحكومي في تنفيذ هذه السياسات، وهو ما أدى إلى تحسن أداء البنوك عموما، وهو ما ساهم في الحد من تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك المصرية، مشيرا إلى أن البنوك حققت أرباحا ملموسة العام الماضي ومن المتوقع أن تسير على نفس الوتيرة مستقبلا لتحقق أرباحا ولكن بصورة اقل وذلك نظرا للتباطؤ الذي يشهده الاقتصاد المصري حالياً.
ولفت عامر إلى أن الإصلاحات والنمو الذي قارب ٧ بالمئة لم ينعكس على المواطن الذي كان يشكو من التضخم والكثير من المشاكل معتبرا ان معدلات التنمية المرتفعة نسبيا التي شهدتها مصر الأعوام الماضية لم تمنع من قيام الثورة في مصر.
وتوصل المؤتمرون والمشاركون إلى مجموعة من التوصيات منها تفعيل مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتنشيط دور القطاعين العام والخاص في تصويب وتصحيح برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لمكافحة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي. كما أوصوا بالتزام الشركات والمؤسسات بمعايير مالية واقتصادية كفيلة بتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية، وشددوا على أهمية توحيد تشريعات الاستثمار العربية وإقرار الحوافز الضرائبية وإزالة المعوقات أمام حركة الاستثمارات العربية المشتركة. وأوصوا بإعطاء الأولوية القصوى للمشروعات الاستثمارية القادرة على إيجاد فرص عمل للكفاءات العربية الناشئة وتعميم نظم الرعاية الاجتماعية والصحية ووجوب التزام مؤسسات القطاع الخاص في الدول العربية بأداء الأدوار الاجتماعية المطلوبة منها وتوجيه الاستثمارات العربية الخاصة نحوى تنمية مستويات التعليم المختلفة وتأهيل المهارات البشرية. ودعوا إلى إنشاء سوق مالية عربية مشتركة والى ضرورة زيادة حجم التبادلات التجارية العربية البينية تمهيدا لإقامة السوق الاقتصادية العربية المشتركة والسعي إلى إنشاء صندوق الطاقة المشترك بين البلدان العربية. وحثوا على حفز مصارف الاستثمار لأداء دور استشاري وتوجيهي للمستثمرين الأفراد وتنويع وتطوير الصناعات العربية وتحويلها من صناعات تقليدية إلى صناعات حديثة تستخدم التكنولوجيا المتقدمة ودعوة المصارف الإسلامية إلى ابتكارات ومنتجات وخدمات جديدة. وشددوا على أهمية تطوير نظام الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية مع وجوب تحقيق استقلال الهيئات الشرعية عن مجالس إدارات البنوك الإسلامية ووجوب مراعاة شرائط وضوابط الحوكمة والشفافية وإيجاد معايير موحدة للصناعة المصرفية الإسلامية. وأكدوا على وجوب امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الدولية في إدارة المخاطر وكفاية رأس المال والإفصاح والشفافية ومقررات بازل III وكذلك لتوجيهات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. ودعوا إلى تشجيع التعاون بين السلطات النقدية الرقابية وبين الوحدات المصرفية لاستنباط حلول استباقية لدرء المخاطر والاختلالات التي قد تطرأ على الوحدة المصرفية والتركيز على إجراء اختبارات الضغط واعتماد برامج اختبار تردي القروض والموجودات لتمكين المصارف من تكوين مؤونات بصورة ديناميكية، والوقوف على نوعية محافظ القروض وتطويرها وتنويع عضوية مجالس الإدارة بتطعيمها بعناصر وخبرات شابة. وأوصوا بالعمل على إيجاد وتطوير مؤسسات تصنيف مخاطر عربية تعتمد مبادئ محددة إنشاء مجلس استقرار مالي عربي.

➢ البنوك والممولون يناقشون النسخة الأولى من آليات برنامج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

عقدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل لمناقشة النسخة الأولى من آليات تنفيذ برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحضور وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور جعفر حسان ورئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض ومدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح والمدير التنفيذي للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وممثلين عن الجهات الدولية الممولة وممثلي البنوك الأعضاء.
وقال حسان أن الورشة تهدف للبحث في آليات تنفيذ برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد أدوت المساعدة الفنية للبنوك حتى تتمكن من توسيع قاعدتها التمويلية، وتمكين المشروعات القائمة والجديدة من الاستفادة من فرصة

التمويل، مؤكداً أن الوزارة تسعى لإيجاد جسر يربط بين المشروعات والبنوك. واستعرض حسان مكونات البرنامج التي تتمثل في آلية ضمان القروض بنسبة ٧٠ بالمئة من خلال مؤسسة دعم الاستثمارات الخارجية الأميركية OPIC وضمان المتبقي بنسبة ٥٠ بالمئة من قبل مؤسسة الاستثمار الدولية IFC للوصول إلى ضمانات قروض إجمالية قد تصل إلى ٨٥ بالمئة من خلال مخصصات لهذه الضمانات بقيمة من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مليون دولار. وقال ان آلية الضمان من شأنها تخفيف عامل المخاطرة التي يتحملها البنك وبالتالي ينعكس ذلك على أسعار فوائد منخفضة بحيث يكون العائد متناسب مع درجة المخاطر. وأكد ان البرنامج يشتمل إنشاء صندوق لدعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح تستخدم لتغطية تكلفة ضمانات القروض ولتوفير فترة سماح معقولة لبعض المشروعات ولدعمها من خلال توفير منح حسب المتطلبات وبقيمة أولية تصل إلى ٧٠ مليون دولار.

وقال ان وجود المنحة من شأنه تقليل التكلفة التي يتحملها البنك في سبيل عملية الإقراض ويحفز الزيادة في فترات السماح لتصل إلى ثلاث سنوات وحسب حاجة المشروعات، فيما سيعمل الصندوق على توفير الخدمات المالية والمساعدات الفنية اللازمة لتأهيل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي ترغب بالحصول على التمويل، بما يتضمن توفير الدعم الفني والمالي اللازم لهذه الشركات والذي من شأنه ان يعزز من ديمومتها واستمراريتها خصوصا المشروعات ذات الأفكار الإبداعية والمبتكرة والتي تراعي ترشيد الطاقة وتحديث التكنولوجيا. وبحسب الوزير حسان فان البرنامج يشمل تقديم قروض ميسرة من قبل المؤسسات التنموية العربية والدولية لتوفر التمويل من خلال البنوك أو صندوق التنمية والتشغيل مباشرة للمشروعات وبفائدة لا تتجاوز ٢ بالمئة ودون الحاجة إلى ضمانات سيادية من الحكومة وباستخدام الضمانات التي يوفرها البرنامج وبقيمة تصل إلى ٥٠ مليون دولار.

كما يتضمن البرنامج مساعدات فنية لدعم المشروعات والبنوك المشاركة في البرنامج ومن جهات تشمل (أوبك وسي اتش اف) والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وبرامج الاتحاد الأوروبي ومؤسسة التمويل الدولية وبرامج وكالة التنمية الدولية الأميركية (يو اس أيه أي دي) حيث تم تنسيق هذه البرامج من خلال مؤسسة تطوير المشاريع (جيدكو) ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض إن مبادرة الحكومة لإنشاء صندوق متخصص لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة يعتبر خطوة لدعم هذا القطاع الحيوي وتعزيز إسهاماته في التنمية الاقتصادية الشاملة. وقال عوض أن المبادرات التي تستهدف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت تحولاً كبيراً على صعيد التنفيذ وأخذت تتسم بطابع الجدية والضرورة الملحة، وأصبحت الأصوات التي تنادي بضرورة دعم هذا القطاع تلاقي أصداء واسعة في القطاعين العام والخاص، ضمن نهج الشفافية والشراكة البناءة التي تجمعهما. وأشار عوض إلى أن جمعية البنوك وقعت مذكرة تفاهم مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بهدف التعاون من أجل تشكيل لجنة استشارية لتقديم استشارات تمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى آليات تسهل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لها. وقال أن البنوك في الأردن تدرك أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الوطني ومدى مساهمة هذا القطاع في التنمية والتشغيل والإنتاج، لذلك وفرت معظم البنوك بنى تحتية لخدمة هذا القطاع، وتوفير بدائل تمويلية متعددة له تتضمن العديد من المنتجات والحلول المصرفية وبشروط وأسعار تتناسب وتكلفتها التمويلية. كما أشار عوض إلى أن البنك المركزي الأردني اتخذ بعض المبادرات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال إن خروج صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لحيز الوجود سيكون انجازا كبيرا تنعكس آثاره بشكل مباشر على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وتوسيع أنشطتها وتحسين دوراتها الإنتاجية. وأكد أن وجود مثل هذا الصندوق سيساهم في استقطاب تمويل أكبر لتلك المشروعات وسيكون خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، متوقعا ان التحرك سيكون سريعا وله نتائج ايجابية في ظل جاهزية القطاع المصرفي واستعداده للتعاون من جهة، وفي ظل التوجه الحكومي القوي لإنجاح هذه المبادرة من جهة أخرى ووجود العديد من الجهات الداعمة للمبادرة. وقال «نأمل أن يجسد هذا الصندوق الشراكة الفاعلة بين قطاعنا المصرفي وبين مؤسسات القطاع العام بما يعود بالنفع على جميع الأطراف وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن تفضي نقاشاتنا إلى تشكيل إطار واضح المعالم عن تأسيس الصندوق وآليات عمله.

وتهدف ورشة العمل الأولية إلى عرض آلية عمل برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشروط

التمويلية للقروض، وتحديد الجهات المستهدفة، وتقديم مقترح لإدارة عمليات تسهيل التمويل بالإضافة إلى الأدوات التي تدعم عملية التنفيذ في مختلف القطاعات. كما تهدف إلى زيادة الأثر على المحافظات واستقطاب الاستثمارات والتوسع في توفير فرص العمل وإيجاد آلية لتقديم التسهيلات الائتمانية لهذه المشروعات من خلال أدوات تشمل ضمانات للقروض ودعم فني ومنح في بعض الأحيان لتمكين هذه المشروعات من الحصول على السيولة المتوفرة لدى البنوك المحلية. والفئات المستهدفة من برنامج التمويل، هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن كافة من الشركات والمؤسسات الفردية القائمة والتي تحت التأسيس والتي يعمل لديها لغاية ٢٥٠ موظفا بالإضافة إلى الأفراد الراغبين في تأسيس مشروع، مع منح حوافز اكبر للمشروعات الكثيفة العمالة والمتواجدة في المحافظات والمناطق الأعلى في نسب البطالة. وسيدعم برنامج الإقراض لهذه الفئات بشكل ميسر وبأسعار فائدة مخفضة في حدود ٤ إلى ٦ بالمئة وبدون عمولات سنوية وفترات سماح لغاية ٣ سنوات وفترات سداد إجمالية لغاية ١٠ سنوات حسب طبيعة واحتياجات المشروع بالإضافة إلى تحديد متطلبات الضمانات للمقترضين بحيث تتراوح بين ١٥ إلى ٣٠ بالمئة من قيمة القرض على أبعد تقدير.

وبموجب الآلية المقترحة، سيتم العمل على تحديد سقوف من مخصصات الصندوق للبنوك التي يتم اختيارها وفقا لمعايير رئيسية أهمها: سعر الفائدة المعروض وحجم محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة الائتمانية ونصيبها من المحفظة الائتمانية الكلية للبنك وتوفير أقسام خاصة لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الانتشار الجغرافي للمراكز الائتمانية للبنك وفروعه في المحافظات. وتتمثل مهام البرنامج في توزيع مخصصات الصندوق وبرامج الضمانات والمساعدات الفنية على البنوك المشاركة ومتابعة التزام البنوك من حيث منح القروض للفئات المستهدفة وفقا لمعايير الإقراض المتفق عليها ضمن البرنامج. ويعمل البرنامج على تقديم النصح والخدمات المالية والدعم الفني للشركات من حيث إعداد الدراسات والتقارير الائتمانية ودراسات الجدوى الاقتصادية، وخطط العمل والخطط التسويقية اللازمة وتحويلها للبنوك المشاركة، والإدارة المالية لمخصصات الصندوق بهدف تحقيق العائد الأمثل وإعداد الدراسات والأبحاث الاقتصادية والقطاعية والمحددة لملامح وهيكل قروض الصندوق.

كما يعمل على تسويق عمل الصندوق واستقبال طلبات التمويل من الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مكاتب التمثيل في المحافظات. وفيما يتعلق بالجهات والأشخاص المؤهلين للاقتراض فتقترح الآلية الأولية تحديد هذه الجهات بناء على تعريف الصندوق للفئات المستهدفة ومعايير الإقراض للصندوق وتشمل المتقدم لطلب التمويل بحيث يكون مبلغ القرض بين ٣,٥ ألف دينار إلى مليون دينار على أن لا يتجاوز مبلغ القرض المطلوب ٨٥ بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع وان لا تزيد نسبة التشغيل في المشروع لغير الأردنيين عن ٢٠ بالمئة في مختلف الفئات، وأن يكون المتقدم لطلب الحصول على القرض لغاية ٧٠ ألف دينار أردني الجنسية وفي حال كان المبلغ المطلوب ٧٠ ألف دينار فأكثر يشترط أن يكون المتقدم أو مؤسسة قائمة مسجلة في المملكة لإنشاء مشروع فقط، فانه يتم بغض النظر عن جنسية مالك الشركة. وتشترط في المقترض ان يكون حاصلا على شهادة تعليمية أو لديه المقدرة على إثبات خبرته المهنية، وأن لا يزيد عمر المساهمين أو الكفلاء عن ٦٠ عاما، وتقديم جميع الوثائق اللازمة من قبل مقدم الطلب وإظهار الأثر الاقتصادي للمشروع من خلال بيان ما يمثله من توفير لفرص عمل جديدة وتحقيق قيمة مضافة عالية. ومن حيث المتطلبات المالية، سيقوم البرنامج بتقديم الدعم الفني للمشروعات المتقدمة للحصول على التمويل ومساعداتها على توفير متطلبات التمويل الأساسية سواء للمشروعات قيد التأسيس، وأن يتم تحديد الهدف من طلب القرض، وإرفاق الخطة المالية التفصيلية وان تثبت دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية فعاليتها وان المشروع يحقق عائد استثمار جيد. وفيما يتصل بالمشروعات القائمة، يشترط أن يتم توفير القوائم المالية خلال فترة عملية تشغيل المشروع أو لثلاث سنوات ماضية وان تثبت دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية فعاليتها وان المشروع يحقق عائد استثمار جيد من خلال قائمة التدفق النقدي وتوفير خطط العمل لبيان تنفيذ المشروع. كما اشترطت ان تبين القوائم المالية نسب السيولة والربحية والقدرة على الوفاء بكفالة الالتزامات المالية.

وتتمثل المتطلبات القانونية في تقديم جميع الوثائق القانونية المتعلقة بالمعلومات الخاصة بالمتقدم وتسجيل الشركة، وأن لا يكون اسم مقدم الطلب على القائمة السوداء للشركات، وان لا يكون له صلة بأيه مطالبات قانونية.

وتقترح الآلية الأولية تقديم قروض المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بحدود بين ٣,٥ و ٧٠ ألف دينار بواسطة صندوق التنمية والتشغيل ومن خلال محفظة تخصص لغاية إقراض الشركات الصغيرة والأفراد به تأسيس المشروعات وتوسعة المشروعات القائمة.

➢ **جمعية البنوك تعقد مجموعة من الاجتماعات لمتابعة موضوع إنشاء شركة استعلام ائتماني في الأردن**

قامت جمعية البنوك ومنذ صدور قانون المعلومات الائتمانية الأردني رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠، ببذل جهود كبيرة لدفع وتعجيل عملية إنشاء شركة استعلام ائتماني في الأردن. وفي هذا الصدد قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٠ بعمل دراسة حول شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني تجربتي مصر والبحرين مقارنة مع قانون المعلومات الائتمانية الأردني رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ وتم عرضها على مجلس إدارة جمعية البنوك في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣١ والذي أقر توزيعها على البنوك الأعضاء للاطلاع وإبداء الملاحظات. كما قامت الجمعية بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٥ بمخاطبة البنوك لاستمزاج آرائها حول رغبتها المبدئية في المساهمة في إنشاء شركة معلومات ائتمانية أردنية، وعلى إثر ذلك تلقت الجمعية ردوداً إيجابية من معظم البنوك للمساهمة في إنشاء الشركة مع التأكيد على ضرورة أن يصبح قانون المعلومات الائتمانية قانوناً دائماً وأن يصدر البنك المركزي الأنظمة والتعليمات التفصيلية للموافقة على مساهمتها بالشركة المزمع إنشاؤها.

أما خلال عام ٢٠١١، واستكمالاً لجهود الجمعية في تأسيس شركة الاستعلام الائتماني، فقد قامت الجمعية بمجموعة من الخطوات نلخصها فيما يلي:

- عقد اجتماع في البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٤ مع سيادة الشريف فارس شرف محافظ البنك المركزي للتباحث في موضوع تأسيس شركة استعلام ائتماني. وعطفاً على الاجتماع المذكور وبناءً على توجيهات سيادة الشريف فارس شرف ومن أجل متابعة موضوع إنشاء شركة استعلام ائتماني، فقد قرر رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن الأستاذ مروان عوض بموجب كتاب رقم (٢٥٢/١٦) بتاريخ ٢٠١١/٤/١٢ تشكيل «لجنة توجيهية» مؤقتة برئاسته وعضوية كل من:
  - معالي السيدة نادية السعيد / مدير عام بنك الاتحاد
  - عطوفة السيدة خلود السقاف /نائب محافظ البنك المركزي الأردني
  - سعادة السيد كمال البكري / مدير عام بنك القاهرة عمان
  - سعادة السيد هيثم قمحية / مدير عام بنك المال الأردني
  - سعادة د.عدلي قندح / مدير عام جمعية البنوك في الأردن

  على أن يعرض الموضوع على جدول أعمال مجلس الإدارة لبحث وإقرار عضوية اللجنة وتقرر أن يكون الاجتماع الأول للجنة يوم الأحد الموافق ٢٠١١/٥/٨ في مقر الجمعية.

- تم عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية يوم الأحد الموافق ٢٠١١/٥/٨ في مقر الجمعية. وقد أسفر الاجتماع عن التوصل لتوصية بدعوة الأطراف ذات العلاقة بموضوع الشركة لاجتماع تشاوري لغايات تأسيس شركة استعلام ائتماني.

- قامت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٩ بتوجيه دعوة من خلال إعلان في الصحف اليومية لجميع الجهات المهتمة بتأسيس شركة استعلام ائتماني من مؤسسات مالية وشركات تأمين وشركات مالية وشركات تمويل تأجيري وشركات البيع الآجل، لحضور الاجتماع التشاوري، كما قامت الجمعية بتوجيه دعوة للبنوك الأعضاء لحضور الاجتماع المذكور لغايات تأسيس شركة استعلام ائتماني في المملكة.

- بتاريخ ٢٠١١/٦/٨ تم عقد الاجتماع التشاوري لتأسيس شركة الاستعلام الائتماني في الأردن في مقر جمعية البنوك. وقد تم خلال الاجتماع المذكور تسجيل أسماء الأطراف الراغبة في المساهمة في شركة الاستعلام الائتماني المنوي تأسيسها ودون أن تترتب عليهم أي التزامات مستقبلية نحو الشركة. وخلال الاجتماع التشاوري عبر ممثل مؤسسة التمويل الدولية IFC الدكتور أحمد عتيقة عن اهتمام المؤسسة بالمشاركة في شركة الاستعلام الائتماني بسبب احتمالية مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في رأس مال شركة الاستعلام الائتماني (خاضع للدراسة). ولتقديم الدعم الفني خلال مراحل تأسيس الشركة وخاصة فيما يتعلق باستقطاب شريك استراتيجي. حيث أفادت مؤسسة التمويل الدولية عن وجود عدة تصورات لاستقطاب شريك استراتيجي منها:

- طرح عطاء دولي لاستقطاب شركات عالمية صاحبة خبرة في مجال الاستعلام الائتماني. بحيث يتم المفاضلة العروض المقدمة على أساس نتائج الدراسات المالية والفنية لها.
- اختيار شريك استراتيجي مباشرةً دون طرح عطاء دولي بمساعدة مؤسسة التمويل الدولية.

وفيما يتعلق بموضوع الشريك الاستراتيجي اقترحت جمعية البنوك في الأردن أن يتم دراسة نسبة مساهمة الشريك الاستراتيجي من خلال عقد لقاء تشاوري لجميع الجهات ذات العلاقة بما فيها جمعية البنوك، البنك المركزي الأردني، البنوك الأعضاء، مؤسسة التمويل الدولية (كخبراء استراتيجيين).

كما واقترحت الجمعية أن يتم ربط نسبة مساهمة الشريك الاستراتيجي بالدور المتوقع أن يضطلع به في أعمال الشركة من الناحية الإدارية والفنية. مع توقع الجمعية لان يكون دور الشريك الاستراتيجي كبير ومهم بسبب:

- الخبرات الفنية الإدارية التي يمتلكها الشريك الاستراتيجي والتي اكتسبها عبر سنواتٍ كبيرة من العمل في مجال الاستعلام الائتماني في الدول الأخرى.
- قدرته على تقديم البرامج والحلول الملائمة في موضوع الاستعلام الائتماني في الأردن.
- تدريب الموارد البشرية المحلية ونقل المعارف والمهارات اللازمة لتطويرها.

❑ بتاريخ ٢٠١١/٦/٨ استضافت جمعية البنوك في الأردن اجتماعا تشاورياً لخبراء مصرفيين وعاملين في السوق المالية المحلية لدراسة إنشاء شركة استعلام ائتماني نص عليها قانون المعلومات الائتمانية المؤقت رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠. وأكد المجتمعون خلال اللقاء ضرورة ان تشمل الشركة عمليات الاستعلام الائتماني للعملاء في شركات الوساطة المالية. وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض الذي ترأس الاجتماع أن هدف اللقاء هو التشاور حول خطوات إنشاء شركة استعلام ائتماني حسب متطلبات القانون. وأضاف ان البنك المركزي انتهى من إعداد الأنظمة التنفيذية والتعليمات للقانون وسيتم رفعها قريبا إلى مجلس الوزراء لإقرارها للبدء بإجراءات تأسيس شركة إما ذات مسؤولية محدودة أو مساهمة خاصة، حيث ستحدد طبيعة المعلومات الائتمانية التي ستتناولها الشركة. واقترح عوض ان يكون رأسمال الشركة مليوني دينار توزع حسب الحصص التي حددها القانون بحيث تكون حتى نسبة ٤٩ بالمئة بأسماء مقدمي الائتمان أو مزودي البيانات والنسبة المتبقية للأشخاص الاعتباريين.

وطلب عوض من المشاركين في الاجتماع التشاوري والراغبين في المساهمة في شركة الاستعلام الائتماني المنوي تأسيسها تسجيل أسمائهم ودون ان تترتب عليهم أي التزامات مستقبلية نحو الشركة. وقال ممثل مؤسسة التمويل الدولية في الأردن الدكتور أحمد عتيقة ان الهدف من إنشاء الشركة لشمول البنوك وشركات الاتصالات والتأمين والتأجير التمويلي والتمويل الأصغر بالاستعلام، وإجبار البنوك بالاستعلام عن العميل وتبادل المعلومات بين شركة الاستعلام والبنك، مؤكداً أن أفضل طريقة لاستقطاب شركات عالمية صاحبة خبرة في مجال الاستعلام الائتماني هو طرح عطاء دولي من قبل البنك المركزي. وعرض عوض لأبرز مواد قانون المعلومات الائتمانية المؤقت وأبدى ممثلو البنوك والشركات المالية ملاحظاتهم حول مواده.

❑ بتاريخ ٢٠١١/٧/٦ التقى رئيس وأعضاء لجنة الاستعلام الائتماني بسيادة الشريف فارس شرف محافظ البنك المركزي حيث كان الاجتماع لاستكمال ومتابعة موضوع تأسيس شركة استعلام ائتماني في الأردن وبحث مساهمات وحصص البنوك وكافة الجهات من مقدمي الائتمان و مزودي المعلومات، بالإضافة لحصة الشريك الاستراتيجي. وقدمت الجمعية خلال الاجتماع دراسة وتصوراً أولياً لتأسيس شركة استعلام ائتماني في الأردن.

وبناءاً على الصلاحيات المعطاة للبنك المركزي(من خلال قانون المعلومات الائتمانية رقم (١٥) لعام ٢٠١٠ وما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (٥) من القانون والتي نصت على أن تكون الشركة شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة مساهمة خاصة، على أن تقتصر المشاركة أو المساهمة فيها حسب مقتضى الحال على البنوك وأي أشخاص اعتباريين آخرين بموافقة البنك المركزي. كما تؤكد الفقرة (ج) من نفس المادة على أنه لا يجوز إجراء أي تغيير في ملكية الحصص أو الأسهم في الشركة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي) جاءت توجيهات سيادة الشريف فارس شرف / محافظ البنك المركزي الأردني، على الشكل التالي:

اقتراح مساهمات كافة الأطراف في رأس مال شركة الاستعلام الائتماني المزمع إنشائها بحيث تتضمن على كافة البنوك العاملة في الأردن و شركة ضمان القروض وشركات الاتصالات والكهرباء العاملة في المملكة والمؤسسة العامة للضمان

الاجتماعي ومؤسسة التمويل الدولية IFC و الشريك الاستراتيجي. وقد قامت الجمعية، بناء على ذلك بالاتصال بشركات الكهرباء والاتصالات وصندوق الضمان الاجتماعي وشركة ضمان القروض لأخذ رأيها بهذا الخصوص، حيث أبدت رغبتها المبدئية بالمشاركة باستثناء صندوق الضمان الاجتماعي.

أ) تقرر أن تقوم اللجنة التوجيهية بالاتصال بالدكتور احمد عتيقة الممثل الإقليمي للمؤسسة الدولية للتمويل IFC لبحث موضوع شكل مساهمة ومشاركة المؤسسة في رأس مال الشركة وشكل الدعم الفني الذي يمكن أن تقدمة المؤسسة لاستكمال إجراءات إنشاء الشركة واستقطاب شريك استراتيجي.

ب) كما تقرر أن تقوم اللجنة بالاتصال بأحد أعضاء اللجنة القانونية في جمعية البنوك لدراسة موضوع استكمال إجراءات إنشاء شركة الاستعلام الائتماني، والوقوف على كافة المتطلبات القانونية والإدارية والمالية بهذا الخصوص.

ج) كما أفاد سيادة الشريف فارس شرف بأن الأنظمة الخاصة بقانون المعلومات الائتمانية قد أقرت من ديوان الرأي والتشريع كما قدمها البنك المركزي الأردني ومن المتوقع أن يعتمدها مجلس الوزراء خلال الأسبوع القادم.

- بتاريخ ٢٠١١/٧/٣١ تقرر دعوة أعضاء اللجنة التوجيهية للاجتماع لبحث «خارطة الطريق» لاستكمال إنشاء شركة استعلام ائتماني خاصة في المملكة، وذلك يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠١١/٨/٩.

- بتاريخ ٢٠١١/٨/٩ تم عقد الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية وقد قررت اللجنة دعوة مؤسسة التمويل الدولية IFC لحضور اجتماع اللجنة التوجيهية وتم الاتصال بالدكتور أحمد عتيقة ودعوته لحضور الاجتماع في اليوم التالي الموافق ٢٠١١/٨/١٠، وبعد نقاش مطول اقترح د.أحمد عتيقة إحضار خبير من مؤسسة التمويل الدولية لاطلاع اللجنة على تجارب الدول في هذا المجال وبحث المقترح المقدم من IFC للبنك المركزي الأردني بشأن خارطة طريق إنشاء شركة استعلام ائتماني.

- بتاريخ ٢٠١١/٨/١٦ تم عقد الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية بحضور خبير من IFC وأطلع اللجنة التوجيهية على تجارب الدول العالمية لخطوات إنشاء شركة استعلام ائتماني خاصة.وفي نهاية الاجتماع تم طرح سيناريوهات أخرى لشكل ملكية الشركة من البنوك ومن الشريك الاستراتيجي بحيث يتم الاتفاق نهائياً على الحصص بعد استقطاب الشريك الاستراتيجي.
- بتاريخ ٢٠١١/٩/٤ ورد كتاب من محافظ البنك المركزي الأردني لمعالي رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك يشير فيه إلى موضوع تشكيل لجنة توجيهية لمتابعة تأسيس شركة استعلام ائتماني، وأفاد فيه سيادة الشريف فارس شرف محافظ البنك المركزي السابق إلى أن "ليس هنالك ما يدعو إلى تمثيل البنك المركزي الأردني بهذه اللجنة وذلك في ضوء المهام المناطة بها وفقاً لما ورد في كتابكم أعلاه. وبهذا السياق فإننا إذ نؤكد على أهمية ترخيص شركات تعنى بالمعلومات الائتمانية والحرص على إنجاح كافة الجهود المبذولة لذلك ، لنعرب عن استعدادنا لتقديم كافة أشكال الدعم اللازمة حيال ذلك من حيث المشاركة بندوات وبعروض تقديمية ذات علاقة بالموضوع والإجابة على أي استفسارات بالخصوص" .

- بتاريخ ٢٠١١/٩/١٩ تم عقد الاجتماع الرابع للجنة التوجيهية وبناء على توصيات دراسة IFC بصفته مستشاراً للجنة التوجيهية تم الأخذ بتوصية مؤسسة التمويل الدولية لإيجاد "لجنة فنية تنفيذية" برئاسة معالي السيدة ناديا السعيد وترك الحرية لها لاختيار أعضاء اللجنة لاستكمال إنشاء الشركة. وقد قامت معالي السيدة ناديا السعيد بإجراء اتصالاتها لتشكيل أعضاء اللجنة الفنية واستقر الأمر على أن يكون أعضاؤها التالية أسماؤهم:
  - معالي السيدة ناديا السعيد/ مدير عام بنك الاتحاد
  - سعادة السيد هيثم قمحية / مدير عام بنك المال الأردني

- سعادة د.عدلي قندح / مدير عام جمعية البنوك في الأردن
- سعادة د.أحمد عتيقة / مدير مكتب مؤسسة التمويل الدولية في الأردن
- سعادة السيد خالد الهدهد /ممثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- سعادة السيدة منى سختيان / ممثلة عن قطاع التمويل المصغر

- بتاريخ ٢٠١١/١٠/٩ تم عقد الاجتماع الأول للجنة الفنية،وتم خلاله الاطلاع على مسودة RFI المقدمة من IFC وأبدى أعضاء اللجنة بعض المقترحات والتعديلات على تلك المسودة.

- بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٩ تم عقد الاجتماع الثاني للجنة الفنية وقد تم فيه مناقشة خمس تعديلات المطلوبة على نظام شركة المعلومات الائتمانية وتحديد درجة أهمية كل تعديل. وتم مناقشة فكرة إنشاء شركة معلومات ائتمانية مؤقتة يتم دمجها بالمستقبل مع الشريك الاستراتيجي» وقد رفضت اللجنة هذا الاقتراح المقدم من IFC وتم الاتفاق على أن تبقى اللجنة التوجيهية هي الجهة الممثلة حالياً لإنشاء شركة الاستعلام الائتماني. كما تم مناقشة موضوع إرسال كتاب رسمي للجهات المستفيدة ومزودة البيانات وتوقيع مذكرة تفاهم معهم. كما تم مناقشة كافة الملاحظات على مسودة IFC لعرضها على اللجنة التوجيهية اليوم التالي ٢٠١١/١٠/٢٠. وأخيراً تم مناقشة مدى حاجة الاستعانة بمستشار قانوني لدراسة التعديلات المطلوبة على النظام.

- بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠ تم عقد الاجتماع الخامس للجنة التوجيهية بحضور د. أحمد عتيقة وخبراء من مؤسسة التمويل الدولية وتم إقرار ما يلي:-

١- الموافقة على توصيات اللجنة الفنية التي عقدت اجتماعها يوم ٢٠١١/١٠/١٩ ، وتم الاتفاق على تحضير كتاب رسمي ترسله جمعية البنوك للجهات المستفيدة ومزودة البيانات لإبداء رغبتها بالمساهمة في الشركة وتزويدها بالبيانات الائتمانية الخاصة لعملائهم لتغذي قاعدة البيانات الائتمانية والاستفادة من البيانات الائتمانية الأخرى المتوفرة. كما تم الاتفاق على الطلب من اللجنة التوجيهية تعيين مستشار قانوني للنظر بالتعديلات المطلوبة على نظام شركة الاستعلام الائتماني وخاصة موضوع (Offshore Data transfer)، إضافة لمناقشة جميع ملاحظات IFC وتم الاتفاق على عرضها على اللجنة التوجيهية لأخذ الموافقات اللازمة لإرسالها للشركات مع التأكيد على ضرورة أن تقوم جمعية البنوك بتوقيع اتفاقية مع IFC. وتم أيضاً مناقشة كافة التعديلات اللازمة على نظام الشركات الائتمانية لعرضها على اللجنة التوجيهية.

٢- تم توقيع مذكرة التفاهم بين جمعية البنوك و IFC ، وسيتم إرسال طلب (Request for Expression of Interest) لعدد من الشركات العالمية في مجال الاستعلام الائتماني.

٣- الاتفاق على أن يتم الاتصال بمكتب قانوني للاستفسار عن قانونية (Data Offshoring: The Hub & Spoke Approach) وعن مدى قانونية اختيار هذا النهج في إنشاء شركة استعلام ائتماني.

جمعية البنوك تشارك في المؤتمر المصرفي العربي

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح بتقديم ورقة عمل إلى المؤتمر المصرفي العربي الذي عقد تحت عنوان «مستقبل اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وروما في الاقتصاد العالمي» وذلك في العاصمة الايطالية روما في ٢٣ و ٢٤ من شهر حزيران ٢٠١١.

وأشار قندح إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) والذي يعتبر أهم محركات النمو ويسهم في توفير فرص العمل ويضمن التنوع في النشاطات الاقتصادية. وأضاف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهيمن على الاقتصاد في منطقة المينا إذ تشكل حوالي ٨٥ بالمئة من المؤسسات في المنطقة وهي. وأوضح ان ٥٠ بالمئة من هذه المؤسسات توظف اقل من خمسين عاملا لكنها في الوقت نفسه تسهم في توظيف نحو ثلاثة أرباع القوى العاملة ولها حصة ذات أهمية في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى ٦٠ بالمئة. وعرض الدكتور قندح للحالة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المينا ومدى مشاركة البنوك في عمليات التمويل لها ومبررات البنوك للإقراض والعقبات التي تواجه المؤسسات عند

الاقتراض والضمانات المنقولة وغير المنقولة، فيما تطرق إلى مخاطر الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير الاختيار المستخدمة عند استهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقنيات تقييم المخاطر. وعرض لعمليات التمويل التي توفرها مؤسسة التمويل الدولية الذراع الاستثماري للبنك الدولي، وقال الدكتور قندح إن مؤسسة التمويل الدولية تعمل على تطوير حلول لردم الفجوة بين عمليات التمويل للمؤسسات الكبرى من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، بالتعاون مع ٣٨ مؤسسة مالية في ١٤ دولة من دول المنطقة. وذكر انه في حزيران من عام ٢٠١٠ التزمت مؤسسة التمويل الدولية بمليار دولار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة منها ١٤٠ر٧ مليون دولار لعام ٢٠١٠. وأشار مدير عام جمعية البنوك في الأردن إلى أن مؤسسة التمويل الدولية مولت دول المينا في عام ٢٠٠٩ حوالي ٦٨ ألف قرض لا زالت غير مسددة تصل قيمتها الإجمالية إلى ٨ر٤ مليار دولار. وقال ان تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة يواجه تحديات أبرزها تهميش هذه المؤسسات على حساب الشركات الكبرى في منطقة المينا لكنها تختلف من دولة إلى أخرى حسب النظام البنكي المطبق ومعالجة السيولة النقدية والمعايير الحكومية التي تطبقها أجهزة الرقابة المصرفية. وبين ان هذه التحديات أدت إلى ارتفاع المتطلبات من حيث الضمانات والى نسبة رفض عالية لطلبات الاقتراض وبالنسبة للوضع في الأردن، قال الدكتور قندح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حيويا في تحقيق النمو والتنمية المستدامة لاسيما وأنها تشكل ٩٥ بالمئة من مكونات الاقتصاد الوطني وتسهم في ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وتساهم بتوظيف ٧٠ بالمئة من قوة العمل في السوق الأردنية. واستطرد الدكتور قندح، ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق الأردنية تواجه أيضا عدد من التحديات التي تمثل في قدرتها في الوصول إلى مصادر التمويل وعدم توفر تأمينات للسداد وضمانات مالية ما يجعل تمويلها يمثل مصدر خطر بالنسبة للممولين لاسيما وان الشركات الصغيرة منها بشكل خاص لا تمتاز بشفافية ولا تفصح دوريا عن بياناتها. ولمواجهة هذه التحديات، عمل البنك المركزي الأردني على اتخاذ مجموعة إجراءات لتسهيل تمويل هذه المؤسسات لتمكينها من لعب دورها في تحقيق الأهداف التنموية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خصوصا وان كفاءتها في استثمار رأس المال عالية. كما عمل البنك المركزي لتشجيع إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إصدار قرار اعتبار الأرصدة القائمة للتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بالدينار الأردني لغايات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة معفاة من مبلغ الاحتياطي النقدي الإلزامي بنسبة ١٠٠ بالمئة.

حفل إفطار للأسرة المصرفية

أقامت جمعية البنوك في الأردن حفل إفطار على شرف محافظ البنك المركزي بحضور رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين والرؤساء التنفيذيين للبنوك الأعضاء. وقال محافظ البنك المركزي الشريف فارس شرف ان هناك تطورات ايجابية في العمل المصرفي تتمثل في توصل البنوك بالتعاون مع البنك المركزي من إنشاء شركة استعلام ائتماني تبدأ العمل قبل نهاية العام الحالي أو بداية العام المقبل ٢٠١٢ على ابعد تقدير واستقطاب شريك استراتيجي للمساهمة في الشركة. وكشف المحافظ ان البنك المركزي يعمل حاليا على تطوير آلية للدفع بواسطة الهواتف المتنقلة بحيث يتم تقديم الخدمة من قبل البنوك كافة ومن قبل الشركات التي تقدم خدمات الاتصالات الخليوية دون احتكار من شركة واحدة. وأكد الشريف شرف إن الاقتصاد الاجتماعي يتطلب من الجميع ان يساهم في زيادة الإنتاجية واستثمار الموارد والبناء على الانجازات التي تحققت منوها لأن جزءً من حل مشكلة البطالة يتمثل في قيام الحكومة بتهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص حيث أنه الجهة الأقدر على خلق فرص عمل منتجة قادرة على المساهمة بشكل فعّال وشامل في النمو الاقتصادي. وأشار المحافظ في حديثه للاختلالات التي تعاني منها سياسة الدعم للمشتقات النفطية حيث بين أن ٤٠ بالمئة من السكان الأقل دخلا يحصلون فقط على أقل من ربع الدعم الكلي للمشتقات النفطية. بدوره، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض ان الجمعية أخذت زمام المبادرة مع الأطراف المعنية لتأسيس شركة استعلام ائتماني في الأردن بالتعاون مع البنك المركزي ومؤسسة التمويل الدولية وتوصلت على تصور واضح حول إجراءات التأسيس وتقسيم الحصص بين الإطراف الراغبة في المساهمة في الشركة والبحث في استقطاب شريك استراتيجي للشركة. وأكد حرص البنوك على نهج الامتثال لتعليمات البنك المركزي والتعاون الكامل معه بما يخدم قوة وتعزيز الجهاز المصرفي. وقال عوض إن الجمعية ما زالت ملتزمة بتنفيذ خطة العمل التي وضعتها لثلاث سنوات وتراجع أدائها باستمرار من خلال

مجلس إدارتها، كما أنها أيضاً ملتزمة بدورها الأساس للتنسيق بين البنوك الأعضاء والدفاع عن مصالحها وتعزيز علاقاتها مع الجهات المختلفة. وفي صدد العلاقة مع البنك المركزي أكد عوض إن الجمعية تقوم بعملها كحلقة الوصل الأمينة والفعالة بين البنك المركزي من جهة والبنوك الأخرى من جهة أخرى . وفيما يتعلق بتأسيس شركة الاستعلام الائتماني في الأردن، قال: أخذت جمعية البنوك في الأردن زمام المبادرة وقامت بتشكيل لجنة توجيهية من كافة الأطراف لمتابعة موضوع تأسيس الشركة كما قامت باستضافة العديد من الجهات ذات العلاقة بما في ذلك مزودي البيانات ومقدمي الائتمان، واستطاعت الجمعية أن تصل وبالتنسيق والتعاون مع البنك المركزي الأردني ومؤسسة التمويل الدولية إلى تصور واضح حول إجراءات التأسيس وتقسيم الحصص بين الأطراف التي أبدت رغبة في المساهمة في الشركة وفي موضوع استقطاب شريك استراتيجي. وأشار إلى ان العلاقة بين البنك المركزي والبنوك المرخصة كانت طوال الفترة الماضية خير مثال على التعاون المثمر والبناء لما فيه تحقيق المصالح الوطنية العليا. فالمرونة والاستجابة من قبل البنوك لطلبات البنك المركزي، والاستجابة الايجابية المقدرة لطلبات البنوك من قبل البنك المركزي، أتت أكلها، وتمثلت في قطاع مصرفي أردني أكثر متانة وسلامة. وقال: إننا إذ نؤكد حرصنا على نهج الامتثال لتعليمات البنك المركزي والتعاون الكامل معه، لنأمل أن يتسع نطاق التعاون والحوار بين المركزي وبين البنوك العاملة في الأردن وجمعية البنوك. وأضاف: طموحاتنا الكبيرة تدفعنا لتحقيق المزيد من التقدم والتطور والنمو، وهذا يتطلب وجود إرادة وعزم وإصرار على تحقيق النجاح.

➢ الاجتماع الثالث لمبادرة إنشاء صندوق لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة في الأردن

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) الاجتماع الثالث لمبادرة إنشاء صندوق لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة في الأردن بمشاركة عدد من إدارات وموظفي البنوك الأعضاء وحضور نائب محافظ البنك المركزي ومندوبين عن مؤسسة دعم الاستثمارات الخارجية الأمريكية (OPIC) ومؤسسة CHF الدولية.

وعبر رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض عن شكره للحكومة الأردنية وللبنك المركزي الأردني على دعمهما المتواصل للجمعية وللقطاع المصرفي ككل، كما أكد شكره لمؤسسة CHF الدولية ومؤسسة دعم الاستثمارات الخارجية الأمريكية (OPIC) على المبادرة التي من شأنها أن تعزز التنمية الاقتصادية في الأردن وأن تخلق المزيد من فرص العمل وتشجع على الأفكار الخلاقة والإبداع. وقال عوض إن مبادرة إنشاء صندوق لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة في الأردن يشكل قيمة مضافة كبيرة لضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث أنه سيغطي حوالي ٦٠ إلى ٧٠ بالمائة من الضمانات المطلوبة لإقراض تلك الشركات، وستصل لنسبة إلى ٨٠ بالمئة من الضمانات للمشاريع خارج العاصمة عمان. وأكد أن هذه الضمانات ستقلل من المخاطر التي تتحملها البنوك وستعمل على تقليل أسعار الفوائد على قروض تلك الشركات، مشيرا إلى أن هذ ا البرنامج وتأسيس شركة للاستعلام الائتماني وسجل مركز سوف تساعد على زيادة حجم الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية يعرب القضاة إن الحصول على التمويل يعتبر من أهم المشكلات التي تواجه قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، مشيرا إلى أن هذا الموضوع لم يكن من مسؤولية البنوك في الأردن فقط وإنما تتحمل مسؤوليته منظومة التشريعات والحوافز التي لم تكن بالمستوى الذي يساهم مساهمة فعالة في تطوير هذا القطاع. وقال القضاة أن البرنامج الحالي يسهم في توفير التمويل المحفز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن مشيرا إلى أن هناك ثلاثة محاور للبرنامج هي تقديم الدعم الفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قبل وبعد الحصول على القرض والتي تضمن استمرارية وديمومة تلك المشاريع، وتقديم المنح المالية للمشاريع المبدعة والخلاقة، وتقديم الضمانات التي تتناسب مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبين القضاة أن مؤسسة أوبك قدمت حزمة من الضمانات تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون دولار وتغطي حوالي ٦٥ بالمئة من قيمة القرض، مع العمل على رفع نسبة الضمان بالتعاون مع وزارة التخطيط إلى ٨٠ بالمئة للمشروعات خارج العاصمة.

وقدم آرون شو من مؤسسة CHF عرضا تقديمياً بين فيه أن البرنامج يدور حول ثلاثة أهداف رئيسية هي تنمية

القطاع الخاص في الأردن وخلق الوظائف ودعم البنوك لتقديم التمويل الملائم للشركات الصغيرة والمتوسطة.
وقال شو أن برنامج الضمان يشتمل على تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، مستعرضا المعايير التي تم اعتمادها في البرنامج لتصنيف الشركات إلى صغيرة ومتوسطة وهي أن يكون عدد العاملين فيها أقل من ٣٠٠ عامل، وأن لا يزيد إجمالي موجوداتها أو عوائدها عن ١٥ مليون دولار بحيث أن الشركة التي تحقق شرطان من هذه الشروط تعتبر مؤهلة للحصول على ضمانة البرنامج. وفيما يتعلق بآليات ضمان القروض قال شو أن البرنامج يضمن من ٦٥ إلى ٧٠ بالمئة من قيمة القرض، وأن تتراوح قيمة القرض من ٢٥ - ٧٥٠ ألف دولار، وأن تكون مدة القرض في حدود خمس سنوات. وحول الشركات المؤهلة قال شو أنها يجب أن تكون شركات خاصة، وأن تكون القروض موجهة لتمويل شراء المعدات أو التوسع، بينما لن يغطي البرنامج قروض المشروعات ذات الآثار السيئة على البيئة، أو قروض إعادة التمويل أو تسهيلات الجاري مدين أو خطوط الاعتماد الدوارة أو المتجددة لتمويل رأس المال العامل أو القروض المشتراة من مؤسسات مالية أخرى.
وقال شو أنه عند عجز العميل عن السداد فإن العملية تتطلب ما بين ١٨٠-٣٦٠ يوما من تاريخ توقف العميل عن السداد، بحيث يقوم البنك خلال أول ١٨٠ يوما بمجموعة من الخطوات لتحصيل الأموال من العميل، وبعد انتهاء هذه الفترة يتم تعويض البنوك بقيمة القرض المتبقية بالإضافة للفوائد المستحقة عن ستة شهور.
وفي مداخلة على موضوع تصنيف الدين، أشار رئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض إلى أن تعليمات البنك المركزي تنص على أن الدين يصنف إلى غير عامل بعد ٩٠ يوما من توقف العميل عن السداد، وبالتالي فإن فترة ١٨٠ يوما تعتبر طويلة جداً ولا تتماشى مع تعليمات البنك المركزي ولا بد من إعادة النظر فيها.
وأكد على ضرورة قبول قروض تمويل رأس المال العامل لأهميتها لهذه المشاريع، بالإضافة لضرورة أخذ مخاطر سعر الصرف بعين الاعتبار لأن القرض يمنح بالدينار بينما الضمان بالدولار.
وقامت البنوك الأعضاء بإبداء العديد من الملاحظات حول الأسس والآليات التي تضمن عليها البرنامج، مع التأكيد على ضرورة أخذ البنوك الإسلامية بعين الاعتبار في هذا البرنامج نظراً للخصوصية التي تتعامل بها.
وفي نهاية الاجتماع قام مروان عوض رئيس مجلس الجمعية بتلخيص ملاحظات البنوك على المبادرة في النقاط التالية:
١- مدة الموافقة على القرض لا بد أن تتم في فترة قصيرة كما هو معمول به في الأردن والتي لا تتجاوز ٧ أيام.
٢- البنك المركزي يتطلب تصنيف دين العميل إلى غير عامل بعد مرور ٩٠ يوم على عدم السداد، وهي فترة أقصر من الفترة المحددة بالبرنامج وهي ١٨٠ يوم.
٣- سحب البنوك لقيمة الضمان يجب أن يكون غير مشروط وأن يتم خلال ١٠ أيام على الأكثر مع الفوائد المستحقة.
٤- أخذ مخاطر سعر الصرف بعين الاعتبار.
٥- إعادة النظر في نوع القروض التي سيغطيها البرنامج مع تضمين قروض رأس المال العامل.
٦- أخذ طبيعة ومنطلقات عمل البنوك الإسلامية بعين الاعتبار في البرنامج.

➢ اجتماع لجمعية البنوك في الأردن مع جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا

بحثت جمعية البنوك في الأردن في اجتماع مع جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا يوم ١٠ تشرين الأول ٢٠١١ أوجه التعاون بين الجمعية والجامعة خصوصا المتعلقة بطرح مساقات تلبي حاجة البنوك العاملة في المملكة.وحضر الاجتماع مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح ورئيس الجامعة الدكتور عيسى بطارسة والدكتور جلال العتوم والدكتور وليد سلامة والدكتور عرفات عوجان. وأكد الدكتور قندح إمكانية التعاون مع الجامعة في مناحي عديدة لخدمة الجهاز المصرفي والجامعة على السواء. وبين الدكتور بطارسة أن الجامعة طرحت برنامج ماجستير أنظمة الرقابة والمعلومات، حيث يأتي هذا البرنامج في ظل تزايد الجرائم الالكترونية وضرورة أن يكون في المقابل خبرات كفؤة قادرة على مواجهة هذا الموضوع. وتم الاتفاق مع مدير عام الجمعية على تنظيم لقاء بين ممثلين عن الجامعة والمعنيين من البنوك ليتم عرض البرنامج عليهم وتعريفهم به. وبين الدكتور قندح أن هناك امكانية لتوقيع مذكرة تفاهم، مع جامعة الأميرة سمية بحيث تغطي هذه المذكرة شقين أساسيين، تدريب طلاب الجامعة الذين انهوا ما لا يقل عن ٩٩ ساعة جامعية في البنوك واستفادة موظفي البنوك من برامج

الماجستير التي تطرحها الجامعة. وأبدى رئيس الجامعة ترحيبه بتوقيع المذكرة المقترحة التي من شأنها زيادة التعاون بين القطاع المصرفي والجامعة، وتم الاتفاق على إعداد مسودة لمذكرة التفاهم. وتطرق الاجتماع الى إمكانية توفير أساتذة من البنوك للقيام بتدريس بعض المساقات والاستفادة من خبراتهم الفنية والعملية، حيث بين الدكتور قندح أن عددا من العاملين في البنوك يحملون شهادة الدكتوراه وأن هناك إمكانية كبيرة للتعاون معهم في هذا الصدد. وفي رده على استفسار رئيس الجامعة حول مدى مساهمة ودعم البنوك لمجالات التعليم في الأردن، أكد مدير عام الجمعية أن البنوك تقوم بدورها بهذا الخصوص من خلال صندوق الحسين للابداع الذي يصل رأس ماله إلى عشر ملايين دينار من جهة ومن خلال برنامج المسؤولية المجتمعية التي تنفذها مشتركة أو بشكل فردي تعكس من خلالها اهتمامها بالجوانب الاجتماعية. وأشار إلى أن البنوك قامت وعبر السنوات الأخيرة بتقديم دعم كبير للمجالات التعليمية بلغت قيمتها مليون وربع المليون دينار خلال عام ٢٠١٠.

اجتماع ممثلي البنوك مع وزارة السياحة وهيئة تنشيط السياحة

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم ٢٤ تشرين الاول ٢٠١١ اجتماعا مع وزير السياحة والآثار نايف الفايز وعدد من ممثلي هيئة تشيط السياحة والوزارة بحضور عدد من ممثلي البنوك الأعضاء.وهدف الاجتماع الى الاستماع من وزير السياحة والآثار حول الخطوات المتبعة في هيئة تنشيط السياحة لإنجاح تظاهرة اختيار موقع البحر الميت ليكون مرشحا لاشتراك في مسابقة التصويت لعجائب الدنيا السبع. ورحب مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح بالوزير الفايز والحضور مشيدا بالدور الذي تقوم به هيئة تنشيط السياحة في تسويق الأردن سياحيا الذي من خلاله يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.وقال الدكتور قندح إن البنوك تقدم اكبر نسبة من إرباحها لتنمية القطاعات الاقتصادية في الأردن وذلك من مفهوم المسؤولية المجتمعية. وأكد مدير عام الجمعية أن التصويت للبحر الميت ليصبح من عجائب الدنيا السبع هو أمر مهم جدا لانعكاسه على السياحة وخلق فرص العمل واستقطاب استثمارات جديدة وفتح مشاريع جديدة الأمر الذي يصب في النهاية لمصلحة للبنوك.وأشاد الوزير الفايز بالدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني وذلك من خلال المسؤولية المجتمعية، كما أن القطاع المصرفي يعتبر من أهم القطاعات التي تهتم بالقطاع السياحي في المملكة. وتحدث الفايز عن الخصائص الطبيعية التي تتمتع بها منطقة البحر الميت كونها اخفض بقعة على سطح الأرض بالإضافة إلى العديد من المزايا الطبيعية التي تتوافر في هذه المنطقة وان اختيار منطقة البحر الميت لتكون من احد عجائب الدنيا السبع لها أهمية كبيرة في السياحة التي بدورها تزيد من أعداد السائحين إلى الأردن، وهذا يؤدي إلى تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال إيرادات العملة الصعبة – تشغيل الأيدي العاملة – جذب الاستثمارات السياحية.وأشار الى الإيرادات والفائدة التي تحققت على الاقتصاد الوطني من خلال اختيار البتراء كأحد عجائب الدنيا السبع.وناشد الوزير الفايز كافة القطاعات وخصوصا القطاع المصرفي بدعم هذه التظاهرة والحملة الوطنية الهامة والتي يعود نجاحها إلى منفعة على الاقتصاد الأردني وكافة القطاعات.

اجتماع جمعية البنوك في الأردن مع جمعية البنوك الاسبانية

التقت جمعية البنوك في الأردن مع جمعية البنوك الاسبانية بتاريخ ٢٠١١/١٠/٦ في العاصمة الاسبانية مدريد. وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض أن الأردن وأسبانيا يتمتعان بعلاقات ثنائية قوية يعود تاريخ تأسيسها لعام ١٩٥٦ التي افتتحت باتفاقية ثقافية تم تطويرها إلى تعاون علمي وثقافي وتكنولوجي على أن تشكل أطارا للتعاون الثاني بين البلدين. وبين عوض أن الأردن وقع اتفاقية الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة الاوروموتوسطية وأسست إطارا شاملا للتعاون السياسي والاقتصادي والتجارة والاستثماري إلى جانب الثقافي والاجتماعي والتعاون المالي، مشيرا إلى أن هذه الاتفاقية جاءت ضمن إطار عملية برشلونة في عام ١٩٩٥ التي هدفت لتأسيس منطقة تنعم بالازدهار السلمي والاقتصادي في الشرق الأوسط. وقال إن الاتفاقية أسهمت في دخول أوسع لصادرات الأردن إلى أسواق الاتحاد الأوروبي مثلما فتحت الباب واسعا أيضا أمام المنتجات الأوروبية ضمن شروط من حيث المواصفات والمقاييس التي أدت إلى تطوير المنتجات الصناعية والزراعية والخدمية لتتوافق مع المواصفات الأوروبية.

وفيما يتعلق بالعلاقات الأردنية الاسبانية، قال إن البلدين وقعا اتفاقية لترويج وحماية الاستثمارات لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وإقامة الاستثمارات المشتركة والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٠. وأشار رئيس مجلس إدارة الجمعية إلى التعاون التنموي بين البلدين والذي يسهم تطوير البنية المؤسسية في الأردن وتعزيز التعاونالعلمي والتربوي والفني وذلك من خلال الوكالة الاسبانية للتعاون والتنمية الدولية التي افتتحت مكتبا لها في عمان عام ٢٠٠٨. وأشار عوض أن الهدف من الزيارة إلى اسبانيا مناقشة سبل تأسيس تعاون بين جمعية البنوك والقطاع المصرفي في الأردن وأسبانيا. وقدم رئيس مجلس جمعية البنوك في الأردن عرضا حول النشاطات التي تمارسها جمعية البنوك في الأردن ودورها في خدمة البنوك العاملة في المملكة وخدمة القطاع المصرفي بشكل عام.

وعلى صعيد متصل، قدم عوض في الاجتماع مع رئيس جمعية البنوك الاسبانية ميخيل مارتين، بحضور مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح وعدد من الخبراء الماليين والمصرفين الأردنيين والأسبان، حول الوضع الاقتصادي في الأردن والتطورات التي شهدتها المملكة في السنوات الماضية في ظل نموذج للاقتصاد الناشئ الذي يعاني قاعدة صناعية محدودة وشح في الموارد الطبيعية. وقال إن الاقتصاد الأردني دخل في اتجاهات متباينة وتراجع بسبب تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها، وبرغم ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة ارتفع من ١٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩ إلى ١٤,٢ مليار في عام ٢٠١٠، لكن نتيجة ذلك تباطأت وتيرة النمو في ٢٠١٠ وبقي بحدود ٢,٣٪ منخفضا من ٥,٥٪ في عام ٢٠٠٩ مع الملاحظة أن تباطؤ النمو جاء عقب تسجيل النمو الاقتصادي معدلا بنسبة ٨٪ للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨. وعلى المستوى القطاعي، فان كل القطاعات الاقتصادية سجلت نموا ايجابيا في عام ٢٠١٠ باستثناء قطاع الإنشاءات والتجارة والمطاعم والفنادق فيما حافظت قطاعات الخدمات المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والقطاع الصناعي على نفس مستوى النمو وأسهمت في تحقيق النمو بشكل عام. وقال إن توقعات النمو لا زالت ايجابية حيث توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الأردني بنسبة ٢,٥٪ لعام ٢٠١١ و ٢,٩٪ في عام ٢٠١٢. بالمقابل، وصل التضخم إلى ٤,٢٪ لنهاية تموز ٢٠١١ مقارنه مع نمو سلبي بنسبة ١٪ في عام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والوقود وما تبعها من ارتفاع في أثمان الكهرباء والنقل والموصلات. ونوه إلى تحد أخر تواجهه المملكة بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تمثل في ارتفاع معدل البطالة إلى مستوى ١٢,٥٪ في نهاية ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، أشار عوض إلى ارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع مستوى النفقات مقابل تباطؤ نمو الإيرادات مما أدى لارتفاع عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبالقيمة المطلقة التي وصلت إلى ١,٥ مليار دينار في عام ٢٠١٠ ونحو ١,١ مليار دينار في ٢٠١١. وفيما يتصل بالقطاع الخارجي، ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة ١٠,٢٪ في ٢٠١٠ إلى ٧,١ مليار دولار مقابل ارتفاع المستوردات ٨,٢٪ وبلغت ١٥,٥ مليار دولار، وبسبب زيادة المستوردات أكثر من الصادرات، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة ٦,٥٪ وبلغ نحو ٨,٤ مليار دولار في نهاية ٢٠١٠. وقال إن الاقتصاد الأردني تجاوز محدودية الموارد وسوق السوق بتوقع عدد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية منها اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية الشراكة الاورومتوسطية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية ومع سنغافورة والانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وفي مجال التبادل التجاري بين المملكة واسبانيا، فقد شهدت الصادرات ارتفاعا بنسبة ١٢,٢٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٢٥ مليون دولار ونحو ١٨,٦ مليون دولار للنصف الأول من العام الحالي بينما بلغت قيمة مستوردات المملكة من اسبانيا ١٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠ وبلغت ٧٧ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠١١. وبرغم تباين أداء الاقتصاد الأردني، إلا أن القطاع البنكي حافظ على قوته واستقراره وحقق تطورات ملموسة. وقال عوض إن موجودات البنوك نمت في آخر ٥ سنوات بنسبة ١١٪ وبلغت في نهاية تموز ٢٠١١ نحو ٥٢ر٣ مليار دولار، كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة ١٣,٥٪ في آخر خمس سنوات لتبلغ ٢٢,١ مليار دولار، و نمت الودائع بنسبة ١١,٤٪ لتبلغ ٣٣,٥ مليار دولار.

وفد بنك الاستثمار الأوروبي في ضيافة جمعية البنوك

زار جمعية البنوك في الأردن ممثلا بنك الاستثمار الأوروبي كاثرين باربريز مسؤولة قسم القروض في البنك

ورئيس القسم خافير جوتاريز للتعريف في برامج البنك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.والتقى ممثلو البنك مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح وأطلعاه على أهم النقاط التي سيتم التركيز عليها في تقديم الدعم والتي تشمل قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساعدات فنية تتمثل في تدريب البنوك على كيفية تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتطوير المنتجات والخدمات الموجودة وتدريبهم على كيفية منح القروض والضمانات المطلوبة لها.

مدير عام جمعية البنوك تحدث لقناة رؤيا حول برنامج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح في برنامج «نبض البلد» الذي تبثه قناة رؤيا أن برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي أطلقته الحكومة وتنفذه المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع (جدكو) سيساهم في التغلب على ابرز المعوقات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقف أمام حصولها على التمويل اللازم من البنوك أو المؤسسات الإقراضية. وأضاف الدكتور قندح للبرنامج الذي استضاف أيضاً الرئيس التنفيذي للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع المهندس يعرب القضاة، إن مجرد الكلام عن مساعدات فنية تقدمها (جدكو) للمؤسسات لمساعدتهم على الوفاء بمتطلبات البنوك للحصول على القروض من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية وإعداد بيانات مالية دقيقة والتغلب على المشكلات الفنية التي تواجهها وتشكل معوقات أمام الشركات التي لا يوجد لديها سجلات منظمة وضمانات للحصول على القروض يمثل فرصة لدعم هذه الشركات التي تسهم في إحداث النمو الاقتصادي وتوظف نحو ثلثي القوى العاملة. وقال إن البرنامج يقوم على أن تقدم مؤسسة أوبك (المؤسسة الأميركية للاستثمار الخاص لما وراء البحار) من ضمانات تتراوح بين ٦٠ إلى ٧٥ بالمئة من قيمة القرض حسب موقع المشروع حيث يتم ضمان المشروع خارج عمان بنسبة ٧٥ بالمئة. وأكد أن هذا البرنامج سيساعد في التغلب على المعوقات التي تواجه هذه المشروعات في الحصول على التمويل المناسب. وحول اتهام البنوك في أنها تحجم عن التمويل، أكد الدكتور قندح انه في ظل التباطؤ في النمو فإن التسهيلات التي تمنحها البنوك نمت بنسبة تقارب ٧ بالمئة منذ بداية العام ما يؤكد أن البنوك لا تحجم عن منح التمويل بل أنها تحرص على تقديم التمويل للمشروعات المجدية اقتصاديا وتستطيع العمل وتسديد الأقساط للبنوك التي تعمل بأموال المواطنين، مساهمين أو مودعين، فموجودات للبنوك وصلت إلى ٣٦ مليار دينار منها ٢٣ مليار دينار ودائع للأفراد، لذلك فالبنوك مؤتمنة على هذه الأموال ويجب أن تحرص ان لا تقدم أية قروض خصوصا في ظروف الأزمات والكساد الاقتصادي، حيث ترتفع نسبة التعثر في القروض وفي الأردن ارتفعت من ٤ بالمئة قبل الأزمة إلى نحو ٩ بالمئة وهي نسبة خطيرة حيث وصلنا إلى الخط الأحمر ونسبته ١٠ بالمئة. وقال نأمل أن يساعد البرنامج في تذليل الصعوبات أمام المشروعات والبنوك على السواء. ويستهدف البرنامج من يرغب من الأردنيين بدء مشروع إنتاجي يعمل على توفير فرص عمل حقيقية للأردنيين سواء شركات قائمة أو شركات ترغب البدء في مشروع جديد، مع إعطاء الأولوية للمشروعات في المحافظات لتوزيع مكتسبات التنمية وزيادة إسهام المحافظات في زيادة فرص العمل. وقال الدكتور قندح إن من الايجابيات الواضحة في البرنامج هو التنسيق عالي المستوى بين الحكومة والقطاع الخاص لاسيما القطاع المصرفي من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع وجمعية البنوك والبنك المركزي والبنوك العاملة والاجتماعات مستمرة، وتم دراسة سعر الفائدة ولم يصل المجتمعون إلى تحديد سعر الفائدة وتم الاتجاه اتخاذ مؤشر قابل للتغير وهو تقريبا يتراوح بين ٦ و٨ بالمئة لكن ما يحدده هو سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة ٣ سنوات يضاف له ٠ر٧٥٠ بالمئة إضافة إلى نسبة عمولة يتم تغطيتها. وهذا المؤشر ليس نهائيا وفي حالة لا يوجد إصدار سندات لفترة طويلة، يمكن في حالة غياب الإصدارات فانه يتم اللجوء إلى آلية أخرى قد تكون سعر الفائدة لأفضل العملاء ناقص هامش معين أو مؤشر الجوديبر لسوق الإقراض ما بين البنوك في الأردن وهو مؤشر حديث نسبيا وتعده جمعية البنوك في الأردن وتنشره على موقعها وموقع البنك المركزي وبعض المؤسسات المالية الدولية فقد يعطي فكرة على مستويات أسعار الفائدة في السوق. وحول دراسات الجدوى للمشروع قال الدكتور قندح إن كل بنك سيقوم بواجبه ووظيفته لتطبيق سياسيته الائتمانية بدراسة جدوى المشروع كالمعتاد والجديد في البرنامج أن مؤسسة تطوير المشاريع ستساعد الشركات التي ستتقدم لطلب تمويل بدراسات جدوى والقوائم المالية والتدفقات النقدية للمشروع لكن البنوك ستقوم بوظيفتها المعتادة بتدقيق الطلبات. وقال ردا على سؤال

حول مخاطر الإقراض في هذا البرنامج، إن المخاطر في هذا البرنامج اقل من حالات الإقراض العادية كون البرنامج فيه آلية ضمان لكن يجب الاتفاق على آلية استرداد قيمة الضمان في حالة التعثر، فالمخاطر تكمن في ان يتعثر المشروع وهذا يقع على عاتق صاحب الفكرة والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع، واعتقد دائما أن التحدي أمام مؤسسة تطوير المشاريع هو وجود طلب على المشروعات من قبل القطاع الخاص ونحن بحاجة إلى دعم مشروعات قائمة بحاجة للتوسع أو مشروعات جديدة من خلال حاضنات الأعمال وهناك حاجة إلى دراسة جانب الطلب على الإقراض وهناك سيولة والبنوك ترحب في طلب الإقراض لأنها تعد مصدر ربح لها. وقال الدكتور قندح إننا نحتاج إلى عمل دراسات ومسوحات للبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية وان يتم دراستها بشكل مستفيض وان تكون جدواه الاقتصادية مثبته وإلا لن يتم منحه التمويل، وفي حالة التعثر للمشروع فإن البرنامج يضمن تعويض البنك من خلال أوبك بنسبة ٦٠ بالمئة في عمان و٧٥ بالمئة في المحافظات والباقي من خلال تسييل الضمانات التي أخذها البنك من صاحب المشروع. وعبر الدكتور قندح عن تفاؤله بنجاح البرنامج وقال « الكرة في ملعب القطاع الخاص هم أصحاب المشروعات والأفكار والكرة بملعب المدارس الصناعية التي تخرج مؤهلين والجامعات التي تخرج أشخاص لديهم أفكار يمكن أن تتحول إلى مشروعات قابلة للتنفيذ، والبنوك جاهزة للتعاون وهناك حوار ايجابي جدا ومتفائل بنجاح البرنامج إذا كان هناك طلب من جهة القطاع الخاص».

➢ جمعية البنوك تشارك بالمؤتمر المصرفي العربي (مستقبل العالم العربي في ظل التحولات الراهنة)

شاركت جمعية البنوك في الأردن في المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠١١ الذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة اللبنانية بيروت يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني تحت عنوان «مستقبل العالم العربي في ظل التحولات الراهنة». كما شاركت الجمعية في النشاطات التي تمت على هامش المؤتمر، الذي افتتحه رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي ومشاركة رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية المصارف في لبنان الدكتور جوزف طربيه، إلى جانب رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية عدنان يوسف ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض.

وناقش المؤتمر موضوعات حول اتجاهات التغيير في العالم العربي، ودور المصارف في مواكبة التغيير والواقع والتحديات في القطاع المصرفي والدروس والعبر والرؤية المستقبلية للخارطة التنظيمية المالية. كما ناقش المؤتمرون أزمة الديون السيادية وانعكاسات المديونية العالمية على الاقتصاديات العربية وآليات وفرص استعادة الاستثمارات العربية والأجنبية إلى المنطقة.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح في الجلسة التي ناقشت أزمة الديون السيادية وترأسها الأمين العام لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية صلاح سالم الحليان، إن أزمة الديون السيادية الأوروبية بدأت منذ عام ٢٠٠٨ عندما بدأت في عدد من الدول الأوروبية التي شملت اليونان وايرلندا وايطاليا واسبانيا والبرتغال، ونتج عنها مجموعة من المشكلات تمثلت في انهيار بعض المؤسسات المالية وتراكم الديون الحكومية لنسب تجاوزت الحد المقرر من الاتحاد الأوروبي وهو ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب تسارع ارتفاع هامش الفائدة على السندات والأوراق المالية الحكومية. وأكد الدكتور قندح أن الأزمة التي انطلقت أوروبيا في أيسلندا، ولدت أزمة ثقة في اقتصاديات وأعمال دول منطقة اليورو رغم ان حجم الديون السيادية تفاقم في عدد من الدول إلا انه اثر على باقي دول اليوروزون. ونوه إلى التخوفات التي نشأت مع أزمة الديون السيادية بأن تنتقل العدوى إلى خارج المنطقة وتصبح مشكلة عالمية وهو ما دفع بمجموعة العشرين إلى للضغط على دول اليوروزون للإسراع في إيجاد حلول لازمة الديون السيادية منعا لتصبح مشكلة عالمية.

وأرجع الدكتور قندح جذور أزمة الديون السيادية إلى عام ٢٠٠٨ عندما أخذت الدول الأوروبية بالتوسع في الاقتراض خصوصا من البنوك والدول الأجنبية عن طريق بيع حكومات الدول الأوربية السندات الحكومية. وقال إن نظرة الأسواق المالية العالمية للدول الأوروبية حيال الأزمة كان إفرادياً، مثل اليونان، وهذا من شأنه ان يفاقم من قلق الديون السيادية في العديد من الدول التي أجبرت على تبني خطط إنقاذ لحماية قطاعاتها المصرفية التي تأثرت بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ضربت في خريف عام ٢٠٠٨، لاسيما البنوك التي تشتمل قوائمها المالية أوراقاً مالية مسمومة (Toxic Assets). وحول أثر الأزمة على إقتصادات الدول الأوروبية، بين الدكتور عدلي ان تأثيرها ظهر على شكل ارتفاع نسبة العجز في موازنات الدول التي ظهرت فيها الأزمة، بنحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي

عن المستهدف لتلك الدول، وهو مؤشر كبير على تفاقم الأزمة. وأشار إلى اعتقاد الكثير من الباحثين ان المشكلة الحقيقية لأزمة الديون السيادية تعود لوجود مشكلة حقيقية في الأنظمة المصرفية الأوروبية التي تحولت معها البنوك من وسيط بين المودعين والمقترضين إلى قيامها بالاستثمار في المشتقات المالية والأوراق المسمومة والمضاربة في الأسواق المالية العالمية.

وأستنتج الدكتور قندح في ورقته التي قدمها أن المشكلة تكمن في التمويل وليس في الديون السيادية وانه لفهم المعضلة الأوروبية يجب الذهاب إلى ابعد من الخطط الحكومية للإنقاذ لبحث أسباب المشكلة الحقيقية والتي تتمثل في هشاشة الأنظمة المصرفية في بعض الدول الأوروبية. وقال انه رغم ان المديونية في الدول الأوروبية لا زالت في مستوى غير مرتفع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة اليورو(٨٤ر٦ بالمئة) عام ٢٠١٠ واقل من بعض الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأميركية (٩٠ بالمئة) إلا أنها لا تزال تشكل تحد كبير لدول الاتحاد الأوروبي بسبب عدم وجود خيار تخفيض قيمة العملة كونها العملة الوطنية لا تستخدم في هذه الدول. وبالنسبة لحجم الديون السيادية ودرجة انكشاف الدول والأجهزة المصرفية عليها، قال الدكتور قندح إن بيانات بنك التسويات الدولية تشير لأن مخاطر العدوى موجودة وجدية لكنها محدودة في القطاع المصرفي الأوروبي ولم تنتشر عالميا، حيث يملك الجهاز المصرفي الأوروبي ٨٩ بالمئة من الديون السيادية لدول اليونان والبرتغال وأيسلندا وايطاليا واليونان وبمبلغ إجمالي وصل إلى ٤ر١ تريليون دولار في نهاية الربع الثاني ٢٠١٠. وقال إن هناك خطط عديدة تم بذلها ومن قبل حكومات أوروبية ومنظمات دولية نجحت حتى الآن في تجنيب اليونان مخاطر عدم القدرة على السداد لكنها لم تضع اليونان على طريق واضح للتحسن أو احتواء الأزمة.

وقد خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات منها التأكيد على المصارف العربية بأن تعاود إطلاق برامجها التنموية والاستثمارية والتوسعية وتوظيف إمكاناتها الضخمة في سبيل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول العربية التي تواجه تحديات مصيرية، والمبادرة لإقامة تكتلات مصرفية عربية وإيجاد آليات تعاون أقوى من أجل تلافي أو الاستعداد لمواجهة أي أزمات أو تطورات مستقبلية ناشئة عن أزمة الديون السيادية وارتداداتها على القطاع المصرفي العربي. إضافة للتوصية بتفعيل آليات تواصل القطاع المصرفي العربي مع الهيئات والمنظمات التشريعية والتنظيمية الدولية بغية الإسهام في صوغ القواعد المصرفية والمعايير التنظيمية الدولية الجديدة لمعالجة المشكلات البنيوية في الاقتصاديات المتقدمة. كما أوصى المؤتمر القطاعات المصرفية العربية باستثمار الفرص السانحة لصياغة دور جديد لها يمكنها من استقطاب الموارد المالية العربية وإدارتها وتوجيهها نحو التوظيف في قطاعات الاقتصاد الحقيقي من خلال بناء شراكات إستراتيجية بين المصارف وإيجاد تجمعات مالية عملاقة تسهل الاستثمار العابر لحدود البلدان العربية.

➢ مدير عام الجمعية عضواً في المجموعة الاستشارية لمجلس إدارة لمؤسسة International IDEA

تم اختيار مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح عضواً في المجموعة الاستشارية لمجلس إدارة مؤسسة آيديا الدولية (International IDEA) ومقرها ستوكهولم في السويد. والمؤسسة المذكورة هي مؤسسة عالمية متخصصة تعمل في مجال الديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

➢ مدير عام جمعية البنوك يشارك في أعمال منتدى الديمقراطية لعام ٢٠١١

شارك الدكتور عدلي قندح مدير عام جمعية البنوك في أعمال منتدى الديمقراطية لعام ٢٠١١ والذي عقد في العاصمة الاسبانية مدريد تحت عنوان "إدامة زخم التحول الديمقراطي في العالم العربي" خلال الفترة ٢٨-٢٠١١/١١/٢٩. وقد جمع المنتدى بين نخبة من متخذي القرار والسياسيين والأكاديميين وممثلي هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص من مختلف أنحاء العالم لمناقشة التحديات التي تواجه بناء ثقافة الديمقراطية في خضم الربيع العربي، ومدى تحقيقها للتوقعات المتعلقة بزيادة معدلات التنمية والعدالة والشفافية والمشاركة الشعبية.

وتأتي مشاركة الدكتور عدلي قندح في المنتدى المذكور انطلاقاً من عضوية الجمعية في لجنة الحوار الوطني والتي أقر مجلس الوزراء تشكيلها في شهر آذار من عام ٢٠١١.

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك عضواً في الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

اختار مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب مروان عوض رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الأردني، عضواً في المجلس بصفته الشخصية. وتأسس الاتحاد عام ٢٠٠٦ ويضم في عضويته قيادات العمل الاقتصادي والمالي والمصرفي العربي ورجال الأعمال والخبراء المميزين في مجالات عملهم. ويعد الاتحاد، المؤسسة الشقيقة لإتحاد المصارف العربية، منصة للاتصال بين أصحاب الأعمال وتأسيس شبكات الأعمال وتبادل الخبرات كونه يجمع نخبة قطاع الأعمال والمال العرب. ويرأس المجلس الذي يتخذ من بيروت مقرا له، الدكتور جوزف طربيه رئيس جمعية المصارف في لبنان ورئيس مجموعة بنك الاعتماد اللبناني.

جمعية البنوك تشارك في المؤتمر الثاني لمدينة عمان

شاركت جمعية البنوك في الأردن في المؤتمر الثاني لمدينة عمان الذي عقد تحت عنوان لاستدامة ، المشاركة والحاكمية الحضرية في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول ٢٠١١ في ورشة عمل دعا إليها مركز الأردن الجديد للدراسات في ورقة عمل حول المسؤولية المجتمعية للبنوك. وقدم ورقة العمل مندوبا عن مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح مدير دائرة الدراسات في الجمعية فادي مشهراوي حيث استعرض الجهود التي تبذلها البنوك في سبيل دعم المجتمعات التي تعمل فيها في أطار المسؤولية المجتمعية . وأشار إلى ان جمعية البنوك والبنوك الأعضاء تولي المسؤولية المجتمعية أهمية كبيرة حيث عملت على تنظيم مؤتمر سنوي لتسليط الضوء على الجهود التي تبذلها البنوك تجاه خدمة المجتمع والارتقاء بمفهوم المسؤولية المجتمعية إلى المستوى المؤسسي وتنفيذه بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والجهات المستفيدة.

جمعية البنوك تعقد اجتماعا بين البنوك الأعضاء وبين جمعية الصرافين الأردنيين

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً يوم ١٨ كانون الأول ٢٠١١ لمناقشة المشكلات التي تعتري علاقات التعاون بين البنوك وشركات الصرافة في الأردن. وترأس الاجتماع رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض بحضور رئيس جمعية الصرافين الأردنيين علاء ديرانية ومدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح ومدير دائرة الرقابة في البنك المركزي الأردني زياد غنما وسليمان هواري من البنك المركزي الأردني. كما حضر الاجتماع ممثلين عن دوائر الامتثال في البنوك الأعضاء والمؤسسات المالية والبنوك المراسلة، إلى جانب مندوبي شركات الصرافة العاملة في الأردن.

وأشار رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك إلى عدد من الضغوط التي تتعرض لها البنوك والتي دفعتها لاتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاحترازية في تعاملاتها المالية خصوصا مع الصرافين. وأبدت شركات الصرافة مجموعة من الملاحظات في علاقتها مع البنوك تمثلت في إغلاق حسابات شركات الصرافة التي تتعامل مع أطراف سورية بدون أن يكون هناك أية تعليمات من البنك المركزي بهذا الشأن، حيث طالت هذه العملية الحسابات بالدينار الأردني والحسابات بالعملات الأجنبية على حد سواء دون إبداء البنوك الأسباب الحقيقية لإغلاق حسابات الصرافين لديها. كما شملت الملاحظات ضرورة تفعيل لجنة الامتثال في جمعية البنوك بالتعاون مع البنك المركزي لتقييم الامتثال لدى شركات الصرافة. وأبدى الصرافون قلقا حيال استمرارية علاقتهم بالبنوك العاملة في الأردن وقدرتهم على فتح حسابات لدى البنوك خلال الفترات المقبلة مثلما لفتوا الى إحجام البنوك عن قبول الشيكات السياحية التي تقدمها شركات الصرافة . وأكد الصرافون أن البنوك تطلب من شركات الصرافة أن يكون لديها سجل تحليلي (profile) والمطلوب إيجاد تعريف واضح لهذا المفهوم وبيان الشروط التي يجب أن تتوفر حتى تستطيع شركات الصرافة العمل على تحقيقها. وبعد الاستماع لوجهات نظر شركات الصرافة أشار عوض أنه على الرغم من المنافسة بين البنوك العاملة في الأردن، إلا أنها اتخذت في معظمها موقفا متشابها بخصوص الإجراءات التي تتعلق بحسابات شركات الصرافة. وطرح رئيس الجمعية تساؤلا يفيد أنه طالما كانت الحوالات الصادرة والواردة تخضع للإجراءات والتعليمات المنصوص عليها والتي يتم التعامل بها فما الذي يمنع أن يكون هناك حساب للصراف ليتم تحويل الأموال له من الخارج؟ وطالما أن التحويلات النقدية تتم ضمن التعليمات المسموح بها وضمن سقف السحب النقدي فما الذي يمنع من السماح للصرافين بفتح حسابات لدى البنوك وبما يتماشى مع التعليمات المحلية والدولية؟ وفي مداخلة لمدير عام جمعية البنوك الدكتور عدلي قندح أشار إلى أن تشكيل لجنة امتثال تشرف على أعمال

شركات الصرافة لا يعتبر من ضمن عمل الجمعية وهو الأمر الذي أكد عليه عوض. ووجه رئيس جمعية البنوك في الأردن سؤالان لمندوبي البنوك عن أسباب عدم فتح حسابات للصرافين بالدينار الأردني. وأكد مندوبو البنوك خضوع عملياتهم لتعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات إداراتها وإن أهم المشكلات التي تواجه تعاملهم مع شركات الصرافة هو عدم وجود تحليل واضح لتلك الشركات وعدم توفير الأوراق والمعلومات الكافية عن عملائهم. وبشأن الشيكات السياحية اشار ممثلو البنوك الى تحفظ البنوك على قبولها محليا نتيجة لرفض البنوك المراسلة لقبولها وفي حالات حددوها بعدم قبول البنوك المراسلة للشيكات ذات الأرقام المتسلسلة أو إذا كانت متسلسلة بالمبالغ أو متسلسلة بالتاريخ، وعدم قبول البنوك المراسلة للشيكات المظهرة أي المجيرة. وانتهى الاجتماع الى انه لا مانع من فتح حسابات بالدينار الأردني للصرافين شريطة اتفاقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني والتوصية للمركزي أن يقوم بتغيير مسمى «البنك الوسيط» في التعليمات الخاصة بالحوالات لتصبح المؤسسات المالية الأردنية الوسيطة التي تخضع لأحكام وتعليمات البنك المركزي لأن هذا من شأنه أن يمكن التعامل مع شركات الصرافة باعتبارها وسيط. وقالوا انه لا يوجد ما يمنع في تعليمات البنك المركزي الأردني ولا تعليمات مراقبة العملة الأجنبية من فتح حسابات بالعملات الأجنبية لعملاء وشركات أردنيين، لكن هناك شروط لا بد من توفرها ومن ضمنها معرفة جميع أطراف الحوالة، مؤكدين ان حوالات الترانزيت عبر الأردن غير مقبولة بالنسبة للبنوك. وأوصوا بتشكيل لجنة مشتركة من البنوك والبنك المركزي أو من خلال لجنة الامتثال في جمعية البنوك، لتحديد الإجراءات المتبعة في التعامل مع هذه الشركات بالدينار والدولار وتكليف مدير عام الجمعية بمتابعة عمل هذه اللجنة، على أن تقوم بتحديد وتعريف مفهوم profile والمعايير الأخرى المطلوبة من شركات الصرافة مع التأكيد على أن تلتزم اللجنة بتعليمات البنك المركزي عند وضع الإجراءات التفصيلية.

➢ اجتماع الهيئة العامة لجمعية البنوك بتاريخ ٢٠١١/٣/١٣

عقدت الهيئة العامة العادية لجمعية البنوك في الأردن اجتماعا بتاريخ ٢٠١١/٣/١٣، حيث أقرت من خلاله الحسابات الختامية للجمعية وأقرت الميزانية التقديرية لعام ٢٠١١. ووافقت الهيئة العامة على إعفاء البنوك الأعضاء من ٥٠ بالمئة من رسم الاشتراك السنوي المقرر من قبل الجمعية. وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض أن البيانات تشير إلى أن الاقتصاد الوطني تمكن من تجاوز تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠١٠ منوها إلى أن التحسن كان طفيفا في اغلب الأحيان وظل ضمن مستوياته لعام ٢٠٠٩. وأكد أن القطاع المصرفي المحلي حافظ على متانته واستقراره واستطاع أن يسجل تطورات ملموسة انعكست على ارتفاع رصيد موجودات البنوك المرخصة إلى ٣٥ مليار دينار وارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك ١٤ر٤٥ مليار دينار وكذلك ارتفاع إجمالي الودائع إلى نحو ٢٢ر٥ مليار دينار. وقال أن نسبة كفاية رأس المال أثبتت قوة القطاع المصرفي بتسجيلها مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقا لتعليمات البنك المركزي ومعايير بازل ٢. بدوره قال مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح أن الجمعية قامت في عام ٢٠١٠ بمتابعة مختلف القضايا التي عرضتها البنوك الأعضاء وتم مناقشتها ورفع ملاحظات البنوك حولها إلى الجهات المعنية والتي أبدت استجابة عالية ودرجة كبيرة من الجدية. وأشار إلى إصدار الجمعية مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات وورش العمل تناولت موضوعات تهم القطاع المصرفي إضافة إلى تنظيم ملتقي المسؤولية المجتمعية الأول للبنوك وملتقى التمويل البيئي.

➢ اجتماع تعريفي بمنتج " Clear Priority"

عقدت جمعية البنوك اجتماعاً تعريفياً يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٠٥/٢٣، بهدف التعريف على منتج "Clear Priority" وهو برنامج مراقبة وحماية للبنوك، ومتعدد الأغراض والمجالات، متخصص في المراقبة المستمرة للمخاطر ومتابعة أهم مؤشرات (كي بي آيز)، قابل للتأقلم والعمل على ما تحتاجه البنوك لحمايتها من المخاطر المتنوعة و كذلك توفير ما يلزمها من مطابقة قانونية.

وقدم العرض لطريقة عمل كليربراوريتي في مراقبة المؤشرات ذات الثقل و الأثر الأهم على سير الأعمال، السيد دوني توبان من كليربراوريتي مدير المبيعات لمنطقة الأردن و الشرق الأوسط.

- **عقدت محاضرة للدكتورة سحر قاقيش من البنك المركزي الأردني حول موضوع "تقييم آلية تسعير الجوديبر".**
نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠١١/٧/٦، محاضرة حول "تقييم آلية تسعير الجوديبر" حاضرت بها الدكتورة سحر قاقيش من البنك المركزي الأردني، عرضت من خلالها نتائج دراستها لآلية تسعير الجوديبر في المملكة التي أوصت بتحسين التسعير لشهر واحد باستخدام «نظرية التوقع» التي ستساعد في بناء هيكل الأسعار لمدة أطول من الشهر بعد أن تنضج كفاءة التسعير لشهر واحد ونصل في النهاية إلى أسعار كفؤة عبر بنية الجوديبر الآجلة. كما أكدت ضرورة وجود معاملات مضمونة بين البنوك المضمون كونها ستحسن الأسعار في السوق الثانوية. وناقشت الورشة الخصائص الرئيسة لبنية الأجل لأسعار الفائدة والقدرة على التنبؤ لهيكل الفائدة طويل الأجل لاسيما قدرته على التنبؤ بالحركات المستقبلية في أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وتقديم تفسير للنظرية الرئيسة «نظرية التوقع» وعلى آثاره المهمة مثل التنبؤ الحركات المستقبلية في أسعار الفائدة قصيرة الأجل. كما ناقشت اختبار قدرة الهيكل الزمني لأسعار الفائدة لتوقع التغيرات المستقبلية في أسعار الفائدة قصيرة الأجل الذي يتم عبر اختبار صحة فرضية التوقعات للجوديبر تمثل الهيكل الزمني لأسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك لمختلف الآجال على أن يتم استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي للاختبار التجريبي. وقالت الدكتورة قاقيش أن الدراسة ركزت على القوة التنبؤية للآجال القصيرة لأسعار الفائدة اعتمادا على مجموعة بيانات تخص سوق ما بين البنوك الأردنية من مختلف تواريخ الاستحقاق واستكشاف تطور اللاعبين الرئيسيين في سلوك السوق ما يتطلب التركيز على ودراسة «سوق اللاعبين» في السوق. وتقدم نتائج الدراسة دليلا على أن فرضيات التوقع بنهاية قصيرة لبنية الجوديبر يعتبر فعالا إذا اعتمدت التسعير بين ليلة واحدة وأسبوع.

- **تقديم عرض من مؤسسة Hewitt تحت عنوان "Final result presentation for Forum ٢٠١١ Jordan Banking "**
نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٩، عرض من مؤسسة Hewitt تحت عنوان "Final result presentation for Jordan Banking Forum 2011"، والذي اشتمل على عرض نتائج الدراسة التي قامت بها المؤسسة على تعويضات ومكافآت العاملين في القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة من أيار إلى آب ٢٠١١. وهدفت الدراسة للتأكد من مستويات تعويضات العاملين الإجمالية في السوق ضمن المناصب الوظيفية المختلفة وبالتالي اختبار قدرة المنظمات على استقطاب أفضل المرشحين للوظائف والاحتفاظ بهم. كما هدفت إلى تسهيل عملية اتخاذ القرار فيما يخص مبادرات تعويضات ومكافآت العاملين.

و. إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١١

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١١ بإصدار المطبوعات التالية:

- **التقرير السنوي:** أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقريرها السنوي الثاني والثلاثون، والذي تضمن تطورات الجهاز المصرفي في عام ٢٠١٠ من ناحية السيولة والموجودات والمطلوبات ورأس المال. كما تضمن تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في المملكة والخدمات المصرفية الجديدة التي طرحتها البنوك وتطور القوى البشرية العاملة في البنوك وعدد فروع البنوك في أنحاء المملكة كافة. كما سلط الضوء على آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية وكذلك التطورات الاقتصادية الوطنية وابرز النشاطات التي نفذتها جمعية البنوك في العام ذاته.
- **دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني (٢٠٠٠-تشرين الأول ٢٠١٠):** وهي دراسة سنوية تصدرها الجمعية وتلقي فيها الضوء على التطورات التي شهدها القطاع المصرفي الأردني منذ عام ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول ٢٠١٠. وقد تم إصدار هذه الدراسة باللغتين العربية والانجليزية.

سلسلة كراسات الجمعية:

- **كراسة رقم (١):** "الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٠"، حملت هذه الكراسة في طياتها تلخيصاً وافياً للتطورات التي شهدها القطاع المصرفي الأردني خلال العام ٢٠١٠، حيث تناولت تطور أداء البنوك من حيث البنود الرئيسية في المركز المالي وقائمة الدخل ومقاييس الربحية خلال العام ٢٠١٠.
- **كراسة رقم (٢):** "المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠"، حيث أتت هذه الكراسة لإظهار الدور الكبير الذي تضطلع به البنوك من حيث إسهاماتها في مجال المسؤولية المجتمعية.
- **كراسة رقم (٣):** "إصدارات جمعية البنوك في الأردن (2006-2011)"، حيث اشتملت هذه الكراسة على وصف شامل وموجز لكل إصدارات الجمعية خلال الأعوام الخمسة الماضية.

الفـصل الثانـي عشر
البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠١١

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لجمعية البنوك– جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة – والتي تتكون من الموقف المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ وكل من بياني الدخل والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بالتاريخ المذكور ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، وايضاحات تفسيرية أخرى .

مسؤولية الادارة عن البيانات المالية

ان الادارة مسؤوله عن اعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض اعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة ، خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وتشمل مسؤولية الادارة اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف .

مسؤولية المحاسب القانوني

ان مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً الى تدقيقنا ، وقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية ، تستند الاجراءات المختارة الى تقدير المحاسب القانوني ، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية ،سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ المحاسب القانوني في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للجمعية والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للبيانات المالية ، وذلك لغرض تصميم اجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الجمعية. ويتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الادارة ، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية .

نعتقد ان بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق .

الــرأي

في رأينا, ان البيانات المالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن الوضع المالي لجمعية البنوك– جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة – كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة متفق معها .

مأمون «محمد نور» فاروقه
مدقق مجاز رقم ٢٦٥ وممارس
من مأمون فاروقه وشركاه
عمان في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢

جمعية البنوك
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان أ

الموقف المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١

	إيضاح	٢٠١١ دينار أردني	٢٠١٠ دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد في الصندوق		1,000	1,000
نقد لدى البنوك	3	1,783,164	1,748,392
ذمم مدينه	4	20,098	22,582
تأمينات مستردة		1,132	1,132
مصاريف مدفوعة مقدماً		3,230	2,850
مجموع الموجودات المتداولة		**1,808,624**	**1,775,956**
الموجودات غير المتداولة			
التكلفة		2,327,653	2,302,106
الاستهلاك المتراكم		(796,860)	(744,450)
صافي القيمة الدفترية للموجودات غير المتداولة	5	1,530,793	1,557,656
مجموع الموجودات		**3,339,417**	**3,333,612**
المطلوبات والوفر المتراكم			
المطلوبات المتداولة			
بنك دائن		10,628	9,589
ذمم دائنة	6	20,559	2,975
أمانات ضريبة دخل مستخدمين		000	686
امانات رسوم عضوية		000	52,214
مصاريف مستحقة		1,707	1,410
مجموع المطلوبات المتداولة		**32,894**	**66,874**
مخصص تعويض ترك الخدمة		29,315	39,661
الوفر المتراكم			
الوفر المدور		3,227,077	3,191,502
وفر(عجز) السنة – بيان ب		50,131	35,575
مجموع الوفر المتراكم		3,277,208	3,227,077
مجموع المطلوبات والوفر المتراكم		**3,339,417**	**3,333,612**

- إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٩ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ب

بيان الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١١

٢٠١٠ دينار أردني	٢٠١١ دينار أردني	ايضاح	
			الايرادات
401,997	457,823		رسوم اشتراك
73,414	66,012		فوائد بنكية
7,460	000		ايراد دليل البنوك
1,550	1,500		إيراد قاعات
23	198		إيرادات أخرى
484,444	**525,533**		**مجموع الإيرادات**
			مجلة البنوك
98,040	77,884	أ/7	إيرادات المجلة
(64,859)	(50,940)	أ/8	يطرح : مصاريف المجلة
33,181	**26,944**		ربح مجلة البنوك
			دورات تدريبية و ندوات
43,150	67,233	ب/7	إيراد دورات تدريبية و ندوات
(14,911)	(44,321)	ب/8	يطرح : مصاريف دورات تدريبية وندوات
28,239	22,912		ربح دورات تدريبية و ندوات
545,864	575,389		مجموع الإيرادات وربح مجلة البنوك والدورات التدريبية والندوات
(508,515)	(524,848)	9	يطرح : مصاريف ادارية وعمومية
(1,774)	(410)		تعديلات سنوات سابقة
35,575	**50,131**		**وفرالسنة المتحقق – بيان أ**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٩ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ج

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	
دينار أردني	دينار أردني	
		التدفق النقدي من عمليات التشغيل
35,575	50,131	وفر السنة المتحقق
51,485	52,410	الاستهلاك السنوي
87,060	102,541	صافي الوفر (العجز) قبل التغير في رأس المال العامل
		(الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة
(5,274)	2,484	ذمم مدينة
363	(380)	مصاريف مدفوعة مقدماً
		الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة
(630)	17,584	ذمم دائنة
6,976	(10,346)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
52,099	(52,603)	أرصدة دائنة أخرى
140,594	59,280	صافي النقد الناتج عن عمليات التشغيل
		التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
(16,599)	(25,547)	(شراء) موجودات غير متداولة
		التدفق النقدي من عمليات التمويل
3,285	1,039	بنك دائن
127,280	34,772	صافي الزيادة (النقص) في النقد خلال السنة
1,621,112	1,748,392	رصيد النقد في بداية السنة
1,748,392	1,783,164	رصيد النقد في نهاية السنة

- إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٩ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية

١. تسجيل الجمعية وغاياتها

لقد تم تسجيل الجمعية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الإعتبارية والإستقلال الإداري والمالي، إستناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الإجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ومعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. وبعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه . حيث اصدر مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ ايار ٢٠٠٥ . وتهدف الجمعية الى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي :

أ. رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة .
ب. تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها .
ه. ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم واجراءات موحده لهذه الغاية.

٢. السياسات المحاسبية الهامة

أ. يتم استهلاك الموجودات غير المتداولة بأستخدام طريقة القسط الثابت حسب النسب السنوية التالية:-

الأراضي	لا تستهلك
المباني	٢٪
الأثاث	١٠٪
الأجهزة والمعدات	١٥٪
أجهزة الحاسوب	٢٠٪
الكتب	١٠٪
برامج	٢٠٪

ب. تتبع الجمعية الأساس النقدي في إثبات إيرادات الإشتراك بمجلة البنوك في حين تتبع أساس الإستحقاق في قيد المعاملات المالية الأخرى.

٣. نقد لدى البنوك .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠١٠	٢٠١١	
دينار أردني	دينار أردني	
419,734	396,394	البنك العربي / وديعة
6,717	14,307	بنك الإسكان / جاري
92,629	95,007	بنك الإسكان / وديعة
4,477	787	البنك الاسلامي
1,224,835	1,276,669	البنك التجاري الاردني
1,748,392	**1,783,164**	المجموع

٤. ذمم مدينه .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2010	٢٠١١	
دينار أردني	دينار أردني	
13,190	14,581	ذمم أعضاء
9,392	5,517	ذمم أخرى
22,582	**20,098**	المجموع

٥. الموجودات غير المتداولة .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

	التكلفة			
البيان	٢٠١٠/١٢/٣١	إضافات	حذوفات	٢٠١١/١٢/٣١
أرض الجمعية	326,477	000	000	326,477
مبنى الجمعية	1,557,388	000	000	1,557,388
أجهزة ومعدات	146,745	15,045	000	161,790
أثاث وديكور	195,605	275	000	195,880
كتب	9,525	135	000	9,660
سيارات	65,380	000	000	65,380
برامج	986	10,092	000	11,078
المجموع	**2,302,106**	**25,547**	**000**	**2,327,653**

الاستهلاك المتراكم				
البيان	٢٠١٠/١٢/٣١	إضافات	حذوفات	٢٠١٠/١٢/٣١
مبنى الجمعية	404,874	31,148	000	436,022
أجهزة ومعدات	133,936	6,515	000	140,451
اثاث وديكور	167,159	3,868	000	171,027
كتب	5,892	875	000	6,767
سيارات	32,072	9,807	000	41,879
برامج	517	197	000	714
المجموع	**744,450**	**52,410**	000	**796,860**
صافي القيمة الدفترية	**1,557,656**			**1,530,793**

٦. ذمم دائنة.

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠١٠	٢٠١١	
دينار أردني	دينار أردني	
1,549	1,380	ذمم أعضاء
1,426	1,740	مكتب مأمون فاروقه
000	10,092	INFOFORT
000	4,547	PCDOCTOR
000	2,800	الشبكة للتجهيزات المكتبية
2,975	**20,559**	**مجموع ذمم دائنة**

٧. إيرادات مجلة البنوك والدورات التدريبية .

أ. ايراد مجلة البنوك .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠١٠	٢٠١١	
دينار أردني	دينار أردني	
39,970	19,000	ايراد رعاية المجلة
28,188	27,480	إيراد انتساب
29,760	31,370	إيراد الإعلانات
122	34	إيراد المبيعات
98,040	**77,884**	**مجموع إيرادات مجلة البنوك**

ب. **ايرادات الدورات التدريبية والندوات**

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠١٠	٢٠١١	
دينار أردني	دينار أردني	
000	22,033	ايراد ملتقى/ندوة عمان المصرفي
000	1,250	ايراد دورة المشتقات المالية
000	1,200	ايراد دورة الصحة المهنية
000	9,000	ايراد دورة Strategic Aspects
000	2,750	ايراد دورة كشف التزوير والاحتيال المصرفي
000	5,250	ايراد دورة احكام وتطبيقات غسل الاموال
000	3,000	ايراد دورة اعداد وتوثيق العقود
3,600	000	إيراد دورة الكفالات المصرفية وخطابات الضمان
1,600	000	إيراد دورة التوقيع الالكتروني
11,000	12,000	إيراد دورة الجوانب القانونية
1,150	000	إيراد دورة القواعد الموحدة للضمان
4,000	000	إيراد دورة الجوانب التطبيقية للاعتمادات المستندية
2,800	000	إيراد دورة العلامات الأمنية في الشيكات المائية
4,250	2,000	إيراد دورة المصرفيون حول التامين
14,750	8,750	إيراد دورة تعليمات البنك المركزي
43,150	**67,233**	**مجموع إيرادات الدورات التدريبية والندوات**

٨. مصاريف مجلة البنوك والدورات التدريبية والندوات

أ. مصاريف مجلة البنوك .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠١٠	٢٠١١	
دينار أردني	دينار أردني	
12,775	13,900	المكافآت
46,870	35,915	الطباعة
5,214	1,125	متفرقة
64,859	**50,940**	**مجموع مصاريف مجلة البنوك**

ب. مصاريف دورات تدريبية وندوات

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠١٠	٢٠١١	
دينار أردني	دينار أردني	
000	25,295	مصاريف ملتقى/ندوة عمان المصرفي
000	849	مصاريف دورة المشتقات المالية
000	1,287	مصاريف دورة الصحة المهنية
000	1,779	مصاريف دورة Strategic Aspects
000	1,678	مصاريف دورة كشف التزوير والاحتيال المصرفي
000	2,529	مصاريف دورة احكام وتطبيقات غسل الاموال
000	948	مصاريف دورة اعداد وتوثيق العقود
1,675	000	مصاريف دورة الكفالات المصرفية وخطابات الضمان
63	000	مصاريف دورة التوقيع الالكتروني
3,853	5,942	مصاريف دورة الجوانب القانونية
300	000	مصاريف دورة القواعد الموحدة لخطابات الضمان
1,905	000	مصاريف دورة الجوانب التطبيقية للاعتمادات المستندية
418	000	مصاريف دورة العلامات الأمنية في الشيكات المائية
1,452	1,027	مصاريف دورة المصرفيون حول التامين
5,245	2,987	مصاريف دورة تعليمات البنك المركزي
14,911	**44,321**	**مجموع مصاريف الدورات التدريبية والندوات**

٩. المصاريف الإدارية والعمومية .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠١٠	٢٠١١	
دينار أردني	دينار أردني	
203,576	219,570	رواتب وأجور
21,055	20,480	مساهمة الجمعية في الضمان الإجتماعي
14,807	14,933	مساهمة الجمعية في صندوق الإدخار
12,183	32,631	مواصلات وسفر
21,066	13,352	مصاريف طبية
12,625	11,366	كهرباء ومياه
10,018	6,020	مصاريف ضيافة
16,364	15,925	برق وبريد وهاتف وانترنت
7,050	7,050	ضريبة مسقفات
193	159	فوائد بنكية وعمولات
37,562	24,754	قرطاسيه ومطبوعات
6,976	7,867	تعويض ترك الخدمة
6,512	7,191	صيانة وتصليحات
8,139	6,941	مصاريف السيارات
2,726	2,912	تأمين
191	6	مصاريف حديقة الجمعية
51,485	52,411	استهلاكات
1,450	1,740	أتعاب التدقيق
1,450	1,800	مصروف كاتب العدل
3,557	3,306	مصاريف ضرائب على الودائع
13,885	11,110	حفلات واجتماعات
000	1,000	مكافات دورات تدريبية
7,295	935	مصاريف عامة
1,774	000	مصاريف سنوات سابقة
4,108	4,336	مصاريف محروقات
1,740	1,596	مصاريف ملابس موظفين
2,324	1,522	مصاريف ترجمة
000	17,700	مكافات موظفين تركوا الخدمة
12,302	4,955	هدايا
000	500	قضايا
5,406	4,411	عمل اضافي
6,660	7,180	اعلانات
1,540	2,346	الاشتراكات الخارجية
8,104	000	مصاريف دليل البنوك ٢٠١٠
6,166	16,843	مصاريف نظافة وامن
510,289	**524,848**	المجموع

جمعية البنوك في الأردن
عمان – وادي صقره – شارع موسى بن نصير – بناية 62
ص.ب 926174 عمان 11190 الأردن
هاتف : 5662258 - 5669328
فاكس : 5687011 - 5684316
البريد الإلكتروني : info@abj.org.jo
الموقع الإلكتروني : www.abj.org.go